هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق
الدورة الأولى
روما، 7-8 مايو/أيار 2026

مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: IFAD14/1/R.4

بند جدول الأعمال: 4

التاريخ: 10 أبريل/نيسان 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: الصندوق في منتصف فترة التجديد الثالث عشر للموارد (IFAD14/1/R.2)؛ التوجهات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (IFAD14 Launch/R.2)

الأسئلة التقنية

Federica Diamanti
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة العلاقات الخارجية
البريد الإلكتروني: f.diamanti@ifad.org

Ronald Hartman
المدير
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Diane Menville
نائبة الرئيس المساعدة وكبيرة الموظفين الماليين
دائرة العمليات المالية
البريد الإلكتروني: d.menville@ifad.org

Raniya Sayed Khan
كبيرة موظفي الشراكات، تجديد الموارد
شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
البريد الإلكتروني: raniya.khan@ifad.org

للمزيد من المعلومات بشأن تجديد الموارد يرجى زيارة www.ifad.org/ar/replenishment

ملاحظة حول هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي المسودة الأولى لتقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق). وأعدّتها الإدارة استنادا إلى ورقة التوجهات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التي عُرضت عند إطلاق هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بهدف مواصلة الحوار مع الدول الأعضاء وتقديم مقترحات منقّحة بشأن الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. كما أنها تفتح باب النقاش حول النهج التشغيلي للصندوق وإطاره المالي.

ويُقصد من هذه المسودة أن تشكّل نقطة انطلاق للحوار - وليس نصا نهائيا. وهي تعرض مقترحات الإدارة والأدلة المستقاة من حافظة الصندوق، والتقييمات المستقلة، وتحليل الطلب القطري. ولا تتضمن هذه المسودة جميع عناصر التقرير النهائي. والدول الأعضاء مدعوة إلى إجراء استعراض نقدي للتقرير لتحديد المجالات التي تحتاج إلى توضيح أو تعزيز للطموح، ولصياغة محتوى النسخ اللاحقة.

ويرد في هذه المسودة:

- سرد استراتيجي شامل للتجديد الرابع عشرة لموارد الصندوق يحدد سياق تجديد الموارد وأساسه المنطقي.
- شرح مفصل للإطار المقترح للتجديد الرابع عشرة لموارد الصندوق، بما في ذلك الأولويات المواضيعية ومجالات التركيز.
- لمحة عامة عن نموذج عمل الصندوق والتطور المؤسسي الذي شهده خلال دورات تجديد الموارد الأخيرة بغية إحداث أثر ملموس من خلال منظمة مناسبة للغرض.
- إطار مالي أولي، مصحوبا بسيناريوهات.
- ثلاثة ملاحق تقنية لدعم الإطار المالي، وهي تتناول: (1) شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة؛ (2) مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد؛ (3) المساهمات المناخية الإضافية الأساسية.

كما جرى تعميم ورقة منفصلة قبل هذه الدورة، تحدد النهج المقترح لتطوير التزامات السياسات والإجراءات القابلة للرصد وإطار إدارة النتائج، بما في ذلك مقترحات للمؤشرات التي يمكن إضافتها أو إزالتها أو تعديلها.

ما لم يُدرج بعد في هذه المسودة

بناء على تعقيبات الدول الأعضاء والعمل التحليلي الجاري، سيجري تطوير العناصر التالية وإدراجها في النسخ اللاحقة من التقرير:

- مصفوفة الالتزامات الكاملة والإجراءات القابلة للرصد - التي ستُعرض في الدورة الثانية لهيئة المشاورات، وستستنير بالمناقشات التي دارت في الدورة الأولى.
- إطار إدارة النتائج مع مؤشرات وأهداف منقّحة - وسيُعرض إلى جانب مصفوفة الالتزامات في الدورة الثانية.
- توقعات الأثر للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق - التي ستُعرض قبل الدورة الثانية.
- تحسينات تقنية على الإطار المالي والسيناريوهات.
- ردود على طلبات محددة قدمتها الدول الأعضاء في الدورة الأولى.

- الملاحق التقنية النهائية بشأن الإطار المالي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك سعر الصرف للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والمبادئ التوجيهية لإعلان التعهدات.

الخطوات الرئيسية المتبعة في إعداد التقرير

- **الدورة الأولى (الحالية)**: استعراض الصندوق في منتصف فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومناقشات حول الأولويات الاستراتيجية، والإطار المقترح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، والإطار المالي.
- **ما بين الدورتين**: يمكن تنظيم حلقة دراسية غير رسمية، تستند إلى المناقشات حول الالتزامات، وإطار إدارة النتائج، والسيناريوهات، بين الدورتين الأولى والثانية (يونيو/حزيران – يوليو/تموز) بناء على طلب الدول الأعضاء. وستُعمم مسودة منقّحة لتقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لإجراء المشاورة الإلكترونية قبل انعقاد الدورة الثانية.
- **الدورة الثانية (29-30 أكتوبر/تشرين الأول 2026)**: ستتضمن مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق المقدمة في الدورة الثانية جميع التعقيبات الواردة، وإطارا ماليا محدثا (بالإضافة إلى الملاحق ذات الصلة)، والمسودة الكاملة لإطار إدارة النتائج، ومقترحات بشأن التزامات السياسات. وسيُعمم موجز للتعليقات الواردة من خلال المشاورة الإلكترونية، ورد الإدارة على كيفية معالجة هذه التعقيبات، إلى جانب التقرير المنقّح. كما ستُعرض مسودة قرار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لاستعراضها في هذه الدورة.
- **الدورة الثالثة (14-15 ديسمبر/كانون الأول 2026)**: سيُقدم التقرير النهائي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق والقرار الخاص به لإحالتهما إلى مجلس المحافظين.

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **iv**

أولا – مقدمة **1**

ثانيا - الاستثمار الريفي لتحقيق الاستقرار والنمو المشترك: السياق العالمي ودور الصندوق **2**

ألف - ما الذي يشكّل الواقع الريفي: الفرص والتحديات 2

باء – المزايا المعروضة للصندوق في سياق عالمي أكثر تطلبا 4

ثالثا – التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار **6**

ألف - مجالات التركيز 9

أولا- الأسواق: إطلاق العنان للإمكانات الريفية 9

ثانيا- العمالة الريفية: تمكين الشباب 12

ثالثا- القدرة على الصمود: الاستثمار في مجتمعات محلية ريفية سلمية وقادرة على التكيف 15

باء - العوامل التمكينية للأثر 19

أولا- تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه 20

ثانيا- الابتكار كدافع للأثر القابل لتوسيع النطاق 24

جيم - معالجة دوافع الفقر والضعف: نهج الاستهداف في الصندوق 26

رابعا - تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة **27**

ألف – برنامج عمل متكامل ومرن ومراعٍ للسياق 27

باء- الشراكات كمنصات لتوسيع النطاق وزيادة الأثر 30

خامسا- مؤسسة ملائمة للغرض **32**

ألف- إعطاء الأولوية للمرونة التشغيلية 32

باء- توسيع مجموعة الأدوات المالية للصندوق كمنصة استثمارية تحفيزية 33

سادسا- التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الإطار المالي والأثر **35**

سابعا- الخاتمة **43**

الملاحق

أولا- شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة

ثانيا- مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد

ثالثا- مذكرة تقنية بشأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية

موجز تنفيذي

1- تتمتع الاقتصادات والمجتمعات المحلية الريفية بإمكانات هائلة لدفع عجلة نمو الدخل، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الاستقرار الطويل الأمد في بيئة عالمية سريعة التغير. وهي تعتبر ركيزة أساسية للنظم الغذائية، وتوفر فرص العمل لشريحة واسعة من الشباب، وتحافظ على الموارد الطبيعية. غير أنها تواجه صدمات مناخية، وتداعيات ناجمة عن النزاعات، وضعف الاندماج في الأسواق، ومحدودية فرص الحصول على التمويل. وعندما يركد الدخل الريفي، يتفاقم انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار. وعندما تنمو الاقتصادات الريفية، تعزز البلدان قدرتها على الصمود، وتُستحدث فرص العمل، ويتحسن التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى تحقيق استقرار طويل الأمد.

2- وسيعزز التجديد الرابع عشر للموارد تركيز الصندوق من خلال البناء على نموذج مُثبت، وتوفير دعم تحفيزي وتنفيذ مركّز:

(1) **يعدّ الصندوق المؤسسة المالية الدولية المختصة بالميل الأول،[1] حيث يربط الاقتصادات الريفية بالأسواق والاستثمارات والفرص.** ولا تزال الاقتصادات الريفية تعاني من نقص التمويل بشكل منهجي. ولا يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة إلا على أقل من 20 في المائة من سعر الأغذية النهائي في سلاسل القيمة. وتفتقر حوالي 70 في المائة من مؤسسات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية الحصول على التمويل بشكل كاف.[2] ويفرض ذلك عوائق هيكلية لا تستطيع جهات التمويل الأخرى التصدي لها. ويربط الصندوق الميل الأول بالأسواق الكبرى والبنية التحتية والمستثمرين من خلال الجمع بين القروض الميسرة والمنح والمشاركة في السياسات والمساعدة التقنية وتعبئة القطاع الخاص ضمن برنامج قطري متكامل واحد.

(2) **يدخل الصندوق فترة التجديد الرابع عشر لموارده وفي حوزته اللبنات الأساسية لمؤسسة أقوى وأكثر فعالية.** وأدت اللامركزية إلى تقريب عملية صنع القرار من الحكومات والمجتمعات المحلية، وذلك بدعم من القدرات التقنية الإقليمية وبتركيز أكبر على الحافظة. وبمرور الوقت، أدت الإصلاحات المالية - بما في ذلك تعزيز إطار رأس المال وتحسين قائمة الموازنة – إلى تعزيز الاستدامة المالية للصندوق ووسعت قدرته على الاستفادة من قاعدة حقوق المساهمين الخاصة به. وأُضفي الطابع المؤسسي على مشاركة القطاع الخاص بدعم من خبرات متخصصة وعمليات تشغيلية محدّثة وبرنامج تمويل القطاع الخاص. وفي الآونة الأخيرة، أدّت عملية إعادة المعايرة المؤسسية إلى مواءمة أكبر للهياكل والعمليات والموارد مع أولويات التنفيذ، وعززت الكفاءة التشغيلية والتركيز. وتضع هذه الأسس التجديد الرابع عشرة لموارد الصندوق في موقع يسمح له بتحقيق نتائج تنطوي على قدر أكبر من قابلية التنبؤ وإحداث الأثر.

(3) **يحقق نموذج الصندوق أثرا واسع النطاق.** فمنذ تأسيس الصندوق، ساهم كل دولار من المساهمات الأساسية في إطلاق استثمارات ميدانية بقيمة تعادل ستة دولارات تقريبا في المجتمعات المحلية الريفية - وتؤكد النتائج نجاح هذا النموذج وفعاليته المتزايدة. وحققت المشروعات التي أُغلقت في إطار التجديد

[1] يعتبر الصندوق ما يطلق عليه غالبا "الميل الأخير" بمثابة "الميل الأول". ويشير الميل الأول إلى المجتمعات المحلية الأكثر عزلة واستبعادا ومعاناة من نقص الخدمات - الأبعد عن الأسواق الرسمية والنظم المالية والتمويل الإنمائي. وهي المناطق الذي يزرع فيها صغار المزارعين الأغذية التي تغذي مجتمعاتهم المحلية وبقية العالم. وغالبا ما تواجه هذه المجتمعات المحلية أكبر العوائق أمام الفرص والاستثمار، ومع ذلك فهي تمتلك إمكانات كبيرة للتحول عند استهدافها بدعم شامل ومحلي.

[2] ISF Advisors & Mastercard Foundation Rural and Agricultural Finance Learning Lab. 2019. Pathways to Prosperity: Rural and Agricultural Finance State of the Sector Report. Available at: https://isfadvisors.co/wp-content/uploads/2019/11/2019_RAF-State-of-the-Sector-10.pdf

الثاني عشر لموارد الصندوق زيادة في الدخل بنسبة 34 في المائة في المتوسط، وذلك مقارنة بنسبة 23 في المائة المسجلة في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وفي المناطق التي شهدت مشاركة قوية من القطاع الخاص، بلغت الزيادة في الدخل 64 في المائة.[3] وتعكس هذه النتائج نموذجا خضع لتقييم مستقل وجرى تعزيزه بشكل تدريجي من خلال دورات متعاقبة لتجديد الموارد.

(4) **يُعدّ تعميق الأثر هو التوجه السائد – وقد صُمّم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لدعم هذا التوجه**. وتشير الأدلة بوضوح إلى العوامل التي تحقق أعمق النتائج، وهي: حزم متكاملة من التدخلات الموجهة والمنسقة التي تعالج مجموعة القيود المحددة التي تواجهها الأسر المعيشية الريفية - وذلك من خلال ربط الوصول إلى الأسواق، والمهارات، والخدمات المالية وتدابير القدرة على الصمود معا بدلا من معالجتها بشكل منفصل.[4] ويستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من هذه الأدلة لضمان إدماج تدخلات متكاملة في جميع البرامج القطرية. ويدعم تعزيز اللامركزية هذا التوجه - حيث بات بإمكان الأفرقة الإقليمية والقطرية تعديل مزيج الحلول والتدخلات وفقا لخصوصيات السياق القطري.

(5) **يعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تركيزه البرامجي على ثلاث ركائز رئيسية: الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود، وعاملين تمكينيين شاملين: تنمية القطاع الخاص والابتكار**. وتنتقل الركيزة الأولى من زيادة الوصول إلى الأسواق إلى تعزيز النظم التي تعمل الأسواق من خلالها. وتصبح العمالة الريفية ركيزة قائمة بذاتها، وتركّز على الوظائف والمهارات وريادة الأعمال للشباب والنساء. أما القدرة على الصمود، فتُدمج مباشرة في البرمجة الاقتصادية بدلا من التعامل معها كموضوع مستقل. ويجري إدماج تنمية القطاع الخاص في جميع البرامج القطرية بدلا من السعي إلى تحقيقها كجدول أعمال مؤسسي منفصل. وينتقل الابتكار من التجارب المعزولة إلى التأصيل المنهجي للحلول المثبتة في جميع العمليات. ويُعتبر هذا العرض متسقا في جميع السياقات – إلا أن كيفية ترتيبه ودمجه وترجيحه تختلف تبعا للسياق القطري. وتجعل عملية اللامركزية الكاملة في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هذا التمييز منهجيا: حيث تعدّل الأفرقة الإقليمية الركائز والعوامل التمكينية والأدوات وفقا للأولويات والقيود الخاصة بكل بلد، بحيث يختلف ما يطبقه الصندوق في سياق هش بشكل جوهري عما يطبقه في اقتصاد دينامي متوسط الدخل.

(6) **تُعدّ مشاركة القطاع الخاص أساسية لتوسيع نطاق الأثر واستدامته**. ولا تستطيع الموارد العامة تمويل التحول الريفي بالنطاق المطلوب. وقدرة الصندوق على إثبات أن أسواق الميل الأول قابلة للاستثمار هي ما يجعله فعالا في جذب رؤوس الأموال الخاصة إلى المجال الريفي. ويعمل الصندوق، من خلال العمليات السيادية، مع الحكومات من أجل الحد من المخاطر، وتعزيز الظروف التمكينية، وبناء ذخيرة مشروعات قابلة للاستثمار للمستثمرين التجاريين. ومن خلال الاستثمارات غير السيادية، يُكمّل الصندوق هذه العمليات السيادية من خلال توفير التمويل للقطاع الخاص من أجل سدّ الفجوات في حصول الاستثمارات على التمويل، واستقطاب جهات تمويل أخرى. ولكن مشاركة القطاع الخاص لا تقتصر على التمويل على نطاق واسع فحسب، وإنما تتعلق أيضا بالابتكار والأثر المستدام على نطاق واسع. وفي العمليات السيادية، تحقق المشروعات التي يشارك فيها القطاع الخاص بنشاط في التنفيذ مكاسب تفوق بأربعة أضعاف المكاسب المحققة في المشروعات التي تعتبر مشاركة القطاع الخاص

[3] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/EB-2025-145-R-21.pdf. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. مسارات الخروج من الفقر: تحقيق التوازن بين التوسع في النطاق وعمق الأثر. https://webapps.ifad.org/members/eb/146/docs/arabic/EB-2025-146-R-16.pdf

[4] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/EB-2025-145-R-21.pdf

فيها محدودة.[5] ويُشكّل ذلك قاعدة الأدلة التي سيعتمد عليها الصندوق في التجديد الرابع عشرة لموارده من أجل تعميق وتنسيق مشاركة القطاع الخاص في العمليات السيادية وغير السيادية على حد سواء.

(7) **يجب أن تستفيد الشراكات من أوجه التكامل في النظام الجاري إصلاحه**. وتواجه المؤسسات الإنمائية ضغوطا للحد من التجزؤ وتحقيق كفاءة أكبر. ويعزز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات التقنية والمالية الإقليمية والمحلية، ومنظومة الأمم المتحدة، استنادا إلى نقاط القوة النسبية. ويوفر الصندوق التخصص القطاعي والمعرفة التقنية والأثر في التنمية الريفية. ومن خلال ربط الميل الأول بالتدفقات الأكبر للتمويل والاستثمار، وبرامج البنية التحتية، ومنصات السياسات، تضاعف الشراكات ما يحققه الصندوق عند العمل بمفرده. ويشمل ذلك القطاع الخاص. والهدف هو أن يعمل الصندوق كمنصة تسهل التكامل والاستفادة من الموارد، وليس الازدواجية.

(8) **تُعدّ الموارد الأساسية الأساس، وتحدد مستويات تجديد الموارد الطموحات الممكنة**. وتعدّ مساهمات تجديد الموارد (المساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وقروض الشركاء الميسّرة) الركيزة الأساسية للنموذج المالي للصندوق. وهي تحافظ على التيسيرية اللازمة للبلدان المنخفضة الدخل وتلك التي تعاني من أوضاع هشة أو متأثرة بالنزاعات. كما أنها تقلل من المخاطر، وتسمح بوضع ترتيبات تمويل مهيكلة تجذب رأس المال الخاص. والأهم من ذلك هو أنها تعزز قاعدة رأس مال الصندوق، مما يسمح له بالاستفادة من أسواق رأس المال للحصول على تمويل إضافي والوفاء بمهمته العالمية. وتحدد مستويات تجديد الموارد بشكل مباشر ما يمكن للصندوق القيام به: حجم برنامج القروض والمنح، ومستوى التيسيرية اللازمة للحفاظ على ميزته النسبية، والمجموعة المستهدفة، وحجم الاستثمار المموّل بشكل مشترك الذي يمكن للموارد الميسّرة إتاحته.

(9) **تعزز الالتزامات المركّزة والأولويات المؤسسية المساءلة**. يقترح التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق نهجا لإطار أكثر دقة للالتزامات يتواءم مع القدرات المؤسسية وقابلا للتنفيذ خلال فترة تجديد الموارد. وأصبحت الأولويات المحددة في الدورات السابقة، والتي صيغت كالتزامات محددة المدة - مثل العمل المناخي والإدماج الاجتماعي - جزءا لا يتجزأ من نموذج العمل الأساسي للصندوق، وتُطبق بشكل متسق في جميع العمليات، كما تتبع الأداء من خلال إطار إدارة النتائج. ويعبّر ذلك عن التقدم المؤسسي ويعزز المساءلة أمام الدول الأعضاء.

(10) **يهدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى تحقيق تحوّل اقتصادي مستدام**. وسيعمل على تعزيز آلية عمل الاقتصادات الريفية الشاملة، وربط السكان الريفيين بالأسواق، وتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من الشباب، وبناء القدرة على الصمود لمواجهة الصدمات. ويتطلب تحقيق ذلك دعما سياسيا وماليا مستداما من الدول الأعضاء. وبفضل الدعم القوي، يستطيع التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحقيق استقرار يمكن التنبؤ به ويُعتبر قابلا لتوسيع النطاق وطويل الأمد للمجتمعات المحلية الريفية.

3- ويمثّل تجديد الموارد هذا فرصتنا لتوسيع نطاق استثمارات الميل الأول معا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار.

[5] المرجع نفسه، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. مسارات الخروج من الفقر: تحقيق التوازن بين التوسع في النطاق وعمق الأثر. https://webapps.ifad.org/members/eb/146/docs/arabic/EB-2025-146-R-16.pdf

مسودة تقرير التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

أولا - مقدمة

1- أنشأ مجلس محافظي الصندوق في دورته التاسعة والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2026 هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وطلب منها تقديم تقرير عن نتائج مداولاتها إلى الدورة الخمسين في فبراير/شباط 2027. واستنادا إلى ورقة التوجهات الاستراتيجية التي نوقشت مع الأعضاء في المشاورة غير الرسمية السابقة لمشاورات تجديد الموارد في ديسمبر/كانون الأول 2025، تُفصّل مسودة هذا التقرير المقترحات الأوليّة للإدارة لتوجيه المناقشات مع الدول الأعضاء بشأن الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ونهجه التشغيلي، وإطاره المالي للفترة 2028-2030.

2- ويتزامن توقيت تجديد الموارد هذا مع بيئة إنمائية عالمية تعاني من ضغوط هيكلية. فالحيز المالي يتقلص، ويتزايد الضعف في وجه الديون، وتشتدّ الصدمات المناخية والنزاعات، وتتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، مما يفاقم الضغط على الاقتصادات الريفية. وتعدّ المناطق الريفية موطنا لغالبية أفقر سكان العالم. كما أنها تشكّل ركيزة أساسية للنظم الغذائية الوطنية، وتوظّف حوالي 40 في المائة من القوى العاملة العالمية. ومع ذلك، فإنها لا تزال تعاني من نقص مزمن في التمويل.[6] وعندما يعاني دخل السكان الريفيين من الركود، يتفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر، وتتسارع وتيرة النزوح، وتتدهور ظروف الاستقرار المحلي والوطني.[7] وتعتبر الحاجة إلى استثمار ريفي مستدام أقوى من أي وقت مضى - كما تعدّ الحاجة إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس ومستدامة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

3- وتطور الصندوق ليكون مستعدا لهذه اللحظة. ويمتلك الصندوق، بصفته المؤسسة المالية الدولية الوحيدة المخصصة حصريا للزراعة والتنمية الريفية، الخبرة والحضور القطري والهيكل المالي لتحقيق التحول الريفي في الميل الأول. ويدخل الصندوق التجديد الرابع عشر لموارده كمؤسسة أقوى بكثير مما كان عليه في بداية العقد الماضي، وهو على أتمّ الاستعداد لتطبيق ما جرى بناؤه على نطاق أوسع، مع تركيز أكبر وأدلة أقوى على ما يجدي نفعا.

4- وتُنظّم المقترحات الواردة في هذا التقرير حول ثلاث ركائز مترابطة يعزز بعضها البعض - الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود - مدعومة بعاملين تمكينيين شاملين: تنمية القطاع الخاص والاستثمار، والابتكار. وتعكس هذه المقترحات تحسينا مدروسا لعروض الصندوق بالاستناد إلى التقييم المستقل وأدلة تقييم الأثر والطلب القطري. وتوضّح الأقسام التالية السياق العالمي لهذا الاستثمار، والمزايا المعروضة للصندوق، وكيفية تحقيق الأهداف خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويعرض القسم المالي السيناريوهات الأوليّة لتجديد الموارد لتنظر فيها الدول الأعضاء. أما هيكلية المساءلة، فيرد شرحها في ورقة مخصصة بشأن النهج المقترح للالتزامات وإطار إدارة النتائج، وسيجري تطويرها تدريجيا خلال دورة هيئة المشاورات بناء على توجيهات الدول الأعضاء.

[6] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2024. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة: مؤشرات العمالة - الزراعة والنظم الزراعية والغذائية. https://www.fao.org/faostat/ar/#data/OEA

[7] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. 2025. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2025 - معالجة التضخم المرتفع في أسعار الأغذية من أجل الأمن الغذائي والتغذية. https://doi.org/10.4060/cd6008ar

ثانيا - الاستثمار الريفي لتحقيق الاستقرار والنمو المشترك: السياق العالمي ودور الصندوق

ألف - ما الذي يشكّل الواقع الريفي - الفرص والتحديات

-5 لا تزال المناطق الريفية محورية للجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر وعدم الاستقرار. ففي عام 2024، واجه ما يصل إلى 720 مليون شخص الجوع، وعانى 2.3 مليار شخص من انعدام الأمن الغذائي.[8] وتزيد معدلات الفقر في المناطق الريفية بأكثر من ثلاثة أضعاف عن مثيلاتها في المدن، مما يعكس فجوات مستمرة في الوصول إلى الأراضي وفرص العمل والتمويل والبنية التحتية والأسواق.[9] وفي العديد من المناطق النامية، لا يحقق المزارعون سوى 30 إلى 50 في المائة من الغلات الممكن تحقيقها. وبالإضافة إلى ذلك، يجري توليد معظم القيمة في النظم الغذائية خارج نطاق المزرعة: إذ لا تمثّل الزراعة الأوليّة سوى أقل من ربع القيمة المضافة في نظام الأغذية الزراعية، في حين تستحوذ عمليات التجهيز والخدمات اللوجستية والتجزئة والخدمات على الجزء الأكبر.[10] وعلاوة على ذلك، يمكن تحقيق تحسينات كبيرة في الكفاءة على طول سلسلة القيمة بأسرها، نظرا لأن الفاقد والمهدر من الأغذية يمثلان ما يتراوح بين 30 و50 بالمائة من الإنتاج العالمي للأغذية.[11] وتعني هذه الفجوات الهيكلية أن الاقتصادات الريفية تُدر دخلا وفرص عمل أقل بكثير مما تسمح به إمكاناتها الإنتاجية.

-6 ومع ذلك، تقدم الاقتصادات الريفية بعضا من أعلى عوائد الاستثمار. ويعدّ النمو في القطاع الزراعي أكثر فعالية في الحد من الفقر بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف مقارنة بالنمو في القطاعات الأخرى،[12] وقد ساهم بأكثر من نصف إجمالي خفض معدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء.[13] ويمكن أن يحقق تحويل النظم الغذائية فوائد صافية تتراوح قيمتها بين 5 و10 تريليونات دولار أمريكي سنويا في مجالات الصحة والبيئة والاقتصاد.[14] ولا يعدّ سدّ فجوات التمويل المستمرة التي تقيّد مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق ضرورة إنمائية فحسب، وإنما ضرورة اقتصادية أيضا.

-7 والاتجاهات الديموغرافية تخلق الحاجة الملحة وتوفّر الفرص. إذ يعيش حوالي 60 في المائة من شباب العالم البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكثير

---

[8] المرجع نفسه.

[9] البنك الدولي. 2024. Poverty, Prosperity, and Planet Report 2024: Pathways Out of the Polycrisis. https://hdl.handle.net/10986/42211.

[10] منظمة الأغذية والزراعة (2024). حالة الأغذية والزراعة 2024 – تحويل النظم الزراعية والغذائية المستند إلى القيمة. https://openknowledge.fao.org/items/65139780-d06c-4b7c-a2cd-3ed4256eaa1c

[11] Baykoca, B. and Yılmaz, S. 2025. Understanding food loss patterns across developed and developing countries using a GDP, growth rate, and health expenditure-based typology. *Scientific Reports, 15,* 27597. https://doi.org/10.1038/s41598-025-13156-3.

[12] Christiaensen, L. and Martin, W. 2018. Agriculture, structural transformation and poverty reduction: Eight new insights. *World Development*, *109*, 413-416. https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X1830175X.

[13] De Janvry, A. and Sadoulet, E. 2010. Agricultural growth and poverty reduction: Additional evidence. *The World Bank Research Observer*, *25*(1), 1-20. https://academic.oup.com/wbro/article-abstract/25/1/1/1681409.

[14] Ruggeri Laderchi, C., Lotze-Campen, H., DeClerck, F., et al. 2024. The Economics of the Food System Transformation. Food System Economics Commission (FSEC), Global Policy Report. https://foodsystemeconomics.org/wp-content/uploads/FSEC-GlobalPolicyReport-February2024.pdf.

منهم في المناطق الريفية.[15] وفي البلدان المنخفضة الدخل، تقلّ نسبة الشباب العاملين بأجر منتظم عن 20 في المائة،[16] في حين يعمل 55 في المائة من الشباب العاملين في العالم في عمالة غير رسمية أو هشة. وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يعيش 70 في المائة من شباب العالم في بلدان تواجه تحديات إنمائية مستمرة.[17] ومع الاستثمارات المناسبة في المهارات وتنمية ريادة الأعمال والروابط السوقية، يمكن لهذا النمو السكاني أن يصبح محركا للتحول الريفي - لا مصدرا لعدم الاستقرار.

8- وتشغّل النظم الأغذية الزراعية أكثر من 64 في المائة من القوى العاملة في أفريقيا،[18] وتعدّ مصدرا لسبل العيش في معظم أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويوسّع الربط الرقمي آفاق الإمكانيات المتاحة: إذ يعيش أكثر من 90 في المائة من سكان العالم ضمن نطاق تغطية شبكة الهاتف المحمول، ويمتلك مئات الملايين من مستخدمي الهاتف المحمول في المناطق الريفية حسابات خدمات مالية متنقلة. ومن شأن الأدوات الرقمية، عند اقترانها بالاستثمار في المؤسسات الريفية وسلاسل القيمة، أن تخفض تكاليف المعاملات، وتوسع نطاق الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق، وتحسّن معلومات المناخ وإدارة المخاطر. ويساهم الذكاء الاصطناعي في تسريع هذه العملية - فهو يتيح الزراعة الدقيقة، والخدمات الاستشارية المخصصة، والوصول إلى الأسواق بكفاءة أكبر وعلى نطاق وكلفة لم يكن من الممكن تحقيقهما سابقا. وتعيد منصات الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية تشكيل أسواق العمل وسلاسل القيمة الزراعية والنظم المالية بوتيرة أسرع من قدرة معظم المؤسسات الريفية على التكيف. وبدون استثمار مدروس في البنية التحتية الرقمية الريفية، والمهارات، والشمول، تهدد هذه التحولات بتوسيع الفجوة بين الاقتصادات الحضرية المترابطة والميل الأول الذي يجري تجاوزه بدلا من تطويره. ولا يُحدث الترابط وحده تحولا، بل يجب تأصيله في نظم السوق الفعّالة ودعمه بظروف تُمكّن المنتجين والمؤسسات الريفية من الاستفادة.

9- وتفاقم الهشاشة جميع هذه التحديات. فحوالي 70 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد يعيشون في سياقات هشة ومتأثرة بالنزاعات.[19] ويُعتبر انعدام الأمن الغذائي وعدم الاستقرار السياسي مترابطين بشكل وثيق: فعندما تنهار سبل العيش الريفية، يتسارع النزوح، وتتصاعد التوترات الاجتماعية، وتتزايد صعوبة تهيئة ظروف التعافي. وفي المقابل، عندما تستقر الاقتصادات الريفية – أي عندما ينمو الدخل، وتعمل النظم الغذائية بكفاءة، وتتوسع فرص العمل - تترسخ أسس الاستقرار الطويل الأجل. وبالتالي، يُعدّ الاستثمار في الاقتصادات الريفية استثمارا في الاستقرار أيضا.

10- وأدّت فترة طويلة من عدم الاستقرار الجيوسياسي والنزاعات المتكررة إلى تقلبات مستمرة في سلاسل إمداد الطاقة والأسمدة والأغذية، الأمر الذي رفع تكاليف المدخلات للمزارعين، وسبّب تآكل القوة الشرائية للأسر المعيشية الريفية التي تعتبر من الجهات المشترية الصافية للأغذية، وأدّى إلى استجابات طارئة متكررة تزاحم الاستثمارات الطويلة الأجل التي تحتاجها الاقتصادات الريفية. وبالتالي، يُعدّ تعزيز سلاسل إمداد المدخلات المحلية، وتوفير أدوات إدارة المخاطر بأسعار معقولة، وتطوير نظم إنتاج فعالة وقادرة على التكيف، أمرا

[15] الأمم المتحدة. (2026). World Population Highlights 2026: Youth. UN DESA/POP/2026/TR/NO. 13. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/file/21644/download.

[16] منظمة العمل الدولية، 2024. Global Employment Trends for Youth 2024. Decent work, brighter futures. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-09/GET_2024_EN%20web.pdf.

[17] الأمم المتحدة. (2026). World Population Highlights 2026: Youth. UN DESA/POP/2026/TR/NO. 13. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/file/21644/download.

[18] منظمة الأغذية والزراعة (2024). مؤشرات العمالة: الزراعة والنظم الزراعية والغذائية. https://www.fao.org/newsroom/detail/faostat-afs-employment-data/ar

[19] Food Security Information Network (FSIN) and Global Network Against Food Crises (GNAFC). 2025. Global Report on Food Crises 2025. https://www.fightfoodcrises.net/sites/default/files/resources/files/GRFC2025-full.pdf.

بالغ الأهمية – سواء كان ذلك لامتصاص الصدمات أو إدارة تقلبات الأسعار المستمرة الناشئة خارج نطاق السياسات الوطنية.

11- ويعدّ الاستثمار الريفي من العوامل المثبّتة للاقتصاد الكلي. وتقلل سلاسل القيمة المحلية الأقوى من الاعتماد على الواردات والتعرض لصدمات الأسعار الخارجية. كما تدعم نظم الأسواق الإقليمية الممرات التجارية وسلاسل القيمة العابرة للحدود، وتربط صغار المنتجين بأسواق أوسع، وتحسّن قدرة النظم الغذائية على الصمود أمام اضطرابات الإمداد. ويخفف توسيع نطاق الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية العبء المالي الناتج عن الاستجابات الطارئة المتكررة، ويسهم، بمرور الوقت، في توسيع قاعدة الموارد المحلية وتعزيز القدرة المالية الوطنية على الصمود.

12- وبالتالي، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التنمية الريفية ملحة ومبنية على الأدلة. ويكمن التحدي في ضمان استخدام التمويل المتاح بأقصى قدر من الفعالية - بحيث يكون تحفيزيا في أثره، ومنضبطا في تركيزه، ومستداما في مشاركته القطرية. ويجمع الصندوق بين الخبرة القطاعية، ونماذج التنفيذ المُثبتة، والهيكلية المالية لتوجيه الموارد إلى حيث تحقق أعلى العوائد.

باء – المزايا المعروضة للصندوق في سياق عالمي أكثر تطلبا

الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية المختصة بالميل الأول

13- يُعتبر الصندوق المؤسسة المالية الدولية الوحيدة في العالم المخصصة حصريا للزراعة والتنمية الريفية مع تركيز فريد على الوصول إلى المناطق الأكثر نأيا حيث تشتد وطأة الفقر وتبدأ التنمية. وهذه هي الأماكن التي يزرع فيها صغار المنتجين والمؤسسات الريفية الصغيرة والمتوسطة الأغذية التي تغذي مجتمعاتهم المحلية والعالم. غير أنهم يواجهون عوائق كبيرة في الوصول إلى الأسواق والتمويل والخدمات اللازمة لدعم اقتصادات ريفية مزدهرة، وذلك لأن التمويل الإنمائي العام لم يعمل لخدمتهم تاريخيا. ولطالما تميز نهج الصندوق الذي يتمحور حول الإنسان بضمان وصول الاستثمارات إلى الفئات السكانية الأكثر عرضة للتخلف عن الركب، كما يعزز حضوره القطري الراسخ وشراكاته الشعبية الملكية المحلية ويدفع عجلة التغيير من القاعدة إلى القمة. ويجمع الصندوق، بصفته مؤسسة مالية دولية مصنفة بدرجة +AA وتتمتع بحوكمة شاملة كمؤسسة متعددة الأطراف تضم 180 دولة عضوا، بين المصداقية المالية والانتشار العالمي. ومنذ تأسيسه، ساهم كل دولار من المساهمات الأساسية في توليد استثمارات بقيمة ستة دولارات تقريبا في المجتمعات المحلية الريفية.[20]

(أ) **نطاق الوصول**. يصل الصندوق إلى أشخاص وأماكن لا تستطيع جهات التمويل الأخرى الوصول إليها. وتوجه أطر الاستهداف الخاصة بالصندوق الموارد نحو صغار المنتجين، والعمال الزراعيين الذين لا يملكون الأراضي، والنساء الريفيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة ومتأثرة بالنزاعات. ويعيش أكثر من نصف المشاركين في مشروعات الصندوق في بيئات هشة أو معرضة لمخاطر المناخ. ويتيح الحضور القطري للصندوق - الذي يشمل الآن أكثر من 45 مكتبا - مشاركة مستدامة في سياقات نائية ومعقدة، بما في ذلك المناطق التي تكون فيها الحوافز التجارية أضعف والمخاطر أعلى. ويُوجَّه الجزء الأكبر من تمويل الصندوق إلى أفقر البلدان، مما يجعله مصدرا رئيسيا للتمويل التيسيري للزراعة والتنمية الريفية.

[20] قام الصندوق، بفضل رأس مال مدفوع بلغ 11.12 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسه، بتعبئة برنامج عمل إجمالي بقيمة 67.44 مليار دولار أمريكي، ويتضمن ذلك: 26.56 مليار دولار أمريكي من التمويل المقدم من الصندوق (بما في ذلك المنح العالمية والإقليمية)؛ و40.88 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك المحلي والدولي. التقرير السنوي للصندوق لعام 2024.

(ب) **الصلة**. تتواءم مهمة الصندوق مباشرة مع أكثر التحديات الإنمائية إلحاحا في الوقت الحالي. ويعدّ انعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى الفرص الاقتصادية الريفية من العوامل المحركة الرئيسية للهجرة القسرية وعدم الاستقرار. كما أن الضغط الديموغرافي المتزايد الذي تشهده البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، يجعل الاستثمار في فرص العمل الريفية ضرورة ملحة. وتتزايد حدة الصدمات المناخية والهشاشة. غير أن التمويل المخصص للاستثمار الريفي يبقى غير كاف بشكل مزمن مقارنة بعوائده المثبتة. ويعني التركيز الحصري للصندوق على الزراعة والتنمية الريفية أن موارده وخبراته ومشاركته القطرية مصممة بالكامل لمعالجة هذه التحديات. وتؤكد تحليلات الطلب القطري أن الركائز الثلاث للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق - الأسواق، والعمالة، والقدرة على الصمود - تعكس ما تطالب به الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية.

(ج) **النتائج**. يحقق نموذج الصندوق آثارا قوية قابلة للقياس والإسناد. وأظهر تقييم أثر فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أن الاستثمارات التي يدعمها الصندوق زادت دخل 49 مليون شخص من السكان الريفيين (بنسبة 34 في المائة في المتوسط)، وحسّنت فرص وصول 39 مليون شخص إلى الأسواق (بنسبة زيادة بلغت 35 في المائة في المتوسط)، وعززت الإنتاج الزراعي لـ 40 مليون شخص (بنسبة 34 في المائة في المتوسط)، وعززت قدرة 10 ملايين شخص على الصمود (بنسبة 5 في المائة في المتوسط).[21] وتعكس هذه النتائج الإجمالية حافظة جرى تطويرها تدريجيا لإدماج النُهج التي أثبتت الأدلة فعاليتها - الاستثمارات المكثفة في سلاسل القيمة، ومشاركة القطاع الخاص القوية، والتدخلات المتكاملة التي تعالج معوقات متعددة في آن واحد.

(د) **الموارد**. يعمل الصندوق كمنصة استثمار موحدة - حيث يقوم بتعبئة مصادر مختلفة لرأس المال ودمجها وتوجيهها نحو التحول الريفي. وبين عامي 2022 و2024، حقق الصندوق نسبة قياسية للتمويل المشترك بلغت 2.34:1، وتجاوز بذلك هدفه البالغ 1.5:1.[22] وقام بتعبئة 1 مليار دولار أمريكي من المستثمرين، بما في ذلك صناديق التقاعد والمصارف المركزية، و1.14 مليار دولار أمريكي على شكل أموال تكميلية مخصصة في المقام الأول لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة في اتكيف مع تغير المناخ.[23] ومن خلال الجمع بين الحكومات، والمصارف الإنمائية العامة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية، والصناديق الاستئمانية، وصناديق المناخ والمستثمرين من القطاع الخاص ضمن إطار برنامج قطري واحد، يقلل الصندوق من التجزؤ، ويعزز الملكية الوطنية، ويضمن تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

مؤسسة تطورت من خلال إصلاح مدروس

14- يدخل الصندوق فترة التجديد الرابع عشر لموارده كمؤسسة أقوى بكثير. وأدت اللامركزية إلى تقريب عملية صنع القرار من الحكومات والمجتمعات المحلية الريفية. وبدأ تشغيل أكثر من 45 مكتبا قطريا وإقليميا، مع تفويض موسّع للصلاحيات يُسرّع الاستجابة والمشاركة. وتُعدّ المكاتب القطرية الواجهة الرئيسية لمشاركة الحكومة والشركاء والمجتمع المحلي، وهي توفر أفرقة تقنية إقليمية ذات خبرة على المستوى القطري لتسريع وضع البرامج وجعله أكثر ملاءمة للسياق المحلي. كما تسهم المكاتب الإقليمية اللامركزية، المدعومة بأفرقة تقنية قوية، في تحسين الدعم التقني وعملية صنع القرار. وأدت عملية إعادة المعايرة إلى تعزيز الوظائف

[21] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-21.pdf

[22] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025. https://webapps.ifad.org/members/eb/142/docs/arabic/EB-2024-142-R-21.pdf

[23] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. لمحة عامة عن الأموال التكميلية المستلمة والملتزم بها والتي يديرها الصندوق. https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-37.pdf

والعمليات والموارد المؤسسية ومواءمتها بشكل أوثق مع احتياجات التنفيذ. وأخيرا، مكّن إنشاء مكتب الفعالية الإنمائية المؤسسة من استخدام الأدلة بشكل أكثر اتساقا في تصميم استثماراتها، وربط السياسات والجودة والأثر بطريقة أكثر فعالية.

15- وساهمت إصلاحات الهيكلية المالية وهيكلية المخاطر إلى حد كبير في تعزيز قدرة الصندوق على مضاعفة مساهماته الأساسية والاستفادة منها. وهي تشمل إصلاحات إطار القدرة على تحمل الديون، وسياسة كفاية رأس المال القائمة على المخاطر، وإطار سيولة مُعزز، وتوحيد أدوات الاقتراض ضمن إطار الاقتراض المتكامل المنقّح. وضمنت هذه الإصلاحات حصول الصندوق على تصنيف ائتماني +AA، وتوسيع نطاق أدواته، مثل الإصدارات الخاصة، الأمر الذي أدى إلى تنويع مصادر التمويل لتشمل مصادر أخرى غير مساهمات الدول الأعضاء. وجرى تعزيز قدرات الصندوق بشكل أكبر من خلال تدابير تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال التي اتخذت مؤخرا، بما في ذلك تبني مؤشرات مراعية للمخاطر مثل رأس المال القابل للتخصيص، وإلغاء حدود التمويل بالديون المفرطة في التحفظ، وبدء استخدام أدوات أكثر تطورا لإدارة المخاطر والسيولة. ومكّن إنشاء وتطوير مكتب لإدارة المخاطر، وتعيين موظفين لإدارة المخاطر المالية والتشغيلية، المؤسسة من تعزيز نضجها في مجال إدارة المخاطر والتحفيف من آثارها.

16- وأُضفي الطابع المؤسسي على مشاركة القطاع الخاص. وتوفر الاستراتيجية التشغيلية بشأن القطاع الخاص للفترة 2025–2030 إطارا لتعميق إدماج القطاع الخاص السيادي وغير السيادي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وجرى تعيين موظفين من أصحاب الخبرة في القطاع الخاص في شعبة جديدة، في حين جرت مراجعة عمليات تصميم المشروعات والإشراف عليها. وأسّس برنامج تمويل القطاع الخاص منصة موثوقة للعمليات غير السيادية. وما بدأ كجدول أعمال إصلاحي أصبح الآن جزءا لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق.

17- وأحرز الصندوق تقدما ملموسا في عملياته التشغيلية من خلال الحد من طول وثائق تصميم المشروعات، وتبسيط عمليات استعراض الجودة، وتيسير إجراءات التمويل الإضافي. وساهمت الأدوات الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تسريع هذا التقدم، وأدّت إلى أتمتة العمليات الروتينية وتوفير موارد الموظفين للتركيز على جودة المشروعات، والمشاركة القطرية، ودعم التنفيذ. وعززت هذه التغييرات بشكل مباشر القدرة المؤسسية للصندوق على التركيز على التنفيذ. ويتجلى ذلك في تحسين تركيز الحافظة وإدارة ذخيرة المشروعات، وزيادة جاهزية تنفيذ المشروعات، وتعزيز فعالية الاستراتيجيات القطرية، وارتفاع مستويات التمويل المشترك.

18- وتمثّل هذه الإصلاحات مجتمعة رحلة تحوّل من مؤسسة تدير حافظة مشروعات قائمة بذاتها إلى مؤسسة تقدم برامج قطرية متكاملة لامركزية على نطاق واسع وتتمتع بهيكلية مالية قادرة على تجميع مصادر متنوعة وتوجيهها نحو التنمية الريفية. ولا يهدف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى تقديم نموذج جديد. وإنما هو يسعى إلى التنفيذ بالقدرة القصوى من خلال الهيكلية المبنية، وترجمة النضج المؤسسي الذي تم تحقيقه إلى عرض برامجي للتنمية الريفية يُعتبر أكثر دقة وتمايزا ومصمما خصيصا للسياقات الإقليمية والقطرية الفردية.

ثالثا – التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الاستثمار في السكان الريفيين لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي والاستقرار

19- يستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى ثلاثة مصادر للأدلة. ويتمثّل المصدر الأول في التقييم المستقل: إذ يؤكد التقييم المؤسسي للتجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق باستمرار على أهمية تحديد الأولويات، والاتساق، ومواءمة الطموح مع القدرات المؤسسية. وسيستجيب التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بثلاث ركائز محددة بوضوح، وهي: الأسواق، والعمالة الريفية، والقدرة على الصمود.

20- وثانيا، تُظهر الأدلة المستقاة من تقييمات الأثر التي أجراها الصندوق بوضوح أن النتائج مدفوعة بما يلي: (1) حزم من التدخلات الموجهة والمنسقة التي تعالج قيودا متعددة في آن واحد؛ (2) نُهج سلاسل القيمة التي توسع نطاق الدعم بحيث يتجاوز الإنتاج ليشمل التجميع والتجهيز والأسواق؛ (3) إشراك جهات فاعلة من القطاع الخاص منذ البداية. وسيوجّه ذلك تصميم جميع البرامج في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

21- ويتمثّل المصدر الثالث للأدلة في الطلب القطري. ويؤكد تحليل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وذخيرة المشروعات، وأولويات الحكومات، أن البلدان تسعى إلى: تكامل أقوى للأسواق؛ وتوفير العمالة المنتجة للشباب؛ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والصدمات. ويُمثّل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مواءمة منضبطة بين ما أثبتت الأدلة نجاحه والاحتياجات القطرية.

22- ويتمحور التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق حول ثلاث ركائز مترابطة يعزز بعضها بعضا، وعاملين تمكينيين شاملين.

(أ) تعزز ركيزة **الأسواق** النظم الداعمة للأسواق الفعّالة - حيث تدمج سلاسل القيمة من الإنتاج إلى الأسواق، بما في ذلك القيمة المضافة. كما أنها تترجم مكاسب الإنتاجية إلى نمو مستدام في الدخل وتحول في الاقتصادات الريفية. وينتقل التركيز من مساعدة المنتجين على الوصول إلى الأسواق إلى جعل نظم الأسواق تعمل لصالح السكان الريفيين.

(ب) تصبح **العمالة الريفية** أولوية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ففرص العمل المنتجة، والمهارات، وفرص ريادة الأعمال للشباب لا تعتبر نتائج ثانوية لتطوير الأسواق. وهي تُعدّ أساسية لتحقيق التحول الريفي ولاستقرار البلدان ذات الفئات السكانية الريفية الشبابية الكبيرة والتي تشهد تزايدا سريعا.

(ج) تُبنى **القدرة على الصمود** من خلال إدماج التكيف مع تغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، والنُهج المراعية للهشاشة بشكل مباشر في عملية وضع البرامج. ويجب حماية المكاسب الإنمائية بدلا من خسارتها نتيجة الصدمات المتكررة والنزوح والهشاشة.

23- ويسرّع عاملان تمكينيان من نطاق الأثر واستدامته عبر الركائز الثلاث. ويتمثّل أولهما في تنمية القطاع الخاص واستثماراته. ويكمن دور الصندوق في جعل أسواق الميل الأول قابلة للاستثمار من خلال الحد من المخاطر، وبناء ذخائر المشروعات، وجذب رأس المال التجاري إلى الأسواق الريفية التي قد تُهمل لولا ذلك. وتعمل العمليات غير السيادية على توسيع نطاق هذا الانتشار من خلال تقديم التمويل المباشر إلى المؤسسات والوسطاء الماليين الذين يخدمون المجتمعات المحلية الريفية. أما العامل التمكيني الثاني فيتمثّل في الابتكار. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ينصب التركيز على تبني حلول مُثبتة في جميع العمليات – بما يشمل البحث والتطوير الزراعيين، والأدوات الرقمية، ومنصات الهواتف المحمولة، والتنفيذ المدعوم بالذكاء الاصطناعي. وتضع هذه الحلول مجتمعة التكنولوجيات والممارسات في متناول أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقلل تكاليف المعاملات، وتعزز المعلومات عن السوق والمناخ، وتُمكّن من إدارة البرامج بشكل أكثر تكيفا واستنادا إلى الأدلة.

24- وتوفر المكاتب الإقليمية والقطرية، المزودة بأفرقة تقنية معززة، خبرات متخصصة في قطاعات محددة على المستوى القطري. ويغيّر هذا القرب ما يمكن للصندوق تقديمه بشكل أساسي. إذ تستطيع الأفرقة الإقليمية تكييف الركائز والعوامل التمكينية والأدوات بما يتناسب مع أولويات كل بلد وقيوده وظروف الأسواق فيه. وليس هذا التمايز جديدا: فلطالما تكيّف الصندوق مع السياق القطري. ولكن مع تعزيز القدرات المؤسسية، يستطيع الصندوق تقديم خدماته بشكل أكثر منهجية وبعمق أكبر، وبأدلة أقوى حول ما يجدي نفعا في كل سياق، مع دمج منظور إقليمي. وتوفر الآن نُهج برنامج العمل التي تدمج العمليات السيادية، والاستثمارات غير السيادية، والمنح، واستقطاب التمويل المشترك والمشاركة في السياسات ضمن إطار قطري واحد، الآلية

اللازمة للتنفيذ بطريقة متمايزة. وبالتالي، ستعكس كيفية تسلسل الركائز الثلاث ودمجها وترجيحها السياق القطري المحدد، وستسترشد بالخبرات الإقليمية التي أتاحتها اللامركزية.

الشكل 1

إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الانتقال من التعميم إلى التكامل

25- يتمثل التحول الحاسم في نهج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق في الانتقال من التعميم إلى التكامل. وكان التعميم يعني ضمان تتبع قضايا المنظور الجنساني، والشباب، والمناخ، والتغذية والإبلاغ عنها في الحافظة. أما التكامل فيعني إدماج هذه الأولويات في تصميم البرامج القطرية. وهي تحدد سلاسل القيمة المختارة، والمؤسسات المتلقية للدعم، والمنتجات المالية المستخدمة. كما أنها تقوم بصياغة عملية وضع برامج العمالة، وتحدد المهارات ذات الأولوية، والعوائق التي تجري معالجتها، والمؤسسات المستهدفة بالدعم. وأخيرا، تقوم هذه الأولويات بتحديد الاستثمارات في القدرة على الصمود والمجتمعات المحلية ذات الأولوية، والمخاطر التي يجب معالجتها، وأدوات الإدارة المطبقة، والمؤسسات المحلية التي يجري تعزيزها.

26- ويعمل هذا التكامل على ثلاثة مستويات. ففي مرحلة التصميم، تُدمج أهداف الإدماج في الاستراتيجيات القطرية وتصميم المشروعات. وفي مرحلة التنفيذ، تستجيب نُهج التنفيذ المتمايزة للعوائق والقدرات الخاصة بالمجموعات المختلفة. فالنساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون قيودا مختلفة ويحتاجون إلى حلول مختلفة. وفي مرحلة النتائج، يجري تتبع التكامل من خلال إطار إدارة النتائج باستخدام أدلة مفصّلة ومؤشرات محددة. ولا يُقاس التقدم المحرز بشكل إجمالي فقط، بل من خلال تحديد المستفيدين أيضا.

27- وعلى مدار دورات تجديد الموارد المتعاقبة، انتقلت مواضيع مثل القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإدماج الشباب، والتغذية، من كونها مبادرات قائمة بذاتها لتصبح جزءا لا يتجزأ من النموذج التشغيلي للصندوق من خلال السياسات والتوجيهات التشغيلية وعمليات ضمان الجودة. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيُعزز هذا التكامل بشكل أكبر. وستدمج

البرامج القطرية هذه الأولويات من خلال نُهج تعكس السياقات والأولويات الوطنية، وستحافظ في الوقت ذاته على مساءلة واضحة عن النتائج. ويُقرّ هذا النهج بتنوع بيئات عمل الصندوق ويسمح للبرامج بمعالجة الأولويات الفريدة الخاصة بكل سياق بطريقة عملية وقابلة للقياس ومتوائمة مع الاستراتيجيات الوطنية. ولا يعني التعميم بالضرورة توحيد الأداء على نطاق البلدان والسياقات: إذ سيستمر رصد التقدم المحرز والفجوات من خلال إطار إدارة النتائج والإبلاغ المؤسسي.

ألف ـ مجالات التركيز

أولا- الأسواق: إطلاق العنان للإمكانات الريفية

28- يشغل صغار المنتجين والمؤسسات الريفية موقعا محوريا في النظم الغذائية في جميع أنحاء العالم النامي. غير أنهم لا يحصلون إلا على حصة ضئيلة من القيمة التي تولدها هذه النظم. وتتفاوت معدلات مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق بشكل كبير، وتبلغ 25 في المائة في إثيوبيا وأقل من نصف الإنتاج المُباع في كينيا ولا تتجاوز 12 في المائة في نيبال.[24،25] وفي النظم الغذائية العالمية، يحصل المزارعون على أقل من 20 في المائة من سعر التجزئة النهائي للمواد الغذائية. وتستحوذ عمليات التجهيز، والخدمات اللوجستية، والتجزئة على الجزء الأكبر من القيمة المضافة. وفي عالم يسود فيه تجزؤ سلاسل القيمة، وضعف البنية التحتية، ونقص التمويل، والافتقار إلى التجميع، لا يستطيع المزارعون تحويل إنتاجهم إلى نمو مستدام في الدخل. وتهدف ركيزة الأسواق إلى تعزيز النظم التي تعمل ضمنها الأسواق، بحيث تضيف الاقتصادات الريفية مزيدا من القيمة وتحتفظ بها، وتوفر المزيد من فرص العمل، وتنمو على نطاق واسع.

29- وتؤكد حافظة الصندوق أن الطريق من الإنتاجية إلى الدخل المستدام يمر عبر أسواق فعّالة. وفي الفترة بين عامي 2010 و2022، اعتمدت 76 في المائة من المشروعات التي دعمها الصندوق نهج سلسلة القيمة بشكل صريح، ووسعت نطاق الدعم بحيث تجاوز الإنتاج وشمل التجميع والتجهيز والتسويق. وفي مشروعات سلاسل القيمة التي شارك فيها شركاء من القطاع الخاص بنشاط، بلغت مكاسب الدخل 64 في المائة - أي أربعة أضعاف ما تحقق في المشروعات التي شارك فيها القطاع الخاص بشكل محدود. ويبني التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على هذا النموذج. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عزز الحضور القطري الأقوى وعملية وضع البرامج الأكثر تكاملا هذا التوجه. أما في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فقد أصبح هذا التوجه هو المعيار المعتمد للبرامج القطرية التي تركّز على الأسواق.

30- وسيمثّل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحولا من دعم الوصول إلى الأسواق إلى تعزيز النظم التي تعمل ضمنها هذه الأسواق. وحتى الآن، دعم الصندوق المنتجين للوصول إلى الأسواق القائمة من خلال التدريب، والمدخلات، ومنظمات المنتجين، والبنية التحتية الأساسية. ورغم أن ذلك يحقق مكاسب في الدخل، فإنه لا يحدث تحولا في هيكل الأسواق التي يعمل ضمنها المنتجون الزراعيون. وستعمل البرامج القطرية، التي بدأت في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وستستمر في التجديد الرابع عشر لموارده، على امتداد سلسلة القيمة بأكملها، بدءا من الإنتاج مرورا بالتجميع والتخزين والتجهيز والخدمات اللوجستية وصولا إلى الأسواق، مع مشاركة واضحة للقطاع الخاص في كل مرحلة من المراحل. ويعني ذلك تحديد البنية التحتية المالية والاستثمار فيها بما يضمن الاحتفاظ بالقيمة محليا إلى أقصى حد. وتدمج الأدوات الرقمية، مثل نظم

[24] Rueda, X. et al. 2024. INCATA: Linked Farms and Enterprises for Inclusive Agricultural Transformation in Africa and Asia – LSMS-ISA Analyses Progress Report. https://rimisp.org/wp-content/uploads/2024/03/INCATA-LSMS-ISA-Progress-Report-Oct.-2024-Watermarked.pdf.

[25] Gebremedhin, B. and Jaleta, M. 2010. Commercialization of Smallholders: Is Market Participation Enough? https://ideas.repec.org/p/ags/aaae10/96159.html.

التتبع والتمويل الرقمي ومنصات المعلومات عن السوق، كآليات تنفيذ - وليس كمكونات اختيارية. ولا يقتصر الهدف على زيادة عدد المنتجين الذين يصلون إلى الأسواق فحسب، بل يهدف أيضا إلى تحسين شروط مشاركتهم.

الإطار 1

إطلاق العنان للقيمة في الاقتصادات الريفية: التعلم من مشروع تنمية سلاسل قيمة منتجات الألبان في أوزبكستان

نُفذ مشروع تنمية سلسلة قيمة منتجات الألبان بين عامي 2017 و2023 في منطقتي جيزاخ وكاشكادارياء وجمع بين بناء قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة منتجات الألبان وتوسيع نطاق حصولهم على الائتمان من خلال المؤسسات المالية الشريكة. واستثمر المستفيدون من الائتمان في ماشية ذات إنتاجية أعلى وممارسات تربية محسّنة، مما أدى إلى زيادات كبيرة في إنتاجية منتجات الألبان. وارتفعت مبيعات الحليب بنسبة 40 في المائة، وزاد الدخل الناتج عن الثروة الحيوانية بنسبة 84 في المائة، وارتفعت قيمة إنتاج الحليب بنسبة 82 في المائة. وشهدت الأسر المعيشية المشاركة تحسنا في الأمن الغذائي، حيث كانت النتائج المسجلة أعلى بنسبة 26 في المائة من الأسر المعيشية غير المشاركة. ويوضّح ذلك كيف يمكن ترجمة تكامل الإنتاجية، والتمويل، ودعم السوق إلى مكاسب في الدخل والرفاه.

ستة أسس لتعزيز نظم الأسواق

31- يتطلب تعزيز نظم السوق استثمارا مستداما عبر ستة أسس مترابطة. وستُصمَّم البرامج القطرية لمعالجة هذه الأسس الستة كحزمة متسقة ومُعايرة وفقا للقيود والفرص الخاصة بكل سياق قطري.

32- **القدرة الإنتاجية**. لا يمكن أن يبدأ تحول السوق دون إنتاج يتسم بالقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، والتنوّع، والاستجابة لاحتياجات الأسواق. وأثبتت ابتكارات مثل أصناف المحاصيل المُحسّنة، والزراعة الحافظة للموارد، والري بالتنقيط المنخفض التكلفة، وجمع المياه في الموقع، والتأمين القائم على المؤشرات المَصمم بشكل جيد نتائج مُتّسقة في حافظة الصندوق. وسيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إدماج هذه الابتكارات في البرامج القطرية التي تركّز على الأسواق. وهي تشكّل الأساس الإنتاجي الذي تعتمد عليه جميع الاستثمارات الأخرى في السوق.

33- **البنية التحتية لما بعد الإنتاج والأسواق**. حتى عندما يكون الإنتاج قويا، فإن الاقتصادات الريفية تفقد قيمة من خلال خسائر ما بعد الحصاد. وتنتج هذه الخسائر عن ضعف القدرة على المناولة والربط. إذ أن التخزين، وسلسلة التبريد، والطرق الفرعية، ومعدات التجهيز، والبنية التحتية للأسواق ليست إضافات مكمّلة. وهي تمثّل النظم المادية اللازمة للأسواق العاملة. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستركّز الاستثمارات بشكل متزايد على تعزيز هذه النظم كجزء من تنمية سلاسل القيمة المتكاملة، بما يضمن تحويل الإنتاج إلى دخل ونشاط اقتصادي محلي.

34- **التمويل والخدمات المالية**. لا يستطيع المنتجون والمؤسسات الريفية الانتقال من الكفاف إلى النشاط التجاري دون الحصول على الائتمان، والتأمين، ومنتجات الادخار المصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم. وتواجه المؤسسات الزراعية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية فجوة تمويلية سنوية تبلغ 170 مليار دولار أمريكي. وتفتقر حوالي 70 في المائة من المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إمكانية الحصول على التمويل بشكل كاف.[26] وسيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق العمل مع الوسطاء الماليين، بما في ذلك المصارف الريفية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر ومنظمات جمعيات الادخار والائتمان والمصارف الإنمائية العامة، لتوسيع نطاق الحصول على التمويل. وسيجري تطبيق تمويل سلاسل

[26] ISF Advisors, Mastercard Foundation Rural and Agricultural Finance Learning Lab. 2019. Pathways to Prosperity: Rural and Agricultural Finance State of the Sector Report. https://isfadvisors.co/wp-content/uploads/2019/11/2019_RAF-State-of-the-Sector-10.pdf.

القيمة، والتأمين القائم على المؤشرات، والخدمات المالية الرقمية للوصول إلى المنتجين والمؤسسات التي لم تحصل تاريخيا على خدمات كافية من النظم المالية الرسمية.

35- **المهارات والمعرفة والقدرات التنظيمية**. تتطلب المشاركة في الأسواق ذات القيمة الأعلى قدرات يفتقر إليها حاليا الكثير من المنتجين والمؤسسات الزراعية - ويشمل ذلك استيفاء معايير الجودة والسلامة، وإدارة العقود التجارية، واستخدام الأدوات الرقمية، وإدارة مؤسسات مجدية اقتصاديا. وتؤدي منظمات المنتجين والتعاونيات دورا محوريا في بناء هذه القدرات. وهي تقوم بتجميع العرض، وتعزيز القدرة التفاوضية الجماعية، وتقديم خدمات مشتركة، ومنح أصحاب الحيازات الصغيرة حضورا في الأسواق وموثوقية لا يستطيع المنتجون الأفراد تحقيقهما. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيدعم الصندوق تعزيز هذه المنظمات من خلال استثمارات مستهدفة في الحوكمة، ومهارات الإدارة، والروابط السوقية، والوصول إلى الخدمات، مما سيمكّنها من العمل كجهات فاعلة ومستدامة في الأسواق.

36- **البيئة التمكينية**. لا تعمل نظم الأسواق إلا بوجود سياسات سليمة وأطر تنظيمية ومؤسسية تحكمها. ويُحدّد أمن حيازة الأراضي، والسياسات التجارية المنصفة والمواتية، والنظم التنظيمية الداعمة، والاستراتيجيات الزراعية الوطنية التي تعطي الأولوية لتنمية الأسواق الريفية، ما إذا كانت الاستثمارات قادرة على إحداث تحول في الأسواق. وتمثل مشاركة الصندوق في السياسات من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والشراكات مع الحكومات، والمشاركة في عمليات السياسات الوطنية والإقليمية، أساسا لنظم أسواق شاملة. وستُعزز هذه المشاركة في السياسات في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وذلك من خلال دعم الإصلاحات التي تحسّن الوصول إلى الأسواق، وتسمح بتنمية ريادة الأعمال الريفية، وتعزز النظم الزراعية والغذائية.

37- **تصميم الأسواق المراعي للتغذية**. يحقق تحول الأسواق إمكاناته الكاملة عندما يزيد من توافر الأغذية المتنوعة. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دمج نُهج مراعية للتغذية في جميع استثمارات الأسواق لضمان أن تزيد تنمية سلاسل القيمة توافر الأغذية المتنوعة والمغذية والقدرة على تحمل كلفتها - وليس مجرد زيادة كميات المحاصيل النقدية. ويشمل ذلك دعم النظم الغذائية المحلية التي تربط المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق الأغذية المجتمعية، وتيسير الروابط مع نظم التوريد الوطنية مثل برامج الوجبات المدرسية.

الإطار 2

الاستفادة من الوجبات المدرسية لتعزيز التغذية والأسواق الريفية

حيثما يوجد طلب قطري، سيدعم الصندوق النُهج التي تستخدم نظم التغذية المدرسية كمنصة لتحسين التغذية وتعزيز الاقتصادات الريفية المحلية. ويمكن لبرامج الوجبات المدرسية أن: (1) تربط المدارس بصغار المزارعين ومنظمات المنتجين من خلال التوريد المحلي؛ (2) تعزز سلاسل إمداد الأغذية المغذية؛ (3) تحسّن السلامة الغذائية، والتخزين، والبنية التحتية للمطابخ والنظافة. كما يمكنها تعزيز التثقيف التغذوي وتغيير السلوك بين الطلاب، والأسر، والمجتمعات المحلية، مع دعم الأطر المؤسسية والسياساتية لتحقيق تغذية مدرسية مستدامة ومحلية. وسيؤدي التعاون مع برامج التغذية المدرسية الوطنية، وتحالف الوجبات المدرسية، والوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، إلى زيادة الأثر إلى أقصى حد وتعزيز التنسيق.

وتُظهر المبادرات التي يدعمها الصندوق في بلدان تشمل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والبرازيل، والكاميرون، وغينيا-بيساو، وإندونيسيا، وكينيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وطاجيكستان، أن توريد الوجبات المدرسية الذي يمكن التنبؤ به يمكن أن ينشئ أسواقا محلية مستقرة للأغذية المغذية. ويحفّز ذلك الإنتاج المتنوع لأصحاب الحيازات الصغيرة، ويتيح فرصا لتوليد الدخل والعمالة في المناطق الريفية (خصوصا للنساء)، ويحسّن في الوقت ذاته حصول الأطفال على أغذية آمنة ومغذية.

تعزيز نظم الأسواق: ثلاثة تحولات قابلة للقياس

38- صُمّم الاستثمار في هذه الأسس الستة بهدف إحداث ثلاثة تحولات قابلة للقياس لصالح المجتمعات المحلية الريفية. وتحدد هذه التحولات مجتمعة ما يمكن أن تحققه الأسواق في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

39- **زيادة الدخل واستقراره**. ستحوّل المزيد من الأسر المعيشية الريفية المكاسب الإنتاجية إلى دخل صاف أعلى وأكثر استقرارا من خلال تحسين المبيعات، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتعزيز القدرة التفاوضية. ويعكس ذلك تحسينات هيكلية في كيفية عمل الأسواق، وليس مجرد تدخلات مؤقتة.

40- **زيادة القيمة المحتفظ بها محليا**. سيجري توليد قيمة أكبر والاحتفاظ بها ضمن الاقتصادات الريفية من خلال التجميع، والتخزين، والتجهيز. وستحصل المؤسسات الريفية على حصة أكبر من القيمة التي تولدها. وسيجري توسيع نطاق العمالة على امتداد سلاسل القيمة في ظل تنفيذ الأنشطة. وتصبح الاقتصادات الريفية أكثر نشاطا اقتصاديا وأقل اعتمادا على التجهيز الخارجي والخدمات اللوجستية الخارجية.

41- **تعزيز الشمول والموثوقية في الأسواق**. ستعمل نظم الأسواق لصالح شريحة أوسع من المشاركين، بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية والمنتجون المهمشون الذين يواجهون العوائق الأكبر. ستكون هذه النظم أكثر موثوقية، إذ أنها ستوفر للمنتجين طلبا أكثر قابلية للتنبؤ به، وأسعارا مستقرة، وعلاقات تجارية مستدامة من خلال المشاركة المنظمة للقطاع الخاص والشراكات بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص. كما ستكون هذه النظم أكثر ترابطا، وهي تربط منتجي الميل الأول بنظم التوريد الوطنية، وسلاسل القيمة الإقليمية، والأسواق العالمية عبر ممرات تجارية مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أو ممرات التجارة والنقل دون الإقليمية.

ثانيا- العمالة الريفية: تمكين الشباب

42- لا توفر الاقتصادات الريفية ما يكفي من فرص العمل المنتجة بأجور مجزية. ويمثّل العمال الزراعيون 26 في المائة من إجمالي العمالة في العالم، لكنهم لا يساهمون إلا بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتعكس هذه الفجوة حجم البطالة الناقصة، والعمل غير الرسمي، وتدني الإنتاجية في أسواق العمل الريفية.[27] وتعتبر نسبة 86 في المائة تقريبا من العمالة الريفية في العالم غير رسمية.[28] ويبلغ معدل بطالة الشباب في العالم 13 في المائة. ويفتقر عشرون في المائة من الشباب إلى العمل أو التعليم أو التدريب. ويعمل حوالي 55 في المائة من الشباب في وظائف غير رسمية أو هشة.[29] وبين عامي 2025 و2050، من المتوقع أن ينمو عدد الشباب في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بنسبة 16 في المائة، ليصل إلى ما يقرب من 880 مليون شخص، ومن المتوقع أن يكون معظم النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[30] وفي غياب توسع كبير في فرص العمل الإنتاجية في المناطق الريفية، سيشكّل التحول الديموغرافي نحو سوق عمل أصغر سنا مصدرا لعدم الاستقرار بدلا من النمو. ولا تعتبر معالجة مشكلة

[27] منظمة الأغذية والزراعة. 2024. Gross Domestic Product and Agriculture Value Added, 2013–2022: Global and Regional Trends. FAO Statistics Highlights. https://www.fao.org/statistics/highlights-archive/highlights-detail/gross-domestic-product-and-agriculture-value-added-2013-2022.-global-and-regional-trends/en.

[28] منظمة العمل الدولية. 2024. Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-04/Women_men_informal_economy_statistical_picture.pdf.

[29] منظمة العمل الدولية. 2024. Global Employment Trends for Youth 2024: Decent Work, Brighter Futures. https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-11/GET_2024_EN_web4.pdf.

[30] الأمم المتحدة. (2026). World Population Highlights 2026: Youth. UN DESA/POP/2026/TR/NO. 13. New York: United Nations. https://desapublications.un.org/file/21644/download.

العمالة الريفية شاغلا ثانويا. وهي تؤدي دورا محوريا في التحول الاقتصادي واستقرار البلدان التي تعيش فيها أعداد كبيرة ومتزايدة بسرعة من الشباب الريفيين.

43- وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، كانت العمالة تُعتبر إحدى نتائج تطوير الأسواق وتعزيز سبل العيش. وأُدمجت في الحافظة، ولكنها لم تُعامل كأولوية استثمارية قائمة بذاتها. وتشير الأدلة إلى أن نتائج العمالة تعتمد على المنظومة المحيطة بالعامل أو رائد الأعمال - وليس على أي تدخل يجري تنفيذه بمعزل عن غيره. فبرامج التدريب القائمة بذاتها تُنمّي المهارات ولكنها لا توفر فرص عمل. والتمويل بدون مهارات وروابط سوقية ينتج مؤسسات ضعيفة الأداء. كما أن الوصول إلى الأسواق بدون القدرة التنظيمية والمالية اللازمة يُبقي العمال الريفيين ضمن أنشطة الكفاف المنخفضة العائد. وسيركّز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل خاص على العمل الإنتاجي والمجزي في الزراعة والأنشطة غير الزراعية في منظومة المؤسسات الريفية، أي: التجهيز، والخدمات اللوجستية، وإمداد المدخلات، والخدمات، والأعمال الزراعية.

44- وتعتبر الأدلة على ما يجدي نفعه واضحة. فالتدخلات المجمّعة التي تجمع بين التدريب في مجال المهارات، والحصول على التمويل، والتوجيه، والروابط السوقية، تتفوق باستمرار على النُهج الأحادية المكونات. ففي الكاميرون، حقق برنامج زراعي رعوي للشباب، جمع بين التدريب والتمويل المختلط والتوجيه، زيادة بنسبة 48 في المائة في الدخل السنوي، وزيادة بنسبة 38 في المائة في نمو أرباح المؤسسات.[31] وفي مدغشقر، أدى التدريب المهني، إلى جانب المدخلات والتدريب العملي، إلى زيادة دخل الأسر المعيشية بنسبة 84 في المائة، ودخل الشباب بنسبة 60 في المائة.[32] كما ساهمت المبادرات التي تربط الشباب الريفيين بسلاسل القيمة الزراعية في الهند وعشرة بلدان في أفريقيا في زيادة الدخل بنسبة تصل إلى 50 في المائة. وحقق برنامج في أوغندا قدم منحا نقدية للشباب إلى جانب دعم المؤسسات عوائد تقارب 35 في المائة سنويا.[33] وانطلاقا من هذه الأدلة، يعدّ نهج المنظومة المبدأ الأساسي لوضع برامج العمالة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

خمسة أسس لتوسيع نطاق العمالة الريفية

45- يتطلب توسيع نطاق العمالة الإنتاجية الريفية استثمارا في خمسة أسس. وستُصمَّم البرامج القطرية لمعالجة هذه الأسس بما يتناسب مع ظروف سوق العمل الفريدة لكل بلد، وضغوطه الديموغرافية، ومنظومة المؤسسات فيه.

46- **تنمية المهارات وريادة الأعمال**. يحتاج الشباب والنساء إلى مهارات مرتبطة بفرص ووظائف حقيقية. ويكون التدريب أكثر فعالية عندما: يجمع بين المهارات التقنية ومهارات ريادة الأعمال؛ ويرتبط بفرص التدريب المهني والتعلم القائم على العمل؛ ويُدمج ضمن سلاسل القيمة. وسيعطي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الأولوية للتدريب الذي يستجيب لمتطلبات سوق العمل – وذلك من خلال ربط الشباب بفرص العمل والمؤسسات التي تحتاج إليهم.

[31] Mabiso A., Toguem R., Rosi A., Mastroeni A., and Pinca V. 2024. Impact assessment report: Youth Agropastoral Entrepreneurship Promotion Programme (AEP-Youth), Republic of Cameroon. https://www.ifad.org/documents/48415603/51143611/cameroon-aep-report.pdf/b755311c-f92c-1407-00c0-12bbe9b1ef7e?t=1752747342289.

[32] Sadania, C., Steiner, S. and Zucchini, E. 2024. Impact assessment report: Vocational Training and Agricultural Productivity Improvement Project (FORMAPROD) in Madagascar. https://www.ifad.org/documents/48415603/49819368/MADAGASCAR+FORMAPROD+Report.pdf/50362e5a-d0c8-eca3-871a-8430d14e92d9?t=1753196796120.

[33] Blattman, C., Fiala, N. and Martinez, S. 2014. Generating Skilled Self-Employment in Developing Countries: Experimental Evidence from Uganda. *Quarterly Journal of Economics* 129(2): 697–752. https://academic.oup.com/qje/article-abstract/129/2/697/1866610.

47- **تمويل المؤسسات الريفية والعمال الريفيين**. يُعدّ الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تحول دون توليد العمالة الريفية. وتواجه المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة - بما في ذلك المؤسسات التي تقودها الشباب والنساء - عوائق كبيرة أمام الحصول على الائتمان، ورأس المال العامل، وتمويل النمو. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق الشمول المالي من خلال الوسطاء الماليين، وأدوات التمويل المختلط، والمنتجات المصممة خصيصا، مثل إدماج منح الاستهلال وتمويل سلاسل القيمة. وتعمل أدوات إدارة المخاطر، مثل التأمين القائم على المؤشرات، على حماية رأس المال العامل وتساعد المؤسسات على مواصلة العمل خلال فترات التراجع. ويعدّ هذا الأمر بالغ الأهمية في السياقات الهشة والضعيفة في وجه الظواهر المناخية، حيث يمكن أن تؤدي صدمات الدخل بسرعة إلى تقويض استمرارية المؤسسات.

48- **خدمات تنمية ريادة الأعمال ومنظومات الأعمال الريفية**. لا يمكن للمؤسسات الفردية تحقيق النجاح دون منظومة داعمة من الخدمات والشبكات والعلاقات بالأسواق. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز منظومات الأعمال الريفية التي تدعم تنمية ريادة الأعمال. ويشمل ذلك إقامة شراكات مع جهات فاعلة في القطاع الخاص تساهم في تهيئة فرص العمل، وبناء شبكات محلية لمقدمي الخدمات التي تعتمد عليها المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتعدّ مراكز الأعمال الزراعية ومنصات حاضنات الأعمال نماذج ناجحة في هذا الصدد. ففي تسعة بلدان أفريقية، أنشأت مراكز الأعمال الزراعية التي دعمها الصندوق أكثر من 000 59 فرصة عمل لائقة و000 8 مشروع تجاري - ويتجاوز ذلك ضعف أهدافها المحددة.

الإطار 3

برنامج مراكز الأعمال الزراعية المتكامل التابع للصندوق

يُعدّ برنامج مراكز الأعمال الزراعية المتكامل التابع للصندوق مبادرة رائدة لمعالجة بطالة الشباب الريفيين من خلال ربط تنمية المهارات بتهيئة فرص العمل والوصول إلى الأسواق.

ولا تُعتبر مراكز الأعمال الزراعية مراكز تدريب فحسب: بل تعدّ أيضا منصات متكاملة يجري فيها توليد فرص عمل لائقة ودعمها. وتوفّق هذه المراكز بين طموحات الشباب الريفيين والإمكانات الاقتصادية للمناطق الريفية باستخدام نموذج شامل يجمع بين المهارات، والتكنولوجيا، والتمويل والروابط السوقية.

ويدعم البرنامج كلا من العمل بأجر وتنمية المؤسسات التي يقودها الشباب، ويساعدهم على بدء أو توسيع أعمالهم الزراعية. وهو يعالج التباين المستمر بين مهارات الشباب ومتطلبات سوق العمل، ويعزز في الوقت ذاته الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتستثمر هذه المراكز بشكل متزايد في الحلول الرقمية، والطاقة المتجددة، والمهارات "الخضراء" للاستجابة للفرص الناشئة.

وفي رواندا، يجسّد مشروع دعم توظيف الشباب الريفي، الذي يُنفّذ من خلال حساب أمانة Klimio، نموذج المراكز على أرض الواقع. وجمع المشروع، الذي يشارك الصندوق في تمويله مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، كلية رواندا التقنية ومنتدى رواندا للشباب في مجال الأعمال الزراعية، و26 مشروع أعمال زراعية، بهدف توفير فرص عمل مستدامة لـ 000 3 شاب وشابة في مختلف مراحل سلاسل القيمة الزراعية. وجمع النموذج بين حاضنات الأعمال، والروابط السوقية، ودعم ريادة الأعمال. ونتيجة لاستراتيجية شاملة لمنظور الإعاقة جمعت بين التواصل المستهدف وتوعية أصحاب العمل تمكّن 89 شابا وشابة من ذوي الإعاقة من الحصول على فرص العمل.

ومن خلال دمج التدريب، وحضانة الأعمال، والشراكات، وتحليل النظم، أظهر هذا النموذج نهجا قابلا لتوسيع النطاق لتوفير عمالة مستدامة ولائقة للشباب في نظم الأغذية الزراعية. وسيستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من النتائج والدروس المستخلصة لتوسيع نطاق النهج المتكاملة والموجهة بالأسواق لعمالة الشباب الريفيين.

49- **الروابط السوقية وتكامل سلاسل القيمة**. تزداد احتمالية نجاح مؤسسات الشباب واستدامة العمالة عند دمجها في سلاسل قيمة فعّالة، مع إمكانية الوصول إلى المشترين، والموردين، ومعلومات السوق. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دمج مسارات العمالة ضمن استثمارات نظم الأسواق. ومن شأن ذلك أن يكفل توليد تنمية سلاسل القيمة لفرص العمل، وربط العمالة بفرص الأسواق التي توفرها استثمارات الصندوق. وتعدّ الشراكات مع القطاع الخاص أساسية في هذا الصدد. إذ تساهم الأعمال الزراعية والمؤسسات المالية والمنصات الرقمية في توليد عمالة موجهة بالأسواق على نطاق لا تستطيع الاستثمارات العامة وحدها تحقيقه.

50- **معالجة العوائق التي تواجه الشباب، والنساء، والمجموعات المهمشة**. تعيق العوائق الهيكلية وصول النساء والشباب وغيرهم من المجموعات إلى فرص العمل. ويواجه الشباب عوائق في الحصول على الأراضي ورأس المال والشبكات المهنية. ولا تزال النساء مركّزات في أنشطة منخفضة الأجر مع تحكّم محدود بالأصول. ويعالج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه العوائق من خلال استثمارات موجهة في التمكين الاقتصادي للمرأة، والمنتجات المالية التي تركّز على الشباب، وإزالة القيود الاجتماعية والتنظيمية. ويعدّ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قناة هامة لمعالجة هذه العوائق. وطورت بلدان مثل البرازيل، والصين، والهند نماذج فعّالة لتنمية ريادة الأعمال الريفية والتدريب المهني وربط الأعمال الزراعية، وهي نماذج قابلة للتطبيق المباشر في بلدان أخرى. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توجيه هذه الخبرة من خلال التعاون المهيكل بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي - الذي يربط بين البلدان التي تمتلك نُهجا مثبتة.

الاستثمار في العمالة: ثلاثة تحولات قابلة للقياس

51- يهدف الاستثمار في هذه الأسس الخمسة إلى إحداث ثلاثة تحولات قابلة للقياس على المستوى القطري. وتحدد هذه التحولات مجتمعة ملامح توسيع نطاق العمالة الريفية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

52- **توفير عمل أكثر إنتاجية وأعلى أجرا، ولا سيما للشباب والنساء**. سيزداد عدد الشابات والشباب العاملين في فرص عمل منتجة ذات عائد أعلى، بما في ذلك العمل كمشغلي مزارع أو أصحاب مؤسسات ريفية أو عاملين في سلاسل القيمة أو مقدمي خدمات. وسترتبط العمالة بفرص السوق، وستستمر لما بعد انتهاء المشروعات الفردية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل، وإضفاء المزيد من الاستقرار على سبل العيش والحد من اعتمادها على زراعة الكفاف.

53- **تعزيز قاعدة المؤسسات الريفية**. ستصبح المزيد من المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة مجدية اقتصاديا، كما أنها ستنمو وستوفر فرص العمل في مختلف سلاسل القيمة. وستتمكن المزيد من المؤسسات التي يقودها الشباب والنساء من الوصول إلى التمويل والخدمات والروابط السوقية اللازمة للاستثمار والتوسع. وسيتوسع نطاق منظومة المؤسسات الريفية، وسيزداد عدد مقدمي الخدمات والعلاقات التجارية ومشاركة القطاع الخاص، مما سيهيئ فرص عمل جديدة.

54- **جعل العمالة محركا للاستقرار**. ستولّد الاقتصادات الريفية فرصا إنتاجية تقلل من الهجرة القسرية وعدم الاستقرار الاجتماعي. وسيمتلك الشباب بدائل حقيقية للهجرة، وسيكون بإمكانهم رؤية مستقبل اقتصادي واعد في مجتمعاتهم المحلية. وستُستثمر التحويلات المالية من المهاجرين بشكل مثمر في المؤسسات المحلية وتبني قدرتها على الصمود. وستصبح العمالة الريفية قوة استقرار بدلا كونها مصدر ضغط.

ثالثا- القدرة على الصمود: الاستثمار في مجتمعات محلية ريفية سلمية وقادرة على التكيف

55- تُولّد الأسواق الدخل، وتحافظ عليه فرص العمل. غير أن كلاهما لا يدوم إذا لم يتمكن السكان الريفيون ومؤسساتهم من الصمود في وجه الصدمات التي تهدد بتقويض مكاسبهم.

56- وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، تسببت الكوارث في خسائر زراعية بلغت قيمتها 3.26 تريليون دولار أمريكي، بمتوسط 99 مليار دولار أمريكي سنويا.[34] ويمثّل الجفاف وحده 34 في المائة من إجمالي الخسائر الزراعية في العالم. وبدون التكيف، قد تنخفض غلة المحاصيل العالمية بنسبة تتراوح بين 10 و25 في المائة بحلول عام 2050.[35] وتتداخل المخاطر المناخية مع الهشاشة والنزاعات. ويعدّ انعدام الأمن الغذائي وندرة الفرص من الدوافع الرئيسية للنزاعات والهجرة القسرية. وبالتالي، يُعتبر الاستثمار في التنمية الريفية استراتيجية في صدارة العمل لتحقيق الأمن والاستقرار. فكل دولار يُستثمر في الوقاية يوفر ما يقدر بحوالي 16 دولارا أمريكيا في الاستجابة للأزمات. وبالتالي، فإن تكلفة عدم بناء القدرة على الصمود في الاستثمار الريفي ليست مجرد خسارة إنمائية، وإنما تعتبر أيضا خطرا على المالية والاستقرار.

57- واستنادا إلى التقدم المحرز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يعمّق التجديد الرابع عشر للموارد دمج القدرة على الصمود ضمن عملية وضع البرامج الاقتصادية. ويُدمج التكيف مع المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية، والنُهج المراعية للهشاشة في الاستثمارات التي تعزز سبل العيش ونظم الأسواق. ويؤثر هذا الدمج على تصميم سلاسل القيمة، ومسارات العمالة، والبرامج القطرية. وبدلا من بناء القدرة على الصمود كعنصر مكمل للتنمية الاقتصادية، تعمل النماذج المتكاملة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تتمتع بالقدرة على الصمود في وجه الصدمات.

الإطار 4

مجموعة أدوات الصندوق لتحقيق المرونة التشغيلية اللازمة للاستجابة للأزمات والصدمات

زيادة صرف الأموال وتسريعه. بالنسبة للمشروعات التي تواجه تكاليف أعلى، يزيد الصندوق مبالغ الصرف ويسرّع عملية صرف الأموال، مما يمنع حدوث انقطاعات في الأنشطة الحيوية.

تسريع وتبسيط عمليات التوريد في البيئات الهشة والمتأثرة بالأزمات. يعمل الصندوق على تفعيل إجراءات توريد محددة عند الحاجة. ويسمح ذلك بتوريد السلع والخدمات الأساسية - مثل المدخلات الزراعية – بسرعة أكبر.

تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث. يمكن أن تتضمن المشروعات التي يمولها الصندوق، عند تصميمها، مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث كآلية مدمجة للاستجابة لحالات الطوارئ. وتسمح هذه الآلية عند تفعيلها للمشروعات بإعادة توجيه الموارد بسرعة نحو الأولويات العاجلة التي تظهر أثناء الصدمات.

تسريع الموافقات على إعادة الهيكلة وإعادة تحديد الأولويات والتمديدات. قام الصندوق بتبسيط إجراءات الموافقة في حالات الأزمات، مما يسمح بإعادة تخصيص التمويل وتعديل الأنشطة ضمن المشروعات في سياق تغير الأسعار وتطور احتياجات البلد وأولوياته. ويقلل ذلك من التأخيرات ويمنح المشروعات الوقت اللازم للتكيف وتحقيق النتائج في ظل ظروف صعبة.

إعادة تركيز خطط العمل السنوية. يُعاد تنظيم خطط العمل والميزانيات السنوية لإعطاء الأولوية للأنشطة الأكثر تعرضا للمخاطر، مثل الحصول على الأسمدة، ومدخلات إنتاج الأغذية، والبنية التحتية الريفية الحيوية.

[34] منظمة الأغذية والزراعة. 2025. The Impact of Disasters on Agriculture and Food Security 2025 – Digital solutions for reducing risks and impacts. https://doi.org/10.4060/cd7185en.

[35] منظمة الأغذية والزراعة. 2023. The Impact of Disasters on Agriculture and Food Security 2023 – Avoiding and reducing losses through investment in resilience. https://doi.org/10.4060/cc7900en.

IPCC, 2022: Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.-O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem, B. Rama (eds.)]. Cambridge University Press. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, 3056 pp., doi:10.1017/9781009325844.

ستة أسس لتعزيز القدرة على الصمود الريفي

58- يتطلب بناء القدرة على الصمود استثمارا في ستة أسس مترابطة. وتعمل هذه الأسس مجتمعة على معالجة الصدمات والضغوط المتعددة - أي المناخية، والاقتصادية، والمتعلقة بالهشاشة، والمؤسسية - التي تهدد بتقويض مكاسب التنمية الريفية.

59- **الممارسات الزراعية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية**. تربط الزراعة القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية بين نمو الغلات والدخل من جهة والقدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية والتقلبات المرتبطة بالطقس من جهة أخرى. وتشمل الابتكارات المثبتة التناوب بين ترطيب الأرز المروي وتجفيفه، وأصناف المحاصيل المتحملة للغمر، والزراعة الحرجية، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة. وتقلل هذه الممارسات الضعف في وجه الصدمات المتعلقة بهطول الأمطار، وتحمي صحة التربة، وتحافظ على مستوى الإنتاجية في الظروف الصعبة. ويدمج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه الممارسات بشكل منهجي في البرامج القطرية بدلا من التعامل معها كاستثمارات قائمة بذاتها. وهي تعتبر جزءا من كيفية تصميم الصندوق للنظم الزراعية المنتجة - وليست عنصرا منفصلا.

60- **إدارة الموارد الطبيعية واستعادة النظم الإيكولوجية**. يؤدي تدهور الأراضي والإجهاد المائي وفقدان التنوع البيولوجي إلى تآكل الأسس الطبيعية التي تعتمد عليها الاقتصادات الريفية. وتحدّ هذه العوامل من القدرة الإنتاجية، وتزيد من التعرض للصدمات المناخية، وتفاقم الفقر على المدى الطويل. وسيدعم التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الإدارة المستدامة للأراضي والمياه، واستعادة النظم الإيكولوجية، والحلول القائمة على الطبيعة، وسيسترشد باستراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031. وستساهم هذه الاستثمارات في حماية الأصول الإنتاجية، وتحقيق استقرار الدخل، وحفظ النظم الإيكولوجية التي تشكّل أساس الأمن الغذائي وسبل العيش الريفية.

الإطار 5

دعم المزارعين للتعافي من الصدمات المناخية - برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد في كمبوديا

عندما أطلق الصندوق برنامج الخدمات الزراعية المعنية بالابتكار والصمود والإرشاد في كمبوديا في عام 2015، كان الهدف يتمثّل في بناء نموذج للخدمات الزراعية بقيادة المزارعين يكون مؤهلا ليصبح سياسة حكومية. وعندما جرى إغلاق البرنامج في عام 2022، كان هذا الهدف قد تحقق بالفعل. والأرقام خير دليل على ذلك.

وفي 000 148 أسرة معيشية، زاد الدخل الزراعي بنسبة 60 في المائة، وزادت غلات الأرز بنسبة 21 في المائة، ونمت المشاركة في الأسواق بنسبة 19 في المائة. كما أظهرت الأسر المعيشية التي وصل إليها البرنامج تحسنا بنسبة 8 في المائة في قدرتها على التعافي من الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات – ويعتبر ذلك مؤشرا على القدرة على الصمود لا يقل أهمية عن الدخل في السياقات الريفية.

وحقق النموذج النجاح لأنه جمع بين خدمات الإرشاد والدعم المالي والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في حزمة متكاملة واحدة، وساهم في معالجة العديد من المعوقات في آن واحد بدلا من معالجتها بشكل منفصل. وحفّز نجاحه إطلاق برنامج لاحق، وهو برنامج الخدمات الزراعية من أجل اقتصاد ريفي وتجارة زراعية شاملين، الذي جرى تصميمه لتعزيز الروابط السوقية وتوسيع نطاق النتائج.

61- **إدارة المخاطر والحماية المالية**. تؤدي الصدمات إلى تراجع مكاسب التنمية عندما تفتقر الأسر المعيشية والمؤسسات إلى الحماية المالية. وأثبت التأمين القائم على المؤشرات المصمم جيدا فعاليته في خفض تكاليف المعاملات وتشجيع الاستثمار الإنتاجي. ومن المرجح أن يستثمر المزارعون من أصحاب التأمين في المدخلات الحديثة ويوسعوا مؤسساتهم. وتعزز الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية قدرة الأسر المعيشية على الصمود من خلال تمكين التحويلات السريعة والادخار والحصول على الائتمان

أثناء الصدمات. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق استخدام التأمين، وأدوات تقاسم المخاطر، والخدمات المالية الرقمية لحماية الدخل والمؤسسات التي بُنيت من خلال استثمارات الصندوق.

62- **وضع برامج مراعية للهشاشة**. في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، غالبا ما يكون عدم الاستقرار متجذرا في انعدام الأمن الغذائي، وتدهور الموارد الطبيعية، وعدم استقرار حيازة الأراضي، ومحدودية الفرص الاقتصادية. ويمكن أن تؤدي هذه الظروف إلى توترات اجتماعية، ونزوح، وأزمات متكررة. ولا يستطيع الصندوق معالجة دوافع الهشاشة بمفرده. ومع ذلك، يمكن لاستثماراته أن تعالج الدوافع التي تندرج ضمن مهمته لتحسين الدخل الريفي، وحماية الأصول الإنتاجية، والحد من الضعف في وجه الصدمات. واستنادا إلى النهج المحدّث لعمل الصندوق في الأوضاع الهشة، سيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دمج التشخيصات الخاصة بكل سياق، وتعزيز إدارة المخاطر، والاستثمارات المتسلسلة في جميع عمليات وضع البرامج في السياقات الهشة. وسيُعزز النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. وستعالج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي الأمن الغذائي الفوري والتعافي المبكر، في حين سيوفر الصندوق استثمارات طويلة الأجل في سبل العيش الإنتاجية ونظم الأسواق. وسيعزز الصندوق شراكاته البرامجية والمعرفية مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك من خلال جماعات الممارسين ذات الصلة لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف/المؤسسات المالية الدولية، مثل الفريق العامل الفني المعني بالهشاشة والنزاع والعنف لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وبالإضافة إلى ذلك، سيسعى الصندوق إلى إجراء تحليلات مشتركة، وتنسيق عملية وضع البرامج، وتوفير استثمارات تكميلية.

63- **خدمات المعلومات المناخية والإنذار المبكر**. يُحسِّن الوصول إلى معلومات مناخية موثوقة عملية صنع القرار الزراعي، ويزيد الدخل، وييسر تبني الممارسات التكيفية. وتمنح نظم الإنذار المبكر المجتمعات المحلية والمؤسسات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع الصدمات. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على دمج خدمات المعلومات المناخية وأدوات الإنذار المبكر في البرامج القطرية من خلال منصات استشارية رقمية، وخدمات معلومات الطقس، وأدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي، الأمر الذي سيحسّن الاستهداف والإدارة التكيفية في السياقات الهشة والضعيفة في وجه الظواهر المناخية.

64- **المؤسسات المجتمعية والتماسك الاجتماعي**. لا تقتصر القدرة على الصمود على الجوانب المادية والمالية فحسب، بل تشمل أيضا الجوانب المؤسسية والاجتماعية. فالمجتمعات المحلية التي تتمتع بمؤسسات محلية قوية، وحوكمة سليمة للموارد الطبيعية، وتماسك اجتماعي، تتعافى بشكل أسرع من الصدمات، وتُعتبر أقل ضعفا في وجه عدم الاستقرار. وسيعمل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز النُهج الموجهة بالمجتمع المحلي، ودعم منظمات المزارعين، وتعاونيات المنتجين، ومنظمات الشعوب الأصلية، وهياكل الحوكمة المحلية. وتمنح هذه المجموعات المجتمعات المحلية القدرة على إدارة المخاطر، وتنسيق التعافي، والحفاظ على مكاسب التنمية. وعندما تحدد المجتمعات المحلية الأولويات وتشرف على التنفيذ، تصبح الاستثمارات أكثر تكيفا مع الواقع المحلي وتتزايد احتمالات استدامتها.

الإطار 6

حل النزاعات المتعلقة بالموارد: دعم إدارة مسارات القطعان في السودان

في كل عام، تنتقل المجتمعات المحلية الرعوية في وسط السودان جنوبا مع مواشيها عبر مسارات الهجرة التقليدية التي قد تمتد لمئات الكيلومترات. وتتعرض هذه المسارات للمخاطر، ولا سيما بسبب التوسع في الزراعة الآلية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نزاعات بين المزارعين والرعاة.

وبالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية، استُخدمت البيانات الجغرافية المكانية لقياس أثر مشروع إدارة مسارات الماشية في السودان. وأظهرت النتائج أن ترسيم مسارات الماشية، بدعم من لجان إدارة مجتمعية تضم مزارعين ورعاة، أرسى نموذجا فعالا للحوكمة المشتركة للموارد الطبيعية، حيث أفادت المجتمعات المحلية بتراجع النزاعات بنسبة 70 في المائة. ومن ضمن النزاعات التي جرى الإبلاغ عنها، نجحت ستة مراكز لحل النزاعات في التوسط لحل 90 في المائة منها، وتعلقت معظم تلك النزاعات بأضرار المحاصيل وحيازة الأراضي.

ومن خلال الحد من النزاعات المتعلقة بالموارد وحماية الأصول الإنتاجية المشتركة، وفّر هذا النهج ظروفا مستقرة لسبل عيش ريفية مستدامة.

الاستثمار في القدرة على الصمود: ثلاثة تحولات قابلة للقياس

65- جرى تصميم الاستثمار في هذه الأسس الستة من أجل إحداث ثلاثة تحولات قابلة للقياس على المستوى القطري. وتحدد هذه التحولات مجتمعة ملامح القدرة الناجحة على الصمود الريفي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

66- **حماية مكاسب التنمية من الصدمات والضغوط**. فستتمكّن الأسر المعيشية والمؤسسات الريفية من التكيف مع الضغوط وامتصاص الصدمات دون فقدان الدخل أو الأصول أو الوصول إلى الأسواق. ولن تقضي الصدمات المناخية على القدرة الإنتاجية. ولن تؤثر التقلبات الاقتصادية على الجدوى الاقتصادية للمؤسسات. ولن تمحو الاختلالات الناجمة عن الهشاشة التقدم المؤسسي المحرز. وستعزز المكاسب الاقتصادية من ركيزتي الأسواق والعمالة بمرور الوقت بدلا من أن تتراجع بسبب الأزمات.

67- **تعزيز استقرار المجتمعات المحلية الريفية وقدرتها على التعافي**. ستكون لدى المجتمعات المحلية المؤسسات، وأدوات إدارة المخاطر، والتماسك الاجتماعي اللازم للاستجابة للصدمات والتعافي بشكل أسرع. وستكون الحوكمة المحلية أقوى. وستُدار الموارد الطبيعية على نحو مستدام. وستقل النزاعات على الأراضي والمياه. ولن يكون سبب الهجرة من المناطق الريفية مدفوعا بانهيار سبل العيش أو غياب الفرص الاقتصادية.

68- **مساهمة الاستثمار الريفي في تحقيق الاستقرار**. فالاستثمارات المستدامة في تعزيز القدرة على الصمود الريفي ستقلل من انعدام الأمن الغذائي، والإقصاء، والتهميش الاقتصادي، مما يخفف من مخاطر النزوح، وعدم الاستقرار الاجتماعي، والنزاعات. وستهيئ الاقتصادات الريفية ذات الدخل المستدام، والنظم الغذائية القوية، والهياكل المجتمعية المستقرة، الظروف اللازمة للسلام والنمو المستدام. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، لا يُعتبر الاستثمار الريفي مجرد استراتيجية إنمائية، وإنما يعدّ استراتيجية لتحقيق الاستقرار أيضا.

باء - العوامل التمكينية للأثر

69- تحدد الركائز الثلاث أهداف التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويحدد العاملان التمكينيان - تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه، والابتكار - كيفية تحقيق هذه الطموحات على نطاق واسع واستدامتها. وهما مدمجان في كل ركيزة، وكل برنامج قطري، وكل قرار استثماري.

أولا- تنمية القطاع الخاص والاستثمار فيه

70- لا يمكن تمويل التحول الريفي بالموارد العامة وحدها. فالمستثمرون التجاريون لا يتدفقون بصورة تلقائية إلى أسواق الميل الأول حيث تعتبر المخاطر عالية، وأحجام المعاملات صغيرة، والظروف التمكينية ضعيفة. ويعمل الصندوق على إحداث تحوّل في مشهد الاستثمار الريفي من خلال الحد من المخاطر، وبناء ذخائر مشروعات قابلة للاستثمار، وإثبات أن أسواق الميل الأول قادرة على توليد عوائد.

71- ولا تكمن الميزة النسبية للصندوق في المشاركة مع القطاع الخاص فحسب، بل في مكان وكيفية قيامه بهذه المشاركة. ويعمل الصندوق في اقتصادات الميل الأول الريفية، حيث تكون أحجام المعاملات صغيرة، والمخاطر أعلى، والظروف التمكينية للاستثمار التجاري محدودة. وتؤدي المؤسسات المختلفة أدوارا متكاملة عبر نطاق الاستثمار. وعادة ما تدعم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مشروعات البنية التحتية الواسعة النطاق وأطر السياسات، في حين تركّز مؤسسات تمويل التنمية والمستثمرون من القطاع الخاص على القطاعات ذات الجدوى التجارية. ويكمّل الصندوق هذه الجهود من خلال العمل في أجزاء الاقتصادات الريفية التي لا تزال تعاني من نقص الخدمات. وهو يوفر رأس المال التحفيزي، والمشاركة الطويلة الأجل، والخبرة القطاعية المتخصصة التي تزيد من قابلية هذه الأسواق للاستثمار. ويعدّ الصندوق الجهة الوحيدة التي تجمع بين التمويل الميسّر، والمساعدة التقنية، والمشاركة في السياسات، وتيسير استثمارات القطاع الخاص ضمن إطار قطري واحد.

الإطار 7

إضافية الصندوق في الاستثمارات الريفية للقطاع الخاص

يتيح التركيز الحصري للصندوق على الزراعة والتنمية الريفية اكتساب معرفة واسعة وبناء علاقات متينة على المستوى القطري. أولا، يتمتع خبراء الصندوق بفهم للأسواق الريفية، والجهات الفاعلة فيها، ومزيج الاستثمار والمساعدة التقنية الذي يسهم في تهيئة فرص تجارية مجدية. وثانيا، تسمح موارد الصندوق الميسّرة باستيعاب المخاطر بمستوى لا يستطيع المستثمرون التجاريون تحقيقه. وبالتالي، يستطيع الصندوق إثبات الجدوى في أسواق يثني فيها تصور المخاطر الاستثمار الخاص، ثم الانسحاب تدريجيا مع تدفق رأس المال التجاري. وثالثا، يدمج نموذج البرنامج القطري المتكامل للصندوق الاستثمار السيادي، والمشاركة في السياسات، وقدرات المنتجين، إلى جانب مشاركة القطاع الخاص. وتهيّئ هذه العناصر مجتمعة الظروف التمكينية لاستمرارية المشروعات.

72- وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، جرى تعزيز مشاركة القطاع الخاص كأولوية مؤسسية: وذلك من خلال بناء الأدوات والمنصات والقدرات التشغيلية اللازمة لإشراك الجهات الفاعلة من القطاع الخاص على المستويين السيادي وغير السيادي. وأصبحت مشاركة القطاع الخاص واستثماراته من السمات الأساسية لعمل الصندوق، حيث تُدمج في الاستراتيجيات القطرية، وتصميم المشروعات، وضمان الجودة، وتسلسل الاستثمارات. ويركّز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بشكل أكبر على تعبئة الاستثمار الخاص في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة لسدّ فجوات التمويل في القطاعات المحرومة وتوسيع فرص الاستثمار المشترك في الاقتصادات الريفية.

التكامل بين العمليات السيادية وغير السيادية: نموذج الاستثمار المتكامل

73- تستمد مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص قوتها الكاملة من الجمع بين العمليات السيادية والعمليات غير السيادية ضمن إطار برنامج قطري واحد. وتهيئ العمليات السيادية بيئة تمكينية (بنية تحتية للأسواق، وأطر سياساتية، ومنظومات مالية، وقدرات إنتاجية) تجعل الأسواق الريفية قابلة للاستثمار. وتوفر العمليات غير السيادية رأس المال المباشر للمؤسسات والوسطاء الماليين العاملين ضمن هذه النظم المعززة. وفي ظل نمو

المؤسسات وتطور العلاقات التجارية، تتراجع الحاجة إلى الدعم التيسيري، ويصبح بإمكان الجهات الفاعلة في الأسواق مواصلة نشاطها بشكل مستقل.

74- وسيأخذ هذا التسلسل طابعا منهجيا في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، حيث ستُدمج ذخائر المشروعات السيادية وغير السيادية ضمن برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المتوائمة مع الأولويات القطرية. وسيُظهر الإبلاغ الأثر المجمّع للاستثمارات السيادية وغير السيادية على المستوى القطري - بما يعكس جميع رؤوس الأموال العامة والخاصة التي جرت تعبأتها من خلال المشاركة القطرية للصندوق.

تعزيز تنمية القطاع الخاص والاستثمار في العمليات السيادية

75- من خلال العمليات السيادية، يعمل الصندوق مع الحكومات على التقليل من القيود النظامية التي تحدّ من الاستثمار الخاص في الاقتصادات الريفية. ويعزز ذلك المنظومات المالية، والبنية التحتية للأسواق، والأطر التنظيمية، وقدرات المنتجين، بحيث تصبح الأسواق الريفية أقوى وتزيد قابليتها للاستثمار. وتوجد ثلاث قنوات رئيسية لمشاركة الصندوق في الأعمال مع القطاع الخاص في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

76- **المشاركة في القطاع المالي**. يعمل الصندوق مع المصارف التجارية، ومؤسسات التمويل البالغ الصغر، ومنظمات الادخار والائتمان التعاونية، والمصارف الإنمائية العامة، والمؤسسات المالية المحلية من أجل توسيع نطاق الحصول على التمويل للأسر المعيشية الريفية، والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الزراعية. وتتمتع المصارف الإنمائية العامة بمهمة عامة ونطاق محلي واسع يسمحان لها بسدّ فجوات الأسواق وتوفير التمويل على المستوى المحلي. وخلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيعزز الصندوق مشاركته مع المصارف الإنمائية العامة لتعزيز إدارة المخاطر، وتوسيع نطاق الوصول إلى المناطق الريفية، وتعبئة رؤوس أموال إضافية. وستُستخدم أدوات تقاسم المخاطر والتمويل المختلط لاستقطاب التمويل المشترك، ولا سيما في السياقات المعرضة للظواهر المناخية والهشة.

الإطار 8

الشراكة مع المصارف الإنمائية العامة لتوسيع نطاق التمويل الريفي: الصندوق وبنك التنمية البرازيلي

في عام 2023، وقّع الصندوق أول اتفاق له على الإطلاق مع مصرف إنمائي عام، وأرسى شراكة مع بنك التنمية البرازيلي لإطلاق مشروع غرس الصمود في مواجهة تغير المناخ في المجتمعات الريفية في الشمال الشرقي - الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في المناطق شبه القاحلة في شمال شرق البرازيل. وشكّل قرض الصندوق البالغ 30 مليون دولار أمريكي حجر الزاوية في حزمة تمويلية مشتركة بلغت قيمتها 217 مليون دولار أمريكي، وذلك بتمويل مشترك من بنك التنمية البرازيلي والصندوق الأخضر للمناخ، وأسهم ذلك في تحقيق نسبة زيادة للتمويل بالديون بلغت 1:7. وتوسّع البرنامج لاحقا لتصل قيمته إلى 286 مليون دولار أمريكي، ويسعى للوصول إلى 1.8 مليون شخص في تسع ولايات شمالية شرقية.

وأثبت هذا النموذج طابعه التحفيزي بعد العملية الأولى، حيث نمت حافظة الصندوق في البرازيل بما يتجاوز الضعف. والأهم من ذلك هو أن نجاح بنك التنمية البرازيلي جذب اهتمام المصارف الإنمائية الإقليمية في البرازيل، مما يشير إلى إمكانية تكرار هذا النموذج وتوسيع نطاقه في جميع أنحاء البلاد.

77- **شراكات الأعمال الزراعية والشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص**. يشارك الصندوق مع الأعمال الزراعية من خلال الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص، والمنصات المتعددة أصحاب المصلحة، والزراعة التعاقدية، ونماذج سلاسل القيمة ذات الصلة. وتستثمر المشروعات السيادية في منظمات المنتجين، وتنمية المهارات، والبنية التحتية التكميلية، في حين يشارك الشركاء من القطاع الخاص في الاستثمار في الخدمات اللوجستية، والتوريد، والتدريب، والوصول إلى الأسواق. وتساهم هذه الترتيبات

في تعزيز الإنتاجية، وتوفير فرص عمل، وتقوي منظومات سلاسل القيمة. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيجري توسيع نطاق الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص وإضفاء الطابع الرسمي عليها، وتحديد مسارات خروج واضحة وتوقعات قوية لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمار.

78- وتعدّ الجهات الفاعلة الكبيرة في القطاع الخاص من الجهات الرئيسية المشاركة في تمويل هذا النموذج. ويمكن لاستثمارات الصندوق أن تربط سلاسل القيمة المحلية والعالمية. وتُظهر مبادرات مثل مبادرة تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وصغار المنتجين، ومبادرة مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة – الركيزة الثالثة، كيف يمكن للصندوق بناء ذخائر المشروعات ومعلومات السوق اللازمة لجذب الشركاء التجاريين إلى استثمارات الميل الأول. وأُطلقت مبادرة تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وصغار المنتجين خلال رئاسة اليابان لمجموعة الدول السبع، وهي تربط بين الأعمال الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال نماذج استثمار مشترك تعزز سلاسل الإمداد، وتزيد الإنتاجية، وتحسّن الوصول إلى الأسواق، وتروّج للاستدامة البيئية والاجتماعية. أما مبادرة مهمة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة – الركيزة الثالثة، التي أُطلقت خلال رئاسة فرنسا لمجلس الاتحاد الأوروبي ويستضيفها الصندوق، فتطبّق النموذج نفسه للاستثمار المشترك من أجل تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية، والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتعميق التكامل الإقليمي للأسواق في جميع أنحاء أفريقيا. ويمكن تطبيق كلا النموذجين في أقاليم أخرى.

79- **التكنولوجيا الزراعية ومقدمو الخدمات الريفية**. يشارك الصندوق مع شركات التكنولوجيا الزراعية ومقدمي الخدمات الريفية لتطبيق تكنولوجيات أثبتت جدواها في الأسواق وتسهم بخفض التكاليف، وإدارة المخاطر المناخية، وتحسين الوصول إلى الأسواق. وتحدد هذه الشراكات مسارات خروج واضحة منذ البداية، وتنطوي على توقعات متزايدة بنماذج أعمال مجدية ماليا تضمن الاستمرارية والتوسع بعد انتهاء دعم الصندوق.

الإطار 9

الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص في الممارسة العملية: برنامج تعزيز الحبوب في كينيا - نافذة سبل العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ

طبّق برنامج تعزيز الحبوب في كينيا – نافذة سبل العيش الزراعية المقاومة لتغير المناخ نموذج الشراكة بين المنتجين والقطاع العام والقطاع الخاص لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالتجار الزراعيين من القطاع الخاص من خلال نظام قسائم رقمية. ونُفّذ هذا النموذج بالشراكة مع الحكومة، حيث جمع بين التجار الزراعيين ومصرف Equity Bank ومزودي التكنولوجيا لتوفير المدخلات للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

وقام البرنامج بتسجيل 626 تاجرا زراعيا وتدريبهم، ومكّن أكثر من 000 148 مزارع من الحصول على مدخلات عالية الجودة بقيمة 27 مليون دولار أمريكي. وبعد إنجاز البرنامج، استمرت شبكة مجدية تجاريا لتوريد للمدخلات، مما عزز الأسواق الريفية بشكل مستدام. وساهم البرنامج في زيادة دخل أكثر من 000 60 مزارع وتحسين أمنهم الغذائي.

الاستفادة من العمليات غير السيادية لتحقيق أثر شامل

80- تُعدّ العمليات غير السيادية أداة بالغة الأهمية لتحويل الأسواق الريفية في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. فمن خلالها، يقدم الصندوق تمويلا مباشرا للمؤسسات والوسطاء الماليين الذين يخدمون المناطق الريفية. ويتيح ذلك فرصا لأصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية الريفية، ويساعد في هيكلة أسواق الميل الأول القابلة للاستثمار.

81- وعزّز الصندوق حافظة عملياته غير السيادية من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص. ويوفر الصندوق رأس المال التحفيزي عبر هذه الأدوات (بقيمة تتراوح عادة بين 2.5 مليون دولار أمريكي و15 مليون دولار

أمريكي)، ويستهدف استثمارات تغفلها المؤسسات الكبرى. ويُعتبر العديد من هذه الاستثمارات صغيرا جدا أو معقدا أو محفوفا بالمخاطر بالنسبة لجهات التمويل الأخرى. وغالبا ما ينطوي العمل في الأسواق الريفية النائية على تكاليف أعلى وضمانات محدودة، الأمر الذي يُثني المقرضين التجاريين. ويستوعب الصندوق هذه المخاطر.

82- ويُظهر الصندوق من خلال استثماراته التحفيزية أن الأسواق الريفية يمكن أن تكون مجدية اقتصاديا. ويحدّ ذلك من المخاطر المتصورة ويجذب المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات. وبنمو المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية، فإنها تسهم في استحداث فرص العمل وتوليد الطلب على الخدمات والمدخلات المحلية والنقل المحلي، الأمر الذي يوسّع نطاق فرص العمل والفرص الاقتصادية في المجتمعات المحلية الريفية.

83- وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيسعى الصندوق إلى زيادة تنوّع حافظته في المؤسسات المالية والمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وصناديق الأثر، وذلك تماشيا مع استراتيجيته للاستثمار في العمليات غير السيادية. ومن خلال تحقيق التوازن بين النطاق والأثر التحفيزي والتحويلي، سيعطي الصندوق الأولوية لصنّاع التغيير في المنظومات من خلال العمليات غير السيادية، بما في ذلك المجمّعون، ومقدمو الخدمات اللوجستية، والوسطاء الماليون المتخصصون، وشركات التكنولوجيا الزراعية، ومقدمو الخدمات الريفية. وتعمل هذه الجهات الفاعلة على إزالة العوائق الهيكلية التي تحول دون مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق. ومن خلال دعم هذه المؤسسات، يعزز الصندوق سلاسل القيمة ويوسّع فرص العمل في المجتمعات المحلية الريفية.

84- وسيعمل الصندوق على تحسين استخدام الأدوات المالية، سواء داخل قائمة الموازنة أو خارجها، للحد من المخاطر واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة من خلال نُهج مختلطة. كما سيعمل على ترسيخ شراكاته مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية العامة، ومؤسسات تمويل التنمية، والمؤسسات المالية المحلية ذات المستويات المختلفة من الإقبال على المخاطر، وحجم العمليات، والأسواق المستهدفة. وسيظل برنامج تمويل القطاع الخاص الأداة الرئيسية لهذا العمل، وسيوفر وصولا مستداما إلى رأس المال الميسّر ورأس المال المتحمل للمخاطر للعمليات في السياقات المنخفضة الدخل والهشة والمعرضة للظواهر المناخية. وطوّر الصندوق خلال التجديد الثالث عشر لموارده آلية لتعزيز الائتمان تجمع بين الموارد الأساسية والمقترضة. ويسمح ذلك للصندوق بإدراج معاملات تنطوي على مخاطر أعلى وأثر أكبر في قائمة الموازنة الخاصة به والمحافظة في الوقت ذاته على تصنيفه الائتماني والعمل ضمن حدود إقباله على المخاطر.

الإطار 10

استخدام رأس المال التحفيزي في الممارسة العملية: الاستفادة من الموارد الأساسية لإطلاق استثمارات ذات أثر أكبر في العمليات غير السيادية

تُخصّص موارد المنح بموجب اتفاق مشاركة في تقاسم المخاطر لتوسيع نطاق تمويل العمليات غير السيادية، وضمان قدرة حافظة قروض الصندوق، الممولة بموارد مقترضة، على استهداف الاستثمارات العالية المخاطر بما يتواءم مع رسالة الصندوق. وهذا يمثل مرفقا مستقلا تشغيليا وماليا، ويجري دعمه باحتياطي سيولة ممول من الموارد الأساسية، وهو يغطي الخسائر المحتملة - ويحافظ على الحد الأدنى من متوسط التصنيف الائتماني للحافظة الإجمالية، ويخفف في الوقت ذاته من رسوم رأس المال المرتفعة المرتبطة بالعمليات غير السيادية مقارنة بالعمليات السيادية.

وتُمكّن هذه الآلية الصندوق من تمويل معاملات أكثر طموحا ضمن حدود إقباله على المخاطر، وتوجيه رأس المال التحفيزي إلى المؤسسات والوسطاء الماليين الذين يخدمون السياقات المنخفضة الدخل والهشة. ويعمل الصندوق بالفعل على زيادة حجم

هذا النموذج وتوسيع نطاقه من خلال تحسين قدرته على التمويل المتجدد والتمويل بالديون، واستكشاف شراكات مع الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الإنمائي التي توفر آليات مماثلة لتعزيز الائتمان.

وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيتوسع هذا العمل، وسيضمن عدم عرقلة القيود المالية لاستثمار الصندوق في الأماكن التي تشتد الحاجة فيها إلى التنمية.

مشاركة القطاع الخاص: ثلاثة تحولات قابلة للقياس

85- **زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى أسواق الميل الأول**. تسهم الاستثمارات السيادية وغير السيادية معا في تهيئة بيئة تمكينية وبناء ذخيرة مشروعات للمستثمرين التجاريين والمؤسسيين. ويزداد حجم التمويل المشترك. وتصبح الأسواق الريفية التي كان يتجنبها مستثمرو القطاع الخاص سابقا نقاط دخول مجدية اقتصاديا.

86- **تعزيز قاعدة المؤسسات الريفية وجعلها أكثر شمولا**. تحصل المزيد من المؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المؤسسات التي تقودها النساء والأعمال الزراعية الشبابية، على التمويل وعلاقات الأسواق والدعم التقني اللازم للنمو واستحداث فرص العمل. وتتقلص فجوة الحلقة الوسطى المفقودة من التمويل. وتنمو منظومات المؤسسات الريفية.

87- **استدامة الأثر بعد انتهاء المشاركة المباشرة للصندوق**. تحافظ علاقات الأسواق والبنية التحتية التجارية والقدرات المؤسسية التي بُنيت من خلال مشاركة القطاع الخاص على النشاط الإنتاجي بعد إغلاق المشروع. ولا يؤدي انسحاب الصندوق إلى عكس مكاسب التنمية.

ثانيا- الابتكار كدافع للأثر القابل لتوسيع النطاق

88- يعدّ الابتكار في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بمثابة آلية تنفيذ يجري تطبيقها على جميع الركائز، والبرامج القطرية وقرارات الاستثمار. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، غالبا ما تَركّز السعي لتحقيق الابتكار في مشروعات أو مجالات موضوعية محددة. وشمل ذلك تجربة نُهج جديدة، واختبار أدوات رقمية، وجمع الأدلة. أما في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فسيتحول التركيز من التجربة إلى الاعتماد. وسيعمل الصندوق على تطبيق الابتكارات المثبتة بشكل منهجي وعلى نطاق واسع في مختلف البلدان والأقاليم، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

89- ولا يمكن توسيع نطاق أي ابتكار إلا عندما تتواءم مكوناته التكنولوجية والمؤسسية والسوقية، وبعد تقييمه بدقة في ظروف واقعية. وغالبا ما تكمن الفجوة في مجال الابتكار في صعوبة وصول المجتمعات المحلية الريفية إليه. وسيركّز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على سد هذه الفجوة.

أربع وظائف للابتكار

90- **ربط البحث والابتكار المحلي والحلول المثبتة بالتطبيق**. ويعمل الصندوق عند تقاطع نظم البحوث الزراعية الوطنية، والابتكار بقيادة المزارعين، والشراكات البحثية الدولية. ويتمثّل دوره في ربط هذه النظم وتطبيق الابتكارات المثبتة. وعندما يجري تطوير حلول ابتكارية من خلال شراكات دولية - بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية - يدعم الصندوق التكييف والمصادقة على المستوى القطري في كل سياق. وتشمل مجموعة الابتكارات المثبتة إدارة الأراضي والتربة، وجمع المياه، والزراعة المتكيفة مع المناخ، وكفاءة المدخلات، وأدوات توفير العمالة، وتخزين ما بعد الحصاد، وإدارة المخاطر، والوصول إلى الأسواق. وجرى تقييم جميع هذه الحلول في ظروف واقعية وأظهرت نتائج

متسقة. فعلى سبيل المثال، أظهر التجدد الطبيعي الذي يديره المزارعون تأثيرا واسع النطاق في منطقة الساحل. وسيعتمد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على قاعدة الأدلة هذه كأساس لتطبيق الحلول المثبتة.

91- **دمج الأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي في جميع العمليات**. تُحدث التكنولوجيات الرقمية تحولا في التنمية الريفية. وستشكّل هذه التكنولوجيات أداة عملية للتنفيذ في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وستسترشد باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية للفترة 2020-2030. وحسّنت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بشكل ملموس قدرة الأسر المعيشية على الصمود واعتمادها للمدخلات. كما تسهم الخدمات الاستشارية الرقمية وخدمات الطقس في زيادة الغلات ومستوى الدخل وتعزيز القدرة على الصمود عند تكييفها مع السياق المحلي. وتحسّن إدارة المغذيات الخاصة بكل موقع، والمستندة إلى تحليل التربة، كفاءة استخدام المدخلات بشكل كبير. وتدعم الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحسين الاستهداف، والإدارة التكيفية واتخاذ القرارات التشغيلية. وتربط المنصات الرقمية المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية المتفرقة بالتمويل والأسواق والخدمات، مما يخفض تكاليف المعاملات التي كانت تحدّ في السابق من مشاركة الميل الأول.

92- وستُدمج الأدوات الرقمية في البرامج القطرية منذ بداية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق وفقا لثلاثة مبادئ. ويتمثّل المبدأ الأول في مراعاة السياق. فعلى سبيل المثال، يمكن لنظام استشاري للإرشاد الرقمي أن ينتشر بسرعة في بلد يتمتع ببنية تحتية قوية للهواتف المحمولة وشبكة إرشادية راسخة. أما في سياق هش يعاني من محدودية الاتصال، فإن الإرشاد الرقمي يتطلب تخطيطا وتكييفا دقيقين. وسيقوم الصندوق بتكييف الأدوات الرقمية مع كل بيئة تشغيلية فريدة. ويتمثّل المبدأ الثاني في الشمول: ستعطى الأولوية للأدوات الرقمية التي تعمل في بيئات ذات اتصال محدود، إلى جانب محو الأمية الرقمية والمالية للنساء والشباب. أما المبدأ الثالث فيتمثّل في المسؤولية. وستُدمج حوكمة البيانات في تصميم المشروعات وستكفل الاستخدام الآمن والأخلاقي للبيانات الزراعية وستحمي المجتمعات المحلية الريفية التي تستند النظم الرقمية إلى معلوماتها.

93- وسيركّز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق أيضا على البنية التحتية التمكينية التي تجعل الأدوات الرقمية قابلة للتطبيق على نطاق واسع. ويدعم ذلك شبكات التجار الزراعيين، والبنية التحتية العامة الرقمية، والاستراتيجيات الوطنية للزراعة الرقمية. وأثبتت نظم المدخلات الرقمية، والمدفوعات الرقمية، والأدوات الاستشارية المدعومة بالذكاء الاصطناعي والمدمجة في المؤسسات المحلية نتائجها بالفعل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وينقل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق هذه الأدوات الرقمية من مرحلة العرض إلى مرحلة التطبيق في البرامج القطرية.

94- **التجريب والتعلم المراعيان للسياق**. في السياقات الهشة التي تعاني من محدودية الاتصال أو ضعف البنية التحتية، تتطلب الحلول التي يمكن توسيع نطاقها في أماكن أخرى تجريبا وتكييفا دقيقين. وسيميز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بين التجريب وتوسيع النطاق، وسيتعامل مع كل ابتكار رقمي على أنه فريد في كل بيئة تشغيلية على حدة.

95- **التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة للابتكار**. عرضت العديد من البلدان النامية في الجنوب نماذج ناجحة لتنمية ريادة الأعمال الريفية، والزراعة الرقمية، وتكامل الأعمال الزراعية، والشمول المالي. وقد تكون هذه النماذج أكثر ملاءمة ويمكن تكييفها بتكلفة أقل من الحلول الخارجية. وهذه المعرفة موجودة، ولكنها لا تصل دائما إلى البلدان التي تحتاج إليها.

96- وعززت عملية إعادة معايرة الصندوق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تصميمات الاستثمار. وانطلاقا من ذلك، سيُدمج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ الابتكار بشكل تلقائي في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وليس كنشاط مواز. وسيعمل الصندوق على وضع مسارات تتيح تطبيق النُهج الناجحة المتبعة في البلدان النظيرة على نطاق واسع عبر الأقاليم، وتيسّر التعلم من الأقران، وتربط البرامج

القطرية بالخبرات ذات الصلة في البلدان النامية. ويعزز ذلك أيضا الرابط بالعمالة، حيث اضطلعت بلدان نامية متوسطة الدخل بدور ريادي في العديد من النماذج الأكثر فعالية لتنمية روابط عمالة الشباب الريفيين بالأعمال الزراعية، وتعتبر هذه النماذج قابلة للتطبيق مباشرة في السياقات المنخفضة الدخل.

أثر الابتكار: ثلاثة تحولات قابلة للقياس

97- **تحقيق نتائج أفضل بنفس الموارد**. تؤدي الأدوات الرقمية، والتنفيذ المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والاستخدام المنهجي للابتكارات المثبتة، إلى تحسين الكفاءة والفعالية. ومع استبدال الأساليب الأقل فعالية بحلول مثبتة، يستفيد المزيد من المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية، وتزداد القيمة الإجمالية لهذه النُهج (التكلفة لكل نتيجة).

98- **اعتماد الحلول المُثبتة على المستوى المؤسسي**. تُدمج الابتكارات في النظم الزراعية الوطنية، والبرامج الحكومية، والمؤسسات المالية، والمؤسسات الريفية - حتى تلك التي لا يدعمها الصندوق. ولا يقاس النجاح بعدد الابتكارات التي يجربها الصندوق، بل بعدد الابتكارات التي يقوم بإدماجها.

99- **حصول المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية على أدوات تحسّن إنتاجيتهم، ووصولهم إلى الأسواق، وقدرتهم على الصمود**. يستخدم المزارعون المعلومات المناخية لاتخاذ قرارات أفضل. وتحصل المؤسسات الريفية على التمويل وتصل إلى الأسواق عبر المنصات الرقمية. وتستخدم الأسر المعيشية الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والتأمين لإدارة المخاطر. وتتقلص الفجوة بين التكنولوجيا وإمكانية الوصول إليها في المناطق الريفية.

جيم - معالجة دوافع الفقر والضعف: نهج الاستهداف في الصندوق

100- لتحقيق وعود التحول الريفي فإن عليه الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة إليه. ويتشكّل الفقر الريفي بفعل قيود متداخلة، تشمل عدم المساواة بين الجنسين، والحواجز المرتبطة بالعمر، والإعاقة، والأعراف الاجتماعية التمييزية، والحيازة غير الآمنة للأراضي، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات والأسواق. وعندما لا تجري معالجة هذه الحواجز الهيكلية، فإن الاستثمارات تولّد نموا غير شامل. ولا يعتبر الاستهداف مجرد عملية امتثال، بل هو شرط أساسي لإحداث التحول الريفي الذي يحقق نتائج مستدامة على نطاق واسع.

101- ويعامل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق النساء والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة على أنهم جهات فاعلة اقتصادية أساسية وأن مشاركتهم الكاملة ضرورية لتحقيق التحول الريفي. ويؤدي تمكين المرأة من خلال تعزيز وصولها إلى الفرص الاقتصادية، ودعم قدرتها على اتخاذ القرارات، وتخفيف أعباء عملها، إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية والدخل والتغذية الأسرية وقدرة المجتمع المحلي على الصمود. ويُسرّع إشراك الشباب من تبني الممارسات الذكية مناخيا والأدوات الرقمية. وتساهم الشراكة مع الشعوب الأصلية في حماية التنوع البيولوجي وتعزيز الحوكمة المستدامة للموارد. كما أن الوصول إلى الأشخاص ذوي الإعاقة يعزز شمول وفعالية المشروعات التي يدعمها الصندوق. وتتجاوز هذه الفوائد الأفراد المستهدفين وتعزز النظم التي تعتمد عليها جميع المجتمعات المحلية الريفية.

الإطار 11

الاستهداف الشامل

الحفاظ على معارف الشعوب الأصلية ونظم الإنتاج الحيواني المستدامة في مجتمعات الأيمارا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)

يدعم الصندوق، من خلال مرفق مساعدة الشعوب الأصلية مجتمعات الأيمارا التي ترعى حيوانات اللاما في كوركي ماركا، للحفاظ على المعرفة التقليدية وتعزيز سبل العيش المستدامة. وبالاستناد إلى مبادئ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، تعاون فريق المشروع مع المجتمعات المحلية لتوثيق الممارسات البيطرية المتوارثة القائمة على النباتات الطبية والعلاقة المتجانسة مع

النظام الإيكولوجي الطبيعي، التي تعد أساسية لصحة القطيع. كما أشرك شباب الشعوب الأصلية لنقل المعرفة عبر الأجيال، مما ساعد في حماية التراث الثقافي وتعزيز نظم الإنتاج الحيواني القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية.

إحداث تحول ريفي شامل للإعاقة

دمجت مبادرة إحداث تحول ريفي شامل للإعاقة المدعومة من الصندوق منظور الإعاقة في مشروعات التنمية الريفية في بوركينا فاسو والهند وملاوي وموزامبيق. ودرّب البرنامج أشخاصا من ذوي الإعاقة في المناطق الريفية كميسرين يدعمون أفرقة المشروعات والمجتمعات المحلية في تحديد العوائق وتكييف الخدمات الزراعية، لضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال بناء القدرات، والتكنولوجيات التي يسهل الوصول إليها ونهج البرمجة الشاملة، ساعدت مبادرة إحداث تحول ريفي شامل للإعاقة آلاف الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق الريفية للحصول على فرص سبل عيش وفرص اقتصادية.

رابعا - تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة

102- يستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى الأسس الاستراتيجية التي وُضعت في إطار دورات تجديد الموارد السابقة. وهو يحافظ على الاستمرارية في نموذج عمل الصندوق مع تعزيز التنفيذ والتركيز والاستجابة. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، استحدث الصندوق نهجا متكاملا تقوده البلدان، يجمع بين التمويل التيسيري والمشاركة في السياسات والشراكات لتجاوز المشروعات القائمة بذاتها نحو تحقيق أثر نظامي. ويستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى هذا الأساس من خلال تعزيز البرامج القطرية المتكاملة باعتبارها وحدة التنفيذ الأساسية. وتُجمَّع التدخلات والأدوات المالية وتُرتَّب تسلسليا وتُصمَّم لتحقيق الاستدامة منذ البداية، بحيث يمكن الحفاظ على النتائج وتوسيعها من خلال النظم والأسواق الوطنية بعد وقت طويل من انتهاء المشاركة المباشرة للصندوق.

ألف - برنامج عمل متكامل ومرن ومراعٍ للسياق

103- يُقدَّم العرض المتمايز والخاص بكل بلد الذي تتيحه اللامركزية من خلال نموذج برنامج قطري متكامل يجمع بين التمويل التيسيري والمشاركة في السياسات والمساعدة التقنية والشراكات ضمن إطار واحد يرتكز على أولويات التنمية الوطنية. وتوضح ثلاثة أمثلة نطاق هذا النموذج. ففي سياق هش في منطقة الساحل، يجب إعطاء الأولوية الأولى للقدرة على الصمود والنُهج التي تقودها المجتمعات المحلية والتعزيز المؤسسي - قبل أن تترسخ استثمارات الأسواق والعمالة. وفي اقتصاد ديناميكي متوسط الدخل، تتمثل الأولوية في ربط قاعدة راسخة من أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل القيمة الإقليمية والاستثمار المشترك مع القطاع الخاص. وتشكل البنية التحتية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والخدمات اللوجستية والتكامل في النظام الغذائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية الشروط الأساسية المسبقة. ويتطلب كل سيناريو تسلسلا مختلفا للركائز والعوامل التمكينية ذاتها. وأصبحت الأفرقة اللامركزية في المكاتب الإقليمية مجهزة الآن لاتخاذ هذه الأحكام على نحو منهجي وليس على أساس كل حالة على حدة.

104- وتؤكد الأدلة هذا الاتساق التشغيلي. فقد صُنفت فعالية الاستراتيجيات القطرية على أنها مرضية أو أعلى في 88 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية المنجزة. وصُنفت المشاركة في السياسات على المستوى القطري على أنها مرضية أو أفضل في 84 في المائة. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ينتقل التركيز إلى استخدام هذا النموذج لتنفيذ العمليات على نطاق أوسع وبانضباط وسرعة أكبر.

برنامج العمل: منصة الصندوق المتكاملة للاستثمار

105- يُعرَّف برنامج عمل الصندوق بأنه القيمة الإجمالية لاستثمارات التنمية الريفية. ويشمل ذلك استثمارات الصندوق الخاصة المنفذة من خلال برنامج القروض والمنح والتمويل المشترك الدولي والمحلي المعبأ دعما لاستثمارات الصندوق. ويدمج برنامج العمل المتكامل العمليات السيادية والاستثمارات غير السيادية والمنح والأموال التكميلية والمشاركة في السياسات ضمن منصة استثمارية واحدة على المستوى القطري. وهو الأساس الذي يُعبأ على أساسه التمويل المشترك، وتُهيكَل الشراكات، ويُجمَّع رأس المال العام والخاص ويُوجَّه نحو التحول الريفي.

106- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيشكل برنامج العمل المنصة المحورية لترجمة التزامات الشراكة إلى أثر واسع النطاق على المستوى القطري. وسيكون الأداة الرئيسية للاستثمار المشترك، حيث سيعمل الصندوق مع الحكومات والشركاء في مرحلة مبكرة من ذخيرة المشروعات لمواءمة دورات التمويل، والحد من تعقيد التصميم، وتسريع الجاهزية قبل الموافقة. وستوسع هذه المشاركة المبكرة والأكثر استراتيجية فرص التمويل المشترك إلى ما يتجاوز ما يمكن أن تحققه مساهمات تجديد الموارد وحدها. ويتيح برنامج العمل الأقوى برامج قطرية أكبر وأكثر تكاملا، ويزيد تعبئة رأس المال العام والخاص، ويقدم عرضا أكثر مصداقية وجاهزية للاستثمار أمام الشركاء. وسيرصد الإبلاغ المتكامل إجمالي التمويل المعبأ على المستوى القطري، مما يوفر الشفافية والثقة اللتين يحتاج إليهما المستثمرون المشاركون من المؤسسات والقطاع الخاص. ويحتل برنامج العمل مكانة محورية في حالة تجديد الموارد: إذ إن كل مساهمة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق توسع مباشرة مظروف التمويل الإجمالي للتحول الريفي لأنها تتضاعف من خلال التمويل بالديون الذي يتحقق من خلال الشراكات.

برامج الفرص الاستراتيجية القطرية: إطار التسلسل

107- تشكل برامج الفرص الاستراتيجية القطرية حجر الزاوية في عمل الصندوق على المستوى القطري. وترتكز هذه البرامج على خطط التنمية الوطنية ومسارات النظم الغذائية والالتزامات المناخية وجداول أعمال الإدماج الريفي، وتوحد تمويل الصندوق وخدماته المعرفية وشراكاته ضمن إطار استشرافي. وتوجه برامج الفرص الاستراتيجية القطرية تسلسل الاستثمارات والحوار السياساتي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طوال دورات البرامج، مع الاحتفاظ بالمرونة اللازمة للتكيف مع الصدمات والظروف القطرية المتغيرة. وتوفر أيضا النقطة المرجعية لمواءمة الاستثمارات السيادية وغير السيادية على حد سواء مع إطار واحد للنتائج القطرية، وهو ما يعزز الاتساق والاستدامة وتطوير ذخيرة المشروعات بمرور الوقت.

108- ويتبع الأداء التشغيلي على نحو متزايد نُهج برامج العمل. وتُترجم الانتقائية الأكبر عند الإدراج والانضباط الأقوى في تكوين الحافظة إلى عمليات أقل عددا وأكثر تكاملا حيثما تسمح الظروف بذلك. ويظل التسلسل محوريا. ففي السياقات الهشة أو التي تعاني من قيود في القدرات، يبدأ العمل بنُهج قادرة على الصمود وتقودها المجتمعات المحلية والتعزيز المؤسسي، مع التوسع التدريجي نحو مجالات التمويل والأسواق ومشاركة القطاع الخاص في ظل تحسن الظروف. وفي البيئات الأكثر استقرارا، ينتقل الصندوق مباشرة نحو هيكلة سلاسل القيمة الشاملة، وتعبئة التمويل على نطاق واسع، ودعم إصلاح السياسات. وتتيح النُهج المتعددة المراحل تعميق الاستثمار وتوسيعه مع تطور القدرات وظروف الأسواق، مع محفزات محددة تسمح بالتكيف طوال دورات البرامج. وفي جميع السياقات، يركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بقوة أكبر على الاستدامة وتوسيع النطاق من خلال بناء الملكية الوطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتحديد مسارات خروج واضحة لاستيعاب النُهج الناجحة في النظم الوطنية أو الحفاظ على استمراريتها من خلال الجهات الفاعلة في السوق بعد إغلاق المشروعات.

المهمة العالمية والعرض المصمم خصيصا

109- يخدم الصندوق أعضاءه في جميع أنحاء العالم. غير أن موارده التيسيرية وأعمق مشاركاته القطاعية وأكثر برامجه كثافة تتركز حيث يكون الفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي والضعف أشد حدة: أي في البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة. وهذه هي الحالات التي تكون فيها فجوات التمويل الخارجي أكبر، ولا يتدفق الاستثمار التجاري وتكون فيها المبررات الإنمائية لصالح التمويل التيسيري أقوى. والعالمية مبدأ من مبادئ الحوكمة. وهي تعني أن عرض الصندوق ملائم ومتاح لجميع الدول الأعضاء، ومُعاير وفقا لاحتياجات كل سياق قطري ومستواه الإنمائي وقدرته الاستيعابية.

110- وتتفاوت مستويات النضج الاقتصادي والاحتياجات الإنمائية لدى البلدان في فئات الدخل المختلفة. ففي البلدان المنخفضة الدخل والأوضاع الهشة، يركز وضع البرامج على القدرة على الصمود واستعادة سبل العيش والتعزيز المؤسسي، بدعم من المنح والتمويل التيسيري للغاية. وهذه هي الأوضاع التي تتميز فيها الميزة النسبية للصندوق بأكبر قدر من التفرد ويكون عمق المشاركة هو الأهم.

111- وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، يجمع الصندوق بين الاستثمار التيسيري ومشاركة أقوى تدريجيا من للقطاع الخاص لتعميق تنمية سلاسل القيمة، وتوسيع نظم التمويل الريفي، وبناء البنية التحتية للأسواق اللازمة لتحقيق تحول اقتصادي أوسع.

112- وفي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، تتمايز المشاركة وتكون قائمة على الطلب. وتعطي الدول الجزرية الصغيرة النامية الأولوية للبنية التحتية والخدمات اللوجستية القادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية، ولتعزيز النظم الغذائية. وتعمل الاقتصادات الناشئة الكبيرة مع الصندوق لمعالجة جيوب التهميش المستمرة والنظم الإيكولوجية الهشة والإقصاء الاجتماعي داخل اقتصادات وطنية ديناميكية. وعلى نطاق البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، يزيد الصندوق من تركيزه على الاستثمارات التحفيزية وتبادل المعرفة والابتكار والتعاون المنظم بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويحافظ على موارده الأساسية للسياقات المنخفضة الدخل والهشة.

113- ويتيح التمايز الإقليمي تلبية مختلف احتياجات نضج التنمية الاقتصادية. ففي الأقاليم التي تضم فئات شبابية كبيرة وفرص عمل مأجور محدودة، يكثف الصندوق مسارات الانتقال من التعلم إلى الكسب ونمو المؤسسات الريفية. وفي الحالات التي يشكل فيها ضعف تكامل الأسواق قيدا ملزما، يزيد الصندوق من تركيزه على التجميع والتجهيز والتمويل ونظم الأسواق. وفي الأوضاع الهشة، يعطي وضع البرامج الأولوية للقدرة على الصمود واستقرار سبل العيش، مع مسارات متسلسلة للعودة إلى الأسواق ونمو المؤسسات. وعلى نطاق الأقاليم، يدعم التنفيذ المعزز بالأدوات الرقمية والذكاء الاصطناعي على نحو متزايد توسيع النطاق والفعالية. وينعكس هذا التمايز أيضا في التركيز في برامج الاستثمار الإقليمية.

الإطار 12

نهج الصندوق في التكييف مع السياق الإقليمي

يركز الصندوق في آسيا والمحيط الهادي على الاستثمارات التحفيزية في الميل الأول التي تربط أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية بالأسواق والتمويل والعمالة، ويعبئ على نحو متزايد التمويل المناخي والخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويعطي الصندوق في أفريقيا الشرقية والجنوبية الأولوية لسلاسل القيمة الشاملة والتمويل الريفي والتكيف مع المناخ لتهيئة فرص العمل، ولا سيما للشباب، مع تعزيز القدرة على الصمود في البيئات الهشة وتوسيع التمويل المشترك من القطاع الخاص المحلي.

وتركز الاستثمارات في أفريقيا الغربية والوسطى، حيث لا تزال الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي يشكلان تحديات كبيرة، على التنمية التي تقودها المجتمعات المحلية والزراعة الإيكولوجية والتكيف مع المناخ إلى جانب استثمارات تعزز منظمات المزارعين وريادة الأعمال لدى الشباب وتوفر فرص العمل وتعزز سلاسل القيمة الشاملة.

ويجمع الصندوق في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا بين القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية وإدارة الموارد الطبيعية في السياقات الهشة، والابتكار وتطوير سلاسل الإمداد والخدمات الريفية الرقمية في البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك دعم تطوير التكنولوجيات الزراعية والنظم التنظيمية لاستيفاء المعايير الدولية، بما فيها معايير سلامة الأغذية في الاتحاد الأوروبي.

وتركز الاستثمارات في أمريكا اللاتينية والكاريبي على التنمية الإقليمية المتكاملة التي تربط الفرص في مجالات الزراعة والنظم الغذائية والإدماج في الأسواق والعمالة لمعالجة عدم المساواة وضغوط الهجرة والضعف البيئي، مع الاستفادة من الشراكات مع المصارف الإنمائية العامة والتمويل المناخي والمستثمرين من القطاع الخاص لتوسيع نطاق الأثر.

114- وتضمن هذه النُهج مجتمعة، والمتمايزة بحسب مستوى نضج التنمية الاقتصادية وبحسب الأقاليم، تنفيذ مهمة الصندوق العالمية من خلال عرض مركز ومستند إلى الأدلة مُعاير بما يتناسب مع السياقات التي تكون فيها الحاجة أشد والتي يحقق فيها نموذج الصندوق أقوى العوائد.

باء- الشراكات كمنصات لتوسيع النطاق وزيادة الأثر

115- تحتل الشراكات مكانة محورية في النموذج التشغيلي للصندوق وستظل كذلك في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويتطلب التحول الريفي عملا منسقا عبر مجالات التمويل والسياسات والأسواق والمؤسسات. ويعمل الصندوق مع الحكومات والمصارف الإنمائية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الريفية لهيكلة استجابات متكاملة لا تستطيع أي مؤسسة بمفردها تقديمها.

116- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيُعزَّز هذا النهج لضمان ربط الاستثمار الريفي على نحو منهجي بعمليات التنمية الاقتصادية والمناخية والإقليمية الأوسع مع إبقاء صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية في صدارة الاهتمام. ولا تقام الشراكات لمجرد التنسيق وحده: وإنما هي منصة لتعبئة التمويل المشترك، وتشكيل تصميم البرامج، والتأثير على المبادرات الأكبر لضمان بقاء الزراعة والاقتصادات الريفية في صدارة الاهتمام وعدم إغفال الميل الأول. وتكمن الميزة النسبية للصندوق في قدرته على العمل كجهة لتحقيق التكامل في الميل الأول، من خلال ربط المؤسسات المجتمعية ومنظمات المنتجين والمؤسسات الريفية بمنصات التمويل الكبرى بحيث تحقق الاستثمارات حصائل ريفية شاملة ومستدامة.

117- وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيصبح التعاون مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية أكثر منهجية ومتوائما من الناحية الاستراتيجية في المجالات التي يضيف فيها الصندوق قيمة. وبناء على شراكات طويلة الأمد مع مؤسسات مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، والتعاون المتنامي مع الشركاء الإقليميين (بما في ذلك مصرف التنمية لأمريكا اللاتينية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وصندوق أوبك للتنمية

الدولية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والمؤسسات الإنمائية والعديد من الشركاء في مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى، سيواصل الصندوق ربط التمويل العالمي بالأثر المحلي.

118- وسيعمق الصندوق تنسيق ذخيرة المشروعات وأطر التمويل المشترك مع المؤسسات الرئيسية لتوسيع نطاق التمويل الزراعي والاستثمار الريفي من خلال مبادرات مثل مبادرة AgriConnect. وتركز هذه الجهود على التطوير المشترك لذخيرة المشروعات، وتقسيم واضح للعمل، والتنفيذ المنسق بحيث تكمل نقاط قوة الصندوق في الميل الأول عمليات الشركاء وتمويلهم للبنية التحتية. وأخيرا، سيواصل الصندوق، في المحافل العالمية والإقليمية، ترسيخ مكانته كمؤسسة مالية دولية متخصصة في الزراعة الصغيرة النطاق والتحول الريفي.

119- وسيواصل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق ربط البرامج القطرية بجهود التكامل الإقليمي مثل بوابة الاتحاد الأوروبي العالمية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن خلال ربط المنتجين الريفيين والمؤسسات الريفية بالبنية التحتية العابرة للحدود وتكامل الأسواق وتنمية سلاسل القيمة في هذه الممرات الأوسع، سيساعد الصندوق على ضمان ترجمة النمو الإقليمي إلى فرص اقتصادية ملموسة على مستوى المجتمعات المحلية.

120- وفي إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سيواصل الصندوق المشاركة النشطة في عمليات الإصلاح، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة 80، من أجل تعزيز الاتساق، والحد من التجزؤ، وتعزيز الملكية القطرية. وشارك الصندوق في عملية الأمم المتحدة 80 بهدف تعزيز نظام مبسط، وتحسين أوجه التآزر في العمليات، وتعزيز التركيز على المهام الأساسية، وضمان اعتماد نهُج مصممة خصيصا للإصلاح، مع ضمان أن تكون القيادة القطرية والملكية القطرية والنتائج في صميم العمل الإنمائي.

121- وسيستمر التعاون مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، ولا سيما عبر النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتستند الأدوار إلى الميزة النسبية. وتُساهم منظمة الأغذية والزراعة في الإنذار المبكر، وتحليل الأمن الغذائي، والعمل الاستباقي. ويقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية الإنسانية ومنصات التعافي التي تحقق الاستقرار في الحصول على الغذاء. ويقدم الصندوق التمويل الاستثماري وبرامج التنمية الريفية الأطول أجلا التي تستعيد سبل العيش الإنتاجية وتُحافظ على استمرارية نظم الأسواق. وتعمل الوكالات الثلاث معا على امتداد المسار من الأزمة إلى التعافي إلى التحول، وسيُعمّق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التخطيط المشترك لجعل هذا العمل أكثر اتساقا وأقل تجزؤا.

122- وفي الوقت نفسه، سيحافظ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على آليات قوية لضمان أن تُشكّل أصوات السكان الريفيين قرارات السياسات والاستثمار. وستستمر المشاركة مع منظمات المنتجين والتعاونيات ومنظمات الشعوب الأصلية - بما في ذلك من خلال منتدى المزارعين ومنتدى الشعوب الأصلية - في ترسيخ الحوار الوطني والعالمي في الواقع المحلي. ومن خلال الربط بين التمويل العالمي والمبادرات الإقليمية والمؤسسات على مستوى المجتمعات المحلية، سيعزز الصندوق الإدماج الشامل في الأسواق وتحقيق الملكية المحلية والقدرة على الصمود في الأجل الطويل.

123- وستمكّن هذه الشراكات مجتمعة الصندوق من توسيع نطاق برنامج عمله من خلال اجتذاب التزامات التمويل المشترك من مجموعة واسعة من الشركاء المحليين والدوليين، وتحقيق أثر دائم من خلال البرامج القطرية المتكاملة، مع الحفاظ على تركيز الصندوق على الميل الأول والنتائج القابلة للقياس.

خامسا- مؤسسة ملائمة للغرض

ألف- إعطاء الأولوية للمرونة التشغيلية

124- يدخل الصندوق هذه الدورة من دورات تجديد الموارد بوصفه مؤسسة لا مركزية ومتكاملة ومعززة ماليا ومرنة تشغيليا، استنادا إلى الإصلاحات التي أجريت في إطار الدورات السابقة. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسّعت هذه الإصلاحات الحضور القطري وتفويض الصلاحيات، وعززت الهيكلية المالية وإدارة المخاطر، ووسّعت مجموعة الأدوات التشغيلية والمالية للصندوق، وحسّنت المواءمة بين الاستراتيجية والموارد والتنفيذ.

125- ويمثل التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق تحولا من الإصلاح المؤسسي إلى الأداء المؤسسي. ولم يعد التركيز منصبا على التغييرات الهيكلية، بل على ضمان ترجمة ما أجري من إصلاحات إلى تنفيذ مرن وشراكات أقوى ونتائج أكثر قابلية للتنبؤ على المستوى القطري، بما في ذلك في السياقات الهشة والمعقدة. ويسعى الصندوق إلى ترسيخ دوره كشريك مفضل في التنمية الريفية لدى الحكومات والجهات المشاركة في التمويل على حد سواء. وسيتحقق ذلك من خلال تبسيط عمليات التصميم والإشراف التي تعزز العمليات والإدارة القائمة على النتائج، وتزيد كفاءة العمليات اللامركزية، وتعزز التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، والأدوات الرقمية، واتخاذ القرارات بالاستناد إلى البيانات، والشراكات المتعددة الأطراف.

الصندوق كشريك مفضل: تبسيط العمليات والنظم

126- خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، عزز الصندوق هيكليته المالية من خلال الاستثمار في نظم الإدارة المالية وإدارة البيانات والأدوات التشغيلية الرقمية. وعززت هذه الاستثمارات الرقابة المالية وأتاحت إنشاء ذخيرة مشروعات أكثر مرونة واستجابة. وقلصت مبادرة المرونة التشغيلية الاختناقات وبسّطت الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وسيستفيد التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من الاستثمارات التي نفذت في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسينتقل من تجريب الأدوات الجديدة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استخدامها على نطاق المنظمة. وستكون التكنولوجيا عاملا تمكينيا عمليا لتحقيق الحصائل والكفاءة، وتعزيز الاستهداف والإشراف والرقابة على الحافظة وإدارة المخاطر، بدلا من اعتبارها جدول أعمال مستقل للابتكار. وستُدمج الأدوات الرقمية والبيانات الجغرافية المكانية والتحليلات في العمليات التشغيلية الأساسية للحد من تكاليف المعاملات، وتحسين عملية صنع القرار، ودعم الإدارة التكيفية. وستؤدي التكنولوجيا دورا محوريا في تمكين أساليب عمل أكثر مرونة وبساطة وكفاءة وتكاملا.

إدماج التكنولوجيات الناشئة وتعميمها لتحقيق الأثر

127- يدمج الصندوق منذ عام 2020، واستنادا إلى خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، التكنولوجيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، في المنظمة بأكملها، مسترشدا بضوابط قوية للاستخدام المسؤول. وفي إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، انصب التركيز على تحقيق مكاسب مبكرة في الكفاءة مع تحديد حالات الاستخدام ذات الأولوية وتجريب التطبيقات ذات الصلة التشغيلية. وتدعم حاليا مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي المؤسسية المهام اليومية، مثل التلخيص والترجمة والنسخ، في حين يجري تطوير حالات استخدام إضافية بالتعاون بين الدوائر لتعزيز الفعالية التشغيلية. وتشمل هذه الاستخدامات التحليل بأثر رجعي للأوضاع الهشة بدعم من الذكاء الاصطناعي، وعمليات استعراض تصاميم المشروعات المعززة، والدعم الآلي للامتثال ومعالجة الوثائق. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستُطبَّق التكنولوجيات الناشئة حيثما تضيف قيمة تشغيلية واضحة ضمن العمليات الأساسية والنُظم المؤسسية. وسيثري اعتمادها أيضا تطور القوى العاملة، بما في ذلك المهارات والأدوار وأساليب العمل المطلوبة لتنفيذ مهمة الصندوق بمزيد من الفعالية. وفي

الوقت نفسه، سيحدد الصندوق المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن يعزز فيها التعاون مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والشركاء الإنمائيين القدرات المشتركة ويسرّع مكاسب الكفاءة في التنفيذ.

تعزيز التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة وإدارة المواهب

128- تشكل القوى العاملة الماهرة والقادرة على التكيف عنصرا محوريا في الفعالية المؤسسية للصندوق. وخلال السنوات الماضية، أعاد الصندوق توجيه عدد كبير من الوظائف والمهام نحو مجالات أكثر استراتيجية وتشغيلية، مثل القطاع الخاص والتوريد والخبرة التقنية والفعالية الإنمائية. وفي المرحلة المقبلة، سيتيح التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة المصمم خصيصا للصندوق أن يتنبأ على نحو أفضل بالاحتياجات المستقبلية من الموارد، وتحديد فجوات المهارات والمعرفة الحرجة، واتخاذ خطوات موجهة لمعالجتها.

129- ومع توسيع الصندوق نطاق العمليات غير السيادية وتعميق مشاركة القطاع الخاص، تصبح تركيبة القوى العاملة ومهاراتها عوامل تمكين رئيسية للنجاح، ولا سيما في مجالات مثل تمويل القطاع الخاص، والأدوات المختلطة، وهيكلة المخاطر، وإدارة الشراكات. ولذلك سيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على التوظيف المستهدف وتعزيز المهارات وتجديدها على نحو موجّه نحو الكفاءات التشغيلية التطبيقية لزيادة تعزيز التنفيذ.

التركيز الدقيق على الإدارة والتخطيط القائمين على النتائج

130- ستستمر منهجية الميزنة والإدارة القائمتين على النتائج في الصندوق، بوصفها عاملا تمكينيا أساسيا للمرونة التشغيلية، في تعزيز الشفافية والمساءلة ومواءمة الموارد المؤسسية مع الحصائل الإنمائية. ويُرسّخ هذا النهج ارتباط الصندوق بمهمته الأساسية، ويربط التزامات تجديد الموارد بالتنفيذ، وينقل التركيز من الأنشطة إلى النتائج القابلة للقياس. وسيعزز الصندوق في المرحلة المقبلة الصلة بين التزامات تجديد الموارد والتنفيذ السنوي من خلال دورة تخطيط متجددة مدتها ثلاث سنوات تبدأ في عام 2028. وسيستند تخصيص الموارد إلى افتراضات تخطيط تشغيلي مشتركة متعددة السنوات تركز على التنفيذ الميداني. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون مخصصات الميزانية متوائمة مع النواتج المخططة والحصائل المؤسسية، مما يبسّط عمليات الميزنة الداخلية مع ضمان التنسيق بين الدوائر واستناد مقترحات الميزانية إلى نتائج واضحة.

الاستفادة من الخدمات المشتركة والشراكات

131- يواصل الصندوق تعزيز كفاءة نموذجه التشغيلي اللامركزي من خلال الاستخدام المنهجي للخدمات المشتركة والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وسائر الشركاء الإنمائيين، حيثما كان ذلك مناسبا. ويعمل حاليا أكثر من 60 في المائة من مكاتب الصندوق في مبانٍ مشتركة - بما في ذلك المشاركة في ترتيبات المكاتب الخلفية المشتركة، كما هو الحال في كينيا. ويدعم ذلك وفورات الحجم واستمرارية العمليات وفعالية التكلفة. ويستفيد الصندوق أيضا من الخدمات على نطاق المنظومة والاتفاقات الطويلة الأجل في مجالات السفر وإدارة الأسطول والتوريد والتدريب الأمني. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يتحول التركيز من توسيع المشاركة في الترتيبات المشتركة نحو زيادة قيمتها التشغيلية إلى أقصى حد.

باء- توسيع مجموعة الأدوات المالية للصندوق كمنصة استثمارية تحفيزية

نموذج مالي معزز يتيح مرونة أكبر

132- تطور النموذج المالي للصندوق خلال دورات تجديد الموارد المتعاقبة، حيث عززت كل دورة الأسس المالية للمؤسسة وحوكمتها وإدارتها للمخاطر. وأسفر هذا التطور عن وضع مالي قوي وقادر على الصمود، مدعوم بقاعدة رأسمالية قوية وملامح سيولة ممتازة.

133- وعززت التحديثات الأخيرة لسياسة كفاية رأس المال الطريقة التي يوجه بها الصندوق والدول الأعضاء المنظمة وقائمة موازنتها، ووفرت الأدوات اللازمة لتحسين الاستخدام الأمثل للموارد مع الحفاظ على الحصافة والاستدامة المالية في الأجل الطويل. وتُبيّن هذه التطورات مجتمعة أن النموذج المالي للصندوق بلغ مستوى من النضج يتيح مرونة أكبر من دون المساس بالانضباط المالي.

134- ويمكّن هذا الوضع المعزز الصندوق من تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال لنشر الموارد على نحو أكثر كفاءة تماشيا مع مهمته، ما يعكس نهجا أكثر استشرافا وتكاملا في الطريقة التي يحدد بها الصندوق حجم برنامج القروض والمنح وتكوينه. ويتيح ذلك للصندوق تكييف نموذجه المالي مع تطور الاحتياجات، مع الحفاظ على الاستقرار وهويته كصندوق إنمائي تيسيري في الأجل الطويل. ويُترجَم ذلك إلى التزام متجدد بضمان استخدام 70 في المائة على الأقل من برنامج القروض والمنح من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وأن تتمكن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة، من الحصول على 85 في المائة على الأقل من إجمالي الموارد.

تعزيز العرض المالي والتشغيلي للصندوق

135- سيواصل الصندوق خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارده استكشاف أدوات لعرضها على الدول الأعضاء في برامجه الاستثمارية. ويمكن أن تصبح الضمانات الائتمانية الجزئية[36] أداة إضافية مهمة في عرض الصندوق استنادا إلى العملية التجريبية الجاري تنفيذها في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وتتيح الضمانات الائتمانية الجزئية للصندوق توسيع أثره من خلال الشراكات مع المصارف الإنمائية العامة الوطنية والإقليمية، ودعم الاستثمارات المحلية الحيوية للتحول الريفي. ويمكن لهذه الأدوات المالية أن تمكّن الصندوق من تعميق التعاون مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي النظيرة، وتقاسم المخاطر، وتعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص، لزيادة برنامج العمل الإجمالي.

136- ويسعى الصندوق أيضا إلى الابتكار في شراكته مع القطاع الخاص، المعترف به كجهة فاعلة استراتيجية لتحقيق توسيع النطاق والاستدامة. وعادة ما تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الريفية والمؤسسات المالية المحلية بالعملة المحلية، في حين تقدم كثير من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي قروضها بعملات صعبة (الدولار واليورو وغيرهما). وتحقيقا لهذه الغاية، يستكشف الصندوق استخدام **حلول الإقراض بالعملة المحلية لاستثماراته غير السيادية**، مكيّفا بذلك عرضه المالي مع القيود المحددة التي يواجهها الشركاء من القطاع الخاص، ولا سيّما مخاطر العملات الأجنبية. وسيقدم الصندوق تحليلا شاملا إلى هيئاته الرئاسية بشأن فوائد هذا البرنامج وتكاليفه ومخاطره قبل المضي قدما.

الابتكار لتعزيز الأدوات المالية المؤسسية من أجل تعبئة الموارد

137- خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيستكشف الصندوق أدوات إضافية لتعبئة مزيد من التمويل من أجل الاقتصادات الريفية. وتُعدّ ضمانات الحافظة السيادية على مستوى قائمة الموازنة أحد الأمثلة على ذلك. وستوفر ضمانات الحافظة للدول الأعضاء طريقة إضافية وأكثر استهدافا لدعم أنشطة الصندوق تتجاوز المساهمات الأساسية لتجديد الموارد وقروض الشركاء الميسّرة. وقد استُخدمت هذه الأداة بالفعل في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف النظيرة، وستتيح للصندوق تعبئة تمويل إضافي لدعم التحول الريفي.

[36] الصندوق بصدد إطلاق برنامج تجريبي للضمانات الائتمانية الجزئية في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ومن المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في الفصل الثاني من عام 2026. وفي حال الموافقة عليه، سيستمر البرنامج التجريبي في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بهدف تبسيط الضمانات الائتمانية الجزئية في مجموعة الأدوات المالية للصندوق وعرضه في الدورات اللاحقة.

138- ونظرا لسجل الصندوق القوي في إصدار الطروحات الخاصة في الدورات السابقة، أصبح الصندوق مستعدا الآن للحصول على السيولة بمزيد من الكفاءة وعلى نطاق أوسع من خلال أسواق رأس المال. ويُعدّ تمويل المشروعات والبرامج من خلال إصدارات سندات عامة، كعنصر مكمّل للطروحات الخاصة القائمة، وسيلة فعالة لتعبئة رأس مال القطاع الخاص وإعادة توجيهه نحو الأهداف الإنمائية للصندوق. ومع زيادة إجمالي أصول الصندوق في السنوات الأخيرة، يمكن أن يمثل الحصول على السيولة من أسواق رأس المال في الوقت المناسب وعلى نحو فعال عنصرا مهما من عناصر القدرة على الصمود المالية وإدارة المخاطر المالية.

الإطار 13

إصدارات عامة لاستكمال مجموعة الأدوات المالية للصندوق

الاستفادة من الخبرة القائمة في مجال الإصدارات

أصدر الصندوق 13 طرحا خاصا منذ عام 2021، ما عزز قدرته كجهة مُصدِرة لسندات الاستدامة وحسّن ملامحه السوقية. ويمكن للإصدارات العامة أن تعزز القدرات المؤسسية وتدعم الاعتبارات المتعلقة بالتصنيف الائتماني في المستقبل.

حصول أوسع وأكثر كفاءة على السيولة

على خلاف الطروحات الخاصة التي تستهدف قاعدة محدودة من المستثمرين، تصل الإصدارات العامة إلى سوق أوسع وتوفر قناة أكثر كفاءة للحصول على السيولة. وفي فترات ضغوط الأسواق، يمكنها تنويع مصادر التمويل والمساهمة في الحد من مخاطر السيولة وإعادة التمويل.

خيار تكميلي مرهون باحتياجات السيولة

يمكن للإصدارات العامة أن تكمّل الأدوات القائمة في الصندوق، ولكن لن يُنظر فيها إلا إذا تجاوزت احتياجات السيولة مستوى معينا – وهو ما يلزم لضمان الوصول المتكرر إلى الأسواق. وسيظل استخدامها متوائما تماما مع الإطار والسياسات المالية للصندوق.

دعم القوة المؤسسية وإبراز الصورة

يمكن للحضور المتكرر في الأسواق العامة أن يعزز إبراز صورة الصندوق بين المستثمرين المؤسسيين العالميين، ولا سيّما المصارف المركزية. ويمكنه أيضا توطيد العلاقات مع الدول الأعضاء ودعم رسالة الصندوق في أسواق رأس المال. وستستمر العوائد في تمويل برنامج القروض والمنح وفقا للمعايير القائمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي.

سادسا- التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: الإطار المالي والأثر

139- يعرض هذا القسم الدروس المستفادة بشأن الأثر خلال العقد الماضي. وتعرض ثلاثة سيناريوهات مالية لتنظر فيها هيئة المشاورات، من أجل توضيح الكيفية التي تحدد بها مختلف نتائج تجديد الموارد قدرة الصندوق على الوفاء بأولوياته الاستراتيجية. وبينما تظل الأولويات والنهج التشغيلي ثابتة في مختلف السيناريوهات، فإن توافر الموارد يحدد مباشرة نطاق التنفيذ ومستوى تيسيريته ومرونته.

ترجمة الموارد إلى أثر

140- سيستند التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق إلى النتائج الإنمائية التي تحققت في دورات تجديد الموارد السابقة، مع تحقيق آثار اقتصادية قوية للسكان الريفيين. وأرسى الصندوق، بوصفه منظمة مستندة إلى النتائج، تقييمات الأثر بوصفها حجر الزاوية لفعاليته الإنمائية. ومن خلال استخدام مجموعة بيانات تضم 58 تقييما للأثر أُجري بدرجة عالية من الصرامة للمشروعات التي أُغلقت بين عامي 2016 و2024 - وتشمل التجديد العاشر لموارد الصندوق، والتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، والتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق - يستطيع الصندوق قياس النتائج عبر مؤشراته الأساسية في إطار إدارة النتائج، وهي: الدخل، والقدرة الإنتاجية،

والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود، والتغذية. وتوفر هذه التقييمات الأساس التجريبي لهيكلية نتائج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وتسترشد بها تصاميم الاستثمارات المستقبلية وتحديد المستويات المستهدفة للأثر.[37]

141- وبمرور الوقت، تحولت حافظة الصندوق نحو مشروعات سلاسل قيمة أعلى كثافة، ما زاد الأثر بالنسبة إلى المشاركين في المشروعات. وتشير النتائج الواردة في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى أن المشروعات التي خضعت للتقييم خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق أظهرت في المتوسط آثارا أقوى على الدخل، والقدرة الإنتاجية، والوصول إلى الأسواق، من تلك التي خضعت للتقييم خلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، مع مكاسب في الدخل بلغت 34 في المائة مقابل 23 في المائة، ومكاسب في القدرة الإنتاجية بلغت 35 في المائة مقابل 23 في المائة، ومكاسب في الوصول إلى الأسواق بلغت 34 في المائة مقابل 25 في المائة.[38] وتنجم هذه الآثار القوية عن حزم ذكية من الإجراءات الموجهة والأفضل تنسيقا، مع اهتمام واضح بأوجه التكامل والتوقيت. ولا تقتصر هذه التصاميم القائمة على الحزم على زيادة دخل الأفراد؛ فقد أظهر تحليل شمل 17 مشروعا من مشروعات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق انخفاضا بنسبة 10 في المائة في الفقر المتعدد الأبعاد يعزى مباشرة إلى تدخلات الصندوق.[39] ولكن هذا التحول أدى أيضا إلى الوصول إلى عدد أقل من الأشخاص، لأن المشروعات المتكاملة المعقدة تتسم بحكم طبيعتها بنطاق وصول أضيق. ولم يؤخذ هذا التطور الاستراتيجي في الحسبان على نحو كامل في المستويات المستهدفة للأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، التي حُددت على أساس أرقام الوصول الأعلى في الدورات السابقة. وينبغي النظر في ذلك بعناية عند تقييم الأداء مقابل المستويات المستهدفة. ولذلك، ستعكس نتائج التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق الأثر المتوقع للمشروعات التي تُغلق خلال فترة تجديد الموارد، بدلا من المشروعات المصممة حديثا في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ومع ترجمة الأولويات الاستراتيجية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، وهي الأسواق والعمالة الريفية والقدرة على الصمود، تدريجيا إلى برامج قطرية وذخائر استثمارات، سيتحقق أثرها الإنمائي الكامل في دورات تجديد الموارد اللاحقة مع وصول تلك المشروعات إلى مرحلة الإنجاز.

142- وبالإضافة إلى الوصول، سيركز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعميق أثر استثماراته. ويعتمد نطاق الأثر في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق مباشرة على مستوى موارد تجديد الموارد، ويؤثر كل من حجم الموارد المعبأة وتكوين حافظة الاستثمارات في نطاق الأثر المتحقق وطبيعته بمرور الوقت. وتترجم المساهمات الأعلى إلى برنامج عمل أكبر، ومستوى أعلى من التيسيرية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ونطاق أوسع للاستثمار. ويعتمد نطاق الوصول أيضا على أنواع الاستثمارات التي تختارها البلدان. ويمكن للاستثمارات في الخدمات المالية الريفية والبنية التحتية الريفية

[37] تُصمَّم مقاييس الدخل والقدرة الإنتاجية خصيصا للأنشطة القطاعية المحددة التي يستهدفها المشروع، مثل المحاصيل أو الثروة الحيوانية أو مصايد الأسماك، بينما تشمل مشروعات سبل العيش الأوسع نطاقا إجمالي الدخل من الزراعة والأجور والعمل الحر والتحويلات. ويُقاس تحسن الوصول إلى الأسواق من خلال قيمة المنتجات المسوَّقة، وهو أيضا مصمم خصيصا وفقا لنظرية التغيير الخاصة بالمشروع. وتُقاس القدرة على الصمود من خلال ما تُبلغ عنه الأسر المعيشية بنفسها بشأن قدرتها على التعافي من الصدمات المناخية وغير المناخية. وتُوحَّد طريقة قياس التغذية من خلال دليل التنوع الغذائي على المستوى الأسري، الذي يقيس جودة النمط الغذائي للأسرة المعيشية وتنوعه، ويساعد على تحديد ما إذا كان المشروع قد نجح في نقل الأسرة من مستوى البقاء على الحد الأدنى من السعرات الحرارية (تناول الحبوب فقط) إلى نمط غذائي متوازن ومغذ بدرجة أكبر. ويُقاس الأمن الغذائي من خلال مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي، الذي يقيس البُعد المتعلق بالحصول على الغذاء، وتحديدا القيود التي يواجهها الأشخاص بسبب نقص الأموال أو الموارد الأخرى.

[38] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. https://webapps.ifad.org/members/eb/145/docs/arabic/EB-2025-145-R-21.pdf

[39] Hossain, M., Mendiratta, V. and Savastano, S. 2024. Agricultural and rural development interventions and poverty reduction: Global evidence from 16 impact assessment studies. *Global Food Security*, *43*, 100806. https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2211912424000683.

الأساسية أن تصل إلى أعداد كبيرة جدا من الأشخاص بتكلفة منخفضة نسبيا لكل مشارك في المشروع، بينما تصل التدخلات في سلاسل القيمة والتدخلات المتكاملة في كثير من الأحيان إلى عدد أقل من الأشخاص ولكنها تحقق آثارا اقتصادية أعمق وأكثر قدرة على إحداث التحول.

143- ولذلك، ستتيح نتائج تجديد الموارد القوية للصندوق الحفاظ على نطاق وصول واسع مع الاستثمار في برامج قادرة على تحقيق تحول اقتصادي أعمق ويدوم لفترة أطول، والجمع بين هذين المسارين لإحداث تحسينات قوية وقابلة للقياس في سبل العيش الريفية إلى جانب تحول أكثر استدامة في مختلف الاقتصادات الريفية.

144- وستُعرض توقعات الأثر لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على هيئة المشاورات قبل الدورة الثانية. وستسترشد التوقعات بالنتائج الواردة في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وستعكس الأداء المتوقع للمشروعات التي تُغلق خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويتواءم هذا النهج أيضا مع تطوير الالتزامات، والإجراءات القابلة للرصد، وإطار إدارة النتائج، بما يضمن الاتساق والتماسك داخل هيكلية النتائج والمساءلة في الصندوق.

السيناريوهات المقترحة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

145- تستند السيناريوهات إلى المتغيرات التالية:

- مستوى مساهمات تجديد الموارد، بما في ذلك المساهمات المناخية الإضافية الأساسية وقروض الشركاء الميسرة؛
- مستوى رأس المال القابل للتخصيص؛
- مستوى الاقتراض؛
- مستوى التيسيرية وتكوينها، ولا سيّما مدى توافر المنح.

146- وتحدد هذه المتغيرات مجتمعة حجم برنامج القروض والمنح، والتوازن بين المنح والقروض، والنطاق الإجمالي لبرنامج العمل الذي يمكن تحقيقه في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

147- وتعرض السيناريوهات التالية للنظر فيها وإبداء التعقيبات بشأنها:

(أ) يفترض **السيناريو ألف** مساهمات أساسية تعادل إلى حد كبير مساهمات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على أن يزيد حجم برنامج القروض والمنح وحصة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء[40] بنسبة 10 في المائة مقارنة من مستويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وهو ما يوضح أثر سياسة الصندوق الجديدة بشأن كفاية رأس المال في الاستخدام الأمثل لموارده المالية. وتظل حصة المنح، المقدرة بنسبة 23 في المائة من مظروف الموارد التيسيرية، عند المستوى نفسه كما في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

(ب) يفترض **السيناريو باء** زيادة اسمية بنسبة 8 في المائة في تمويل تجديد الموارد مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما يتيح زيادة بنسبة 14 في المائة في إجمالي برنامج القروض والمنح وزيادة في حجم المنح.

(ج) يفترض **السيناريو جيم** زيادة بنسبة 20 في المائة في تمويل تجديد الموارد مقارنة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ما يوسّع إجمالي الموارد التيسيرية توسيعا كبيرا ويحقق زيادة كبيرة بنسبة 21 في المائة في إجمالي برنامج القروض والمنح وأعلى مستوى من التيسيرية.

[40] نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو آلية التخصيص القطرية في الصندوق، ويحدد مقدار الموارد التيسيرية. وهذه الموارد تشمل الموارد الأساسية، فضلا عن جزء من القروض المقدمة بشروط عادية.

الجدول 1

سيناريوهات تجديد الموارد لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق		
السيناريوهات		**ألف**	**باء**	**جيم**
المساهمات				
المساهمات الأساسية الجديدة	1 382	1 400	1 500	1 625
المساهمات المناخية الإضافية الأساسية	54	75	100	125
قروض الشركاء الميسرة	226	200	200	250
إجمالي تمويل تجديد الموارد الجديد	**1 662**	**1 675**	**1 800**	**2 000**
استخدام الموارد				
برنامج القروض والمنح	**3 405**	**3 725**	**3 895**	**4 115**
إجمالي الموارد التيسيرية	**2 055**	**2 190**	**2 305**	**2 450**
منها القدرة المستدامة على تقديم المنح	483	515	580	650
إجمالي الموارد غير التيسيرية	**1 350**	**1 530**	**1 590**	**1 665**
منها برنامج تمويل القطاع الخاص	90	125	125	125
برنامج العمل (برنامج القروض والمنح + التمويل المشترك)	**9 363**	**10 960**	**11 460**	**12 120**

البوصلة المالية في الصندوق

148- يمثل برنامج القروض والمنح الحد الأقصى لقدرة الصندوق على الموافقة على قروض ومنح جديدة في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويتحدد هذا البرنامج بحسب مستوى المساهمات الأساسية لتجديد الموارد، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة، واستخدام رأس المال القابل للتخصيص، مع مراعاة التزامات الصرف القائمة وضرورة الحفاظ على هوامش كافية للسيولة، بما يتماشى مع سياستي الصندوق بشأن كفاية رأس المال والسيولة.

149- وأتاحت مبادرة تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال، التي اختتمت في عام 2025 بالموافقة على سياسة كفاية رأس المال المعدلة وإطار الاقتراض المتكامل المنقح، للصندوق والدول الأعضاء رؤية واضحة للمسار المالي للصندوق واستدامته في الأجل الطويل. وتتيح هذه البوصلة المالية المعززة، والمدعومة بمراكز قوية للغاية لرأس المال والسيولة، اتخاذ قرارات مستنيرة من دورة إلى أخرى بشأن كيفية استخدام رأس مال الصندوق بأكبر قدر من الكفاءة، مع الحفاظ على مسار متحوط لرأس المال وضمان عدم الإخلال بالمقاييس المالية الرئيسية. ويعني ذلك أنه بينما يتيح تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال قدرا أكبر من المرونة للاستجابة في لحظات الحاجة، فإنه يوفر أيضا مؤشرات إنذار مبكر تدفع الدول الأعضاء والصندوق إلى تفعيل المفاضلات المناسبة لضمان جدوى الصندوق في الأجل الطويل.

150- ويعد **رأس المال القابل للتخصيص** المقياس المالي الرئيسي للصندوق، إذ يشمل القدرة على الإقراض وتقديم المنح، ومستويات التيسيرية، والجودة الائتمانية للحافظة، ووضع الدائن المفضل، ومخاطر السوق. وأكدت

سياسة كفاية رأس المال المعدلة[41] نسبة رأس المال القابل للتخصيص باعتبارها الحد الملزم للقدرة على عقد الالتزامات.

151- وفيما يتعلق بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ونظرا إلى قصر مدته نسبيا، يتوقع أن تظل آثار السيناريوهات في مسار رأس المال القابل للتخصيص أعلى من 30 في المائة في جميع السيناريوهات، مقارنة بنسبة 37.3 في المائة في عام 2025. وعند تمديد التوقعات حتى التجديد السادس عشر لموارد الصندوق، يتوقع أن يظل رأس المال القابل للتخصيص أعلى من حدود السياسة لجميع السيناريوهات ضمن نطاق يتراوح بين 28 و32 في المائة بحلول نهاية التجديد السادس عشر لموارد الصندوق، كما هو مبين في الشكل 2. ووفقا لسياسة كفاية رأس المال المعدلة، تُرصد أيضا عن كثب نسب الرسملة الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني. ولا تمثل نسبة الرسملة التي وضعتها وكالة التصنيف الائتماني Standard & Poor's قيدا على الصندوق، لا سيما بعد استعراض المنهجية من قبل الوكالة. وتشكل حاليا نسبة رأس المال التي حددتها وكالة Fitch النسبة الأكثر تقييدا.[42]

الشكل 2

توقعات رأس المال القابل للتخصيص (التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق – التجديد السادس عشر لموارد الصندوق)

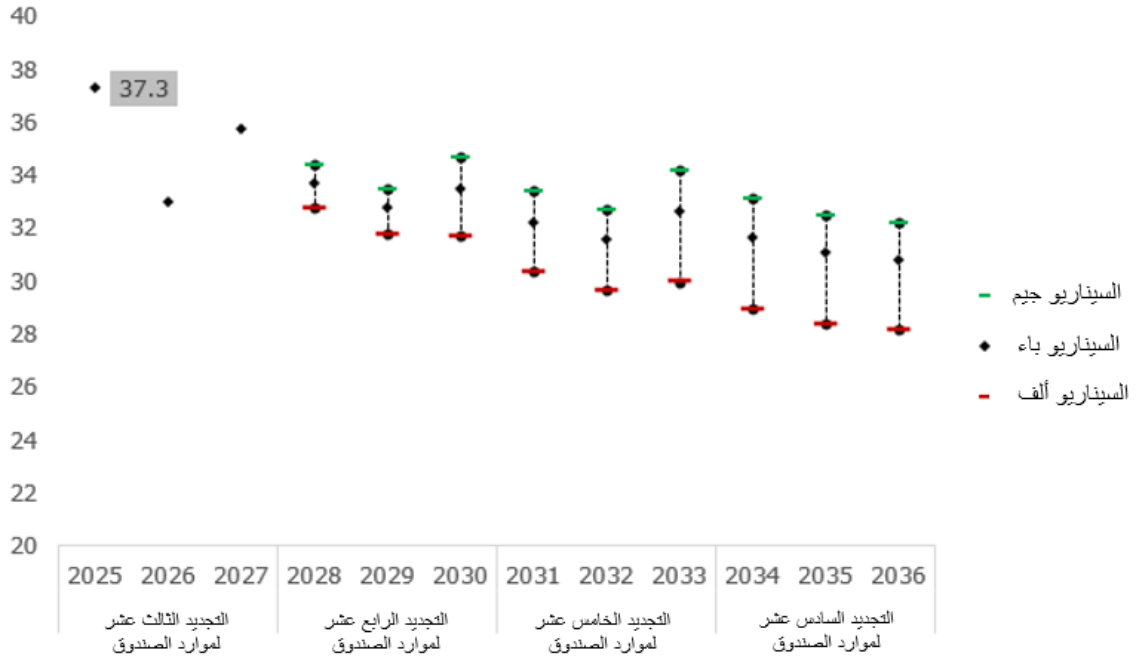

152- وتؤكد توقعات رأس المال الإمكانات المتاحة للصندوق لتكييف استراتيجياته بشأن استخدام رأس المال، بما يمكن أن يضمن تنفيذ برنامج طموح للقروض والمنح من خلال الحفاظ على العرض التيسيري للصندوق (أي عن طريق مزيد من الاقتراض عند الضرورة). وفي الوقت نفسه، تتيح استراتيجية رأس المال الجديدة تقييم استراتيجيات محتملة لتحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق (مثل ضمانات الحافظة)، وهي استراتيجيات يمكن استخدامها لتحسين ملامح مخاطر الصندوق. ويمكن في

[41] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2025. سياسة كفاية رأس المال المعدلة. https://webapps.ifad.org/members/eb/146/docs/arabic/EB-2025-146-R-23-Rev-1.pdf.

[42] في يونيو/حزيران 2025 وبعد تغيير منهجية وكالة التصنيف الائتماني Standard & Poor's، بلغت نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر 133 في المائة، وهو أكثر بكثير من العتبة المحددة بنسبة 23 في المائة، وهو ما يُبقيها ضمن فئة الرسملة القوية للغاية. ولكن في نهاية عام 2024، بلغت نسبة رأس المال القابل للاستخدام إلى نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر، التي وضعتها وكالة Fitch، 60.4 في المائة، بينما حددت الوكالة عتبة الرسملة الممتازة عن نسبة 35 في المائة.

نهاية المطاف أن يتيح تخفيف ضغوط رأس المال الناجمة عن التنفيذ المحتمل لهذه الاستراتيجيات حيزا إضافيا للإقراض دعما لمهمة الصندوق.

153- **القدرة المستدامة على تقديم المنح**. مع مواجهة أكثر من 50 بلدا مستوى مرتفعا من المديونية الحرجة إلى جانب استمرار الفقر، لا تزال المنح أداة حاسمة الأهمية لتمويل التنمية الريفية والزراعية. وتمشيا مع إطار القدرة على تحمل الديون وخط أساس التجديد المستدام، تُمول المنح في المقام الأول من المساهمات الأساسية الجديدة لتجديد الموارد والمساهمات الإضافية، بعد خصم النفقات والتعويضات السابقة المرتبطة بإطار القدرة على تحمل الديون ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونتيجة لذلك، يرتبط ارتفاع توافر المنح ارتباطا مباشرا بقوة نتائج تجديد الموارد.

154- وفي السيناريوهات الأكثر تقييدا، يحد ضعف القدرة على تقديم المنح أيضا من قدرة الصندوق على استيعاب تدهور أوضاع الديون في البلدان خلال الدورة من دون خفض المخصصات في مواضع أخرى. وسيتطلب السيناريو الأدنى حلولا إضافية للإبقاء على المنح للبلدان التي تواجه مديونية حرجة مرتفعة. وعلى نحو ما اقترحته صناديق تيسيرية أخرى مثل المؤسسة الدولية للتنمية أو صندوق التنمية الآسيوي، يمكن لإدارة الصندوق أن تستكشف إمكانية عرض مزيج قائم على الطلب من المنح والقروض الفائقة التيسيرية على بلدان مختارة مؤهلة للحصول على المنح، رهنا، حيثما انطبق ذلك، بتصديق صندوق النقد الدولي. وقد طُبق هذا المزيج بالفعل في إطار التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، عقب موافقة المجلس التنفيذي للصندوق.

تمويل القطاع الخاص والاستخدام التحفيزي لرأس المال

155- تُعد مشاركة القطاع الخاص ضرورية لتحقيق التوسع في النطاق. فالتحول الريفي يتطلب تمويلا يتجاوز القنوات السيادية. وفي إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيجري توسيع برنامج العمليات غير السيادية وتمويله من خلال مزيج من الموارد الأساسية والموارد المقترضة والأموال التكميلية الخارجة عن قائمة الموازنة. وحُدد في جميع السيناريوهات من ألف إلى جيم مظروف العمليات غير السيادية بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي من الموارد الأساسية و125 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 39 في المائة في الموارد المقترضة، بما يعكس التزام الصندوق بهيكلة المعاملات بما يحقق تأثيرا تحفيزيا قويا.

156- وستكون أدوات تعزيز الائتمان محورية في هذا الجهد، إذ ستمكّن من المشاركة في معاملات تنطوي على مخاطر أعلى، ولا سيّما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وستُستخدم هياكل التمويل المختلط، وآليات التمويل المبتكرة، وضمانات حوافظ العمليات غير السيادية المقدمة من مؤسسات التمويل الإنمائي العامة، في جميع السيناريوهات من أجل جذب رؤوس أموال الأثر الخاصة والعامة، على أن تكون الموارد الأساسية هي الأداة الرئيسية لتعزيز الائتمان في معاملات مختارة.

التيسيرية والتخصيص والعالمية

157- ستظل آليات التخصيص في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دون تغيير، وهي تستند إلى الاستدامة والشفافية. وسيستمر توجيه التمويل السيادي من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مكملا بآلية الحصول على الموارد المقترضة، إلى جانب مظروف مخصص للعمليات غير السيادية. ويحقق هذا الإطار التوازن بين التوسع في النطاق، والتيسيرية، والتغطية على امتداد دورة تجديد الموارد، مع ضمان مساءلة واضحة عن نافذتي التمويل السيادي وغير السيادي.

158- **وسيحافظ التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على مستوى كبير من التيسيرية** في الموارد المخصصة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي جميع السيناريوهات، لن يمثل مظروف نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أقل من 70 في المائة من إجمالي برنامج القروض والمنح، بما يضمن أن يظل تخصيص الموارد مرتكزا على احتياجات البلدان وأدائها وضعفها.

159- وفي جميع السيناريوهات، يُحافظ على التيسيرية الإجمالية - المعبر عنها بمتوسط عنصر المنحة في مظروف الموارد التيسيرية - عند مستوى مرتفع، ضمن نطاق يتراوح بين 63 و65 في المائة، مع تحقيق مستوى أعلى من التيسيرية في ظل نتائج أقوى لتجديد الموارد. ويزيد هذا المستوى من التيسيرية على المستوى الملاحظ في كثير من المؤسسات النظيرة التي تعمل في ظل نماذج تيسيرية مماثلة، ما يؤكد استمرار دور الصندوق بوصفه صندوقا إنمائيا تيسيريا رائدا مع تركيز قوي على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

الجدول 2

توزيع استخدام الموارد بحسب القنوات في مختلف سيناريوهات التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	ألف	باء	جيم
برنامج القروض والمنح	**3 405**	**3 725**	**3 895**	**4 115**
حجم الموارد بحسب القنوات [أ]				
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء [ب]	2 408	2 610	2 735	2 900
آلية الحصول على الموارد المقترضة للعمليات السيادية	857	945	985	1040
مظروف العمليات غير السيادية [ج]	108	150	150	150
منح أخرى غير قطرية وعالمية وإقليمية	32	20	25	25

[أ] لأغراض المقارنة، ورهنا بالالتزامات السياساتية، تفترض السيناريوهات أنه في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق سيستمر توجيه ما لا يقل عن 60 في المائة من الموارد الأساسية إلى أفريقيا، بما في ذلك 55 في المائة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وأن حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان التي يصنفها البنك الدولي على أنها متأثرة بالهشاشة أو النزاع ستظل عند 30 في المائة.

[ب] يشمل نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المبالغ الإضافية المخصصة للمناخ، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، واحتياطيا لتدهور المديونية الحرجة.

[ج] يشمل مظروف العمليات غير السيادية الموارد المقترضة والموارد الأساسية المخصصة لتعزيز الائتمان.

160- وسيواصل الصندوق الوفاء بالتزامه بالعالمية والاستدامة المالية. ويقدَّم نحو 40 في المائة من موارد الصندوق بشروط عادية، وتستوعبها في المقام الأول البلدان المنخفضة الدخل (بناء على الطلب من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة)، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتمويل القطاع الخاص. وتترجم المساهمات الأعلى في تجديد الموارد إلى أحجام أكبر من الموارد الأساسية والموارد المقترضة المتاحة لجميع فئات البلدان، مع الحفاظ على حصص توزيع متقاربة إلى حد كبير من حيث النسبة المئوية في جميع السيناريوهات الثلاثة (85 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا و15 في المائة للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا).

الشكل 3

سيناريوهات برنامج القروض والمنح لفترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق: التوزيع بحسب فئة الدخل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

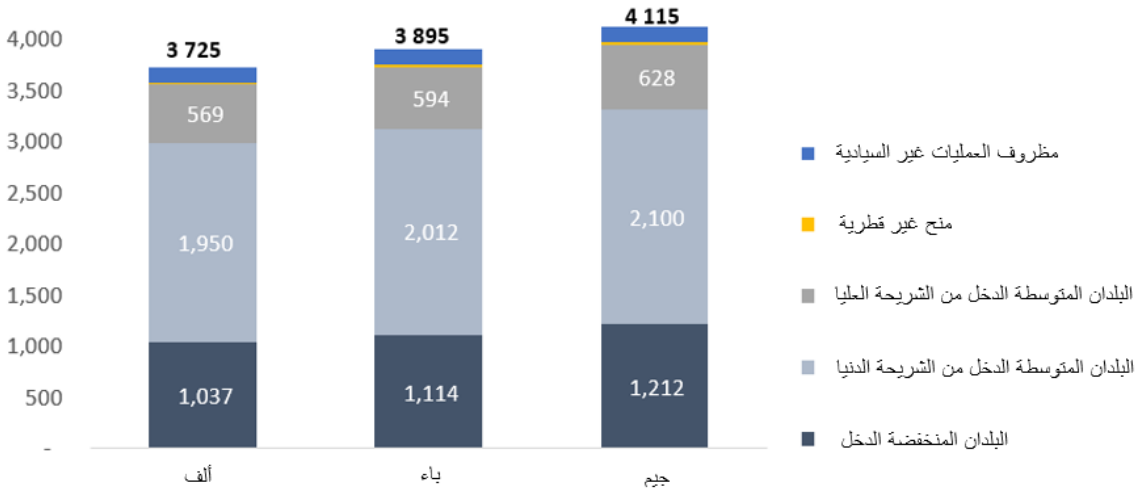

الإطار 14

الرسائل الرئيسية بشأن الإطار المالي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

1- دعم الدول الأعضاء هو الأساس

تشكل مساهمات الدول الأعضاء الركيزة الأساسية لنموذج عمل الصندوق واستدامته المالية. ويتطلب الحفاظ على مستويات مرتفعة من المنح - ولا سيّما للبلدان التي تواجه مستويات مرتفعة من المديونية الحرجة - نتائج أقوى لتجديد الموارد، لأن القدرة على تقديم المنح ترتبط مباشرة بالمساهمات. وتُستخدم المنح استخداما استراتيجيا لحماية أشد البلدان ضعفا ولدعم الحد من المخاطر وتحفيز أثر القطاع الخاص.

2- الوضع المالي القوي يتيح قدرة على التنبؤ ومرونة في البرمجة

من خلال تطور تدريجي، بنى الصندوق وضعا ماليا قويا. ويعمق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق دور الصندوق بوصفه منصة تحفيزية للاستثمار الريفي، مستفيدا من تصنيفه الائتماني +AA، وخبرته القطاعية، ونموذجه المالي المختلط. ويعزز تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال وضوح الرؤية في الأجل الطويل بشأن قدرة الصندوق على عقد الالتزامات (الحيز المتاح للإقراض)، ما يتيح للصندوق والدول الأعضاء استخدام الموارد بمزيد من الكفاءة بما يتماشى مع مهمة الصندوق، من خلال الجمع بين الموارد التيسيرية والتمويل بالديون والإدارة السليمة للمخاطر.

3- الحفاظ على التيسيرية والتركيز على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا

يستمر تدفق 85 في المائة من الموارد إلى البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ولا يزال الصندوق يقدم تمويلا بشروط تيسيرية للغاية، عند مستويات تماثل أو تتجاوز مستويات صناديق إنمائية أخرى. ولا تزال المنح أساسية للبلدان التي تواجه مديونية حرجة مرتفعة. وتلزم سيناريوهات أعلى للحفاظ على أحجام أكبر من المنح، ويستكشف الصندوق خيارات لدعم الأشد ضعفا في جميع الحالات.

4- مفاضلات واضحة في إطار موارد محدودة

يتطلب العمل في إطار موارد محدودة لتجديد الموارد إجراء مفاضلات شفافة بين الوصول والتيسيرية والاستدامة المالية. غير أن تحقيق الاستخدام الأمثل لرأس المال وتخطيط رأس المال في الأجل الطويل يتيحان قدرا من المرونة يمكن أن يحد من حجم هذه المفاضلات، وبالتالي تجنب انحرافات حادة في الطموحات المتعلقة بالوصول أو التيسيرية.

سابعا- الخاتمة

161- تمثل المقترحات الواردة في هذا التقرير نقطة انطلاق للحوار. وهي تمثل المقترحات الأولية للإدارة لكي تناقشها الدول الأعضاء وتنقحها من خلال عملية هيئة المشاورات.

162- وستحدد التوجيهات الصادرة عن الدورة الأولى كيفية تطور عرض التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك مصفوفة الالتزامات، وإطار إدارة النتائج، وتوقعات الأثر. وتتطلع الإدارة إلى المناقشة وإلى بناء تجديد موارد، بالتعاون مع الدول الأعضاء، يوازن بين الطموح والواقعية ويستمد أسسه من القدرة على التنفيذ.

شروط وأحكام قروض الشركاء الميسرة

ألف- قروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر للموارد – الشروط والأحكام

(1) **أجل الاستحقاق.** 25 أو 40 سنة لتتناسب مع شروط الصندوق المختلطة والتيسيرية للغاية. وعند الطلب، يجوز للصندوق أن ينظر في آجال استحقاق تتراوح بين 25 و40 سنة.

(2) **فترة السماح.** 5 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 25 سنة أو 10 سنوات للقرض الذي يبلغ أجل استحقاقه 40 سنة. وعند الطلب، يجوز للصندوق أن ينظر في فترات سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات.

(3) **سداد أصل المبلغ.** سيبدأ سداد أصل المبلغ بعد فترة السماح، بتطبيق طريقة القسط الثابت للاستهلاك على جدول السداد لتحقيق توافق وثيق مع شروط السداد الخاصة بقروض الصندوق المختلطة والتيسيرية للغاية (سيجري استهلاك أصل مبلغ القرض الذي تبلغ مدته 25 سنة بنسبة قدرها 5 في المائة سنويا؛ وسيجري استهلاك أصل القرض الذي تبلغ مدته 40 سنة بنسبة قدرها 3.3 في المائة سنويا).

(4) **الفائدة.** ستُطبق أسعار فائدة ثابتة على قروض الشركاء الميسرة لتتماشى مع شروط الإقراض التيسيرية في الصندوق. وستشمل سعر فائدة أقصى معادلا لحقوق السحب الخاصة بالكامل بنسبة 1 في المائة. وستجري تغطية الفرق بين سعر الفائدة المطبق على قروض الشركاء الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة للعملة المحددة (إذا كان سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة) من خلال مدفوعات المنح الإضافية من الدولة العضو (أو المؤسسات الشريكة لها) للصندوق. ولن يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة ذات أسعار الفائدة المتغيرة لأن معظم قروض الصندوق التيسيرية تقدم بأسعار فائدة ثابتة.

(5) **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** تخضع قروض الشركاء الميسرة لحد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة.

(6) **السداد المبكر.** من أجل ضمان الاستدامة المالية للصندوق، يجوز للصندوق سداد الرصيد المستحق من قروض الشركاء الميسرة، كليا أو جزئيا، مبكرا بدون غرامة.

(7) **العملات.** سيقبل الصندوق أساسا قروض الشركاء الميسرة بحقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي واليورو، والتي تقابل تقويم عملات قروض الصندوق. وكإجراء بديل، قد يجري النظر في قروض الشركاء الميسرة المقومة بالعملات الأخرى التي تتكون منها سلة عملات حقوق السحب الخاصة (الين الياباني والجنيه الإسترليني والرنمينبي الصيني) أو أي عملات أخرى، رهنا بقدرة الصندوق المقدرة على مبادلة تلك القروض بالدولار الأمريكي أو اليورو.

(8) **السحب.** سيجري عادة سحب قروض الشركاء الميسرة على ثلاثة أقساط متساوية كحد أقصى على مدى فترة لا تزيد عن ثلاث سنوات. وإذا اتُّفق مع المقرض، يجوز للإدارة أن تأذن بالسحب على شريحة واحدة أو بما يصل إلى خمس دفعات متساوية. وسيكون السحب على شريحة واحدة مطلوبا لقروض الشركاء الميسرة التي يتعين مبادلتها بالدولار الأمريكي أو اليورو.

(9) **الحد الأدنى للمبلغ.** لن يجري النظر إلا في قروض الشركاء الميسرة التي تبلغ قيمتها 10 ملايين دولار أمريكي أو أكثر.

(10) **الإضافية.** يتوقع من الدول الأعضاء (أو المؤسسات الشريكة لها) التي تقدم قروض الشركاء الميسرة أن تقدم الحد الأدنى من المساهمات الأساسية التي تعادل 60 في المائة على الأقل من الحد الأدنى من معيار المساهمة في المنح وأن تستهدف إجمالي المساهمة المكافئة في المنح - يشمل المساهمة الأساسية وعنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة – يعادل حدها الأدنى من معيار المساهمة في المنح. وسيكون الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح مساويا لنسبة 100 في المائة من متوسط المساهمة الأساسية بالعملة المحلية في الفترتين

السابقتين لتجديد الموارد (بالنسبة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، سيكون متوسط مساهمات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق والتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق). ويرد مثال على ذلك في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1

مثال على الحد الدنى للمساهمة الأساسية والحد الأدنى للمساهمة الإجمالية في التجديد الرابع عشر للموارد

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد X		
التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	المساهمة الأساسية (باستثناء مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون)	20
	المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة	10
التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	المساهمة الأساسية (باستثناء مساهمات إطار القدرة على تحمل الديون)	30
	المساهمة في عنصر المنحة من قروض الشركاء الميسرة	20
التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق	الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح	25
	الحد الأدنى للمساهمة الأساسية (60 في المائة من الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح)	15
	عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة	10
	إجمالي المساهمة المكافئة للمنحة = المساهمة الأساسية + عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة = 100 في المائة من الحد الأدنى لمعيار المساهمة في المنح	25

(11) **الفعالية**. يفضل الدخول في اتفاقية قروض الشركاء الميسرة بين الصندوق ومقدم قروض الشركاء الميسرة (أو المؤسسة الشريكة له) في موعد لا يتجاوز اليوم الأخير من فترة الستة أشهر التي تلي اعتماد قرار التجديد الرابع عشر للموارد، ولكن، على كل حال، ليس قبل أن تودع الدولة العضو المعنية وثيقة مساهمة بمبلغ مساهمتها الأساسية المطلوبة بموجب أحكام الفقرة الفرعية (10) أعلاه. وفي الحالات التي يعتزم فيها مقدم قروض الشركاء الميسرة (أو المؤسسة الشريكة له) تقديم منحة إضافية لخفض سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، سيطلب الصندوق سداد المنحة الإضافية كشرط مسبق لقبول مدفوعات القرض من مقدم قروض الشركاء الميسرة. والغرض من ذلك هو حماية الصندوق من سداد تكاليف اقتراض مرتفعة على قروض الشركاء الميسرة دون استلام مدفوعات المنحة ذات الصلة التي تضمن التيسيرية المطلوبة.

(12) **التخصيص أو القيود على استخدام الأموال**. بما أن الغرض الأساسي من قروض الشركاء الميسرة هو تمويل الإقراض ضمن برنامج القروض والمنح الشامل في الصندوق، فإنه لا يجوز للمقرض، من حيث المبدأ، أن يقيد استخدام الأموال التي يجري إقراضها للصندوق (على سبيل المثال من حيث المجموع المستهدفة أو الغرض أو الموضوع أو المنطقة الجغرافية). وفي حالات محدودة، يمكن النظر في أداة مواضيعية محددة بدون تخصيص لمجموعة فرعية من الأصول، إذا كان الموضوع المقترح يتماشى مع الرسالة الأساسية للصندوق وله روابط قوية بحافظة قروض الصندوق بأكملها. ويمكن النظر في قروض الشركاء الميسرة الخاصة بالمناخ نظرا لإدماج تمويل المناخ بشكل كبير ضمن برنامج القروض والمنح في الصندوق وتركيز التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على تعزيز مجموعة أدوات الصندوق لتعبئة التمويل المناخي لصغار المزارعين. وسيجري تخصيص موارد قروض الشركاء الميسرة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للدول الأعضاء التي تقترض بشروط مماثلة أو أعلى من تلك المطبقة على قروض الشركاء الميسرة، حسب الاقتضاء، وبالتالي تغطي المجموعة الكاملة من منتجات الإقراض التي يقدمها الصندوق. وبما أن قروض الشركاء الميسرة تشكل جزءا من الموارد الأساسية للصندوق، لا يتوقع أن يكون هناك إبلاغا مخصصا عن توزيع الموارد (البلدان أو حجم الموارد) أو استخدامها أو النتائج المحققة من خلالها بالنسبة لهذا النوع من المساهمة.

(13) **عنصر المنحة**. يمثل عنصر المنحة القيمة الحالية للمنفعة المالية التي تعود للصندوق من الحصول على قروض الشركاء الميسرة مقابل القرض المتعاقد عليه بشروط السوق. وبالتالي، فهو الجزء من القرض الذي يعتبر منحة لأغراض حقوق التصويت لتحفيز الأعضاء على تقديم مثل هذه القروض إلى الصندوق. وفي حالة سداد منحة إضافية، سيجري دمج هذا المبلغ في عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة.

(14) **حقوق التصويت**. يمنح عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة الدولة العضو حقوق تصويت بموجب نفس الصيغة التي تنطبق على مساهمات تجديد الموارد على النحو المنصوص عليه في البند 3(أ)(2) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق. كما أن قروض الشركاء الميسرة الصادرة عن مؤسسة تدعمها الدولة ستمنح الدولة العضو المعنية التي تمتلك أو تسيطر على هذه الوكالة الحق في الحصول على حقوق التصويت لعنصر المنحة في القروض الميسرة.

(15) **الحوكمة**. ستخضع قروض الشركاء الميسرة لنفس عملية الترخيص المتبعة لترتيبات الاقتراض الأخرى بموجب إطار الاقتراض المتكامل المنقح.

باء- أسعار الخصم وعنصر المِنح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

1- تستند جميع معلمات قروض الشركاء الميسرة، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار الفائدة المكافئة ماليا بين العملات المختلفة، وعناصر المنح الإرشادية، إلى البيانات المتاحة في 30 سبتمبر/أيلول 2026[43]. ويجري اشتقاق عناصر المنح لقروض الشركاء الميسرة الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق باستخدام أسعار الخصم الخاصة بالتجديد الرابع عشر للموارد. وتحسب أسعار الخصم على أساس مؤشر بديل لتكلفة التمويل الخاصة بالصندوق. ومع تساوي كل الأمور الأخرى، كلما ارتفع سعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة، كلما انخفض عنصر التيسيرية والمنحة. ويبين الجدول 2 أدناه أسعار الخصم المطبق على قروض الشركاء الميسرة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

الجدول 2

أسعار الخصم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

(بالنسبة المئوية)

العملة	*قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة*	*قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة*
وحدات حقوق السحب الخاصة		
الدولار الأمريكي		
الين الياباني		
الجنيه الاسترليني		
اليورو		
الرينمنبي الصيني		

2- ويبلغ الحد الأقصى لسعر الفائدة على أي قرض من قروض الشركاء الميسرة يمكن أن يقبله الصندوق 1 في المائة من حيث حقوق السحب الخاصة. ويبين الجدول 3 الحد الأقصى لأسعار الفائدة المكافئة لعملات سلة حقوق السحب الخاصة الأخرى. ويعتمد الحد الأقصى لسعر الفائدة على الأصول التي سيجري تمويلها بقروض الشركاء الميسرة، والحاجة إلى احترام شرط عدم دعم الاقتراض. ويتعين تغطية الفرق بين سعر الفائدة الفعلي على قروض الشركاء الميسرة والحد الأقصى لسعر الفائدة على العملة (إذا كان الأول أعلى من الحد الأقصى) من خلال منحة إضافية توفرها مقدما الدولة العضو إلى الصندوق.

[43] سيجري تقديم أسعار الخصم وأسعار الفائدة الفعلية التي ستطبق أثناء الدورة الثانية الخاصة بمشاورات تجديد الموارد في أكتوبر/تشرين الأول 2026.

الجدول 3

الحد الأقصى لسعر الفائدة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

(بالنسبة المئوية)

العملة	*قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة*	*قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة*
وحدات حقوق السحب الخاصة		
الدولار الأمريكي		
الين الياباني		
الجنيه الاسترليني		
اليورو		
الرينمنبي الصيني		

3- وسيجري تطبيق حد أدنى لسعر الفائدة بنسبة 0 في المائة على قروض الشركاء الميسرة بالعملات التي يكون فيها ما يكافئ 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة سالبا. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، لن يجري تطبيق هذا الحد الأدنى إلا على قروض الشركاء الميسرة المقومة بالين الياباني. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بسعر فائدة نسبته 0 في المائة ومنحة تكميلية مقدما.

4- ويبين الجدولان 4أ و4ب مستويات مختلفة لأسعار الفائدة من حيث حقوق السحب الخاصة، وأسعار الفائدة المكافئة ماليا بالعملات الأخرى[44] في سلة حقوق السحب الخاصة، وعنصر المنحة الإرشادي المدمج في تلك القروض. ويمثل كل عمود في الجدول أسعار فائدة مكافئة ماليا لضمان الوصول إلى عنصر منحة متساوٍ. وسيجري حساب عنصر المنحة النهائي لقروض الشركاء الميسرة من خلال تطبيق أسعار الخصم الواردة في الجدول 2 وجدول الصرف الفعلي لقروض الشركاء الميسرة المتفق عليه مع الدولة العضو التي تقدم قروض الشركاء الميسرة.

الجدول 4أ

أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وسعر الفائدة المكافئ ماليا بعملات سلة حقوق السحب الخاصة وعناصر المنح الإرشادية (قروض الشركاء الميسرة لمدة 25 سنة)

(بالنسبة المئوية)

قروض شركاء ميسرة لمدة 25 سنة بجدول صرف ثلاث سنوات					
العملة	**أسعار الفائدة**			*تتطلب دفع منحة مقدما*	
وحدات حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**	**1.50**	**2.00**
الدولار الأمريكي					
الين الياباني					
الجنيه الاسترليني					
اليورو					
الرينمنبي الصيني					
عنصر المنحة					

[44] يرجى الإحاطة علما بأنه من أجل الحصول على أسعار فائدة مكافئة ماليا، أجريت محاكاة لمبادلة العملات. ووضعت التكلفة المقدرة للمبادلة أيضا في الاعتبار عند حساب أسعار الفائدة المكافئة ماليا لجميع قروض الشركاء الميسرة بخلاف تلك المقومة بالدولار الأمريكي واليورو.

الجدول 4ب

أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة، وسعر الفائدة المكافئ ماليا بعملات سلة حقوق السحب الخاصة وعناصر المنح الإرشادية (قروض الشركاء الميسرة لمدة 40 سنة)

(بالنسبة المئوية)

قروض شركاء ميسرة لمدة 40 سنة بجدول صرف ثلاث سنوات					
العملة	**أسعار الفائدة**			*تتطلب دفع منحة مقدما*	
وحدات حقوق السحب الخاصة	**0.00**	**0.50**	**1.00**	**1.50**	**2.00**
الدولار الأمريكي					
الين الياباني					
الجنيه الاسترليني					
اليورو					
الرينمنبي الصيني					
عنصر المنحة					

جيم- تحديد عنصر المنحة

5- في حين أن المبلغ الاسمي الكامل لقروض الشركاء الميسرة يمثل المورد المالي لبرنامج القروض والمنح، فإن الصندوق سيمنح حقوق تصويت إلى الدول الأعضاء التي تقدم قروض الشركاء الميسرة بمبلغ يتناسب مع عنصر المنحة المتضمن في القروض. وعنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة هو نسبة القيمة الحالية لخدمة الدين إلى القيمة الحالية للمبالغ المصروفة من القروض. ومعادلة الحساب هي نفسها المطبقة على إطار قروض الشركاء الميسرة في التجديد العشرين لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي جرى تحديده في تقرير نواب التجديد العشرين لموارد المؤسسة، على النحو التالي:

حيث:

$$\mathbf{1} - \frac{\sum_{i=1}^{n}(\boldsymbol{DF_i} \times \boldsymbol{CFS_i})}{\sum_{j=1}^{n}(\boldsymbol{DF_j} \times \boldsymbol{CFD_j})}$$

DF_i = عامل الخصم في الفترة i، محسوبا باستخدام أسعار الخصم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛

CFS_i = التدفق النقدي من خدمة الدين في الفترة i؛

DF_j = عامل الخصم في الفترة j، محسوبا باستخدام أسعار الخصم للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق؛

CFD_j = التدفق النقدي من صرف مبلغ القرض في الفترة j.

دال- الاعتبارات الإضافية

6- **سعر الخصم لحساب عنصر المنحة.** يعد حساب سعر الخصم مهما لأنه يحدد عنصر المنحة، وبالتالي تخصيص الأصوات للأعضاء الذين يقدمون قروض الشركاء الميسرة. وبالنسبة لقروض الشركاء الميسرة في التجديد الرابع عشر للموارد، ستظل طريقة حساب سعر الخصم المستخدم في تحديد عنصر المنحة إلى حد كبير مماثلة للطريقة المعتمدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على النحو الموصوف أدناه.

7- **صافي وفورات التكاليف.** تأخذ المنهجية في الاعتبار الوفورات المحتملة مقارنة بمعاملات الاقتراض في الصندوق بشروط السوق.

8- لتحديد سعر الخصم المناسب للاستخدام، استندت تكاليف الاقتراض المفترضة للصندوق إلى مؤشر بديل لتكاليف التمويل في الصندوق، مع إجراء تسويات مناسبة للنظر في آجال الاستحقاق الأطول لقروض الشركاء الميسرة مقارنة

بمتوسط آجال الاستحقاق للاقتراض في الصندوق. وبالنسبة لقروض الصندوق غير المقومة بالدولار الأمريكي، أجريت عملية محاكاة مناسبة لمبادلة العملات لتحديد متوسط فرق سعر الفائدة على التمويل على سعر الفائدة المؤمن على التمويل لليلة واحدة.

9- لتحويل فرق سعر الفائدة المتغير على التمويل إلى سعر فائدة ثابت على تكاليف التمويل، أجريت عملية محاكاة لمبادلة أسعار الفائدة، بأجلي الاستحقاق المقترحين لقروض الشركاء الميسرة.

10- أُجري حساب مماثل للعملات الأربع الأخرى، حيث جرى استخدام سعر التمويل بالدولار الأمريكي كنقطة بداية عند تحديد أسعار الفائدة على التمويل بالعملات الأخرى (جرت المحاكاة باستخدام مبادلة آجلة لعامين بين العملات، والتي تتوافق مع متوسط الوقت المتوقع لصرف قروض الشركاء الميسرة). ثم جرى حساب المتوسطات المرجحة للعملات الخمس لتحديد أسعار الخصم بحقوق السحب الخاصة.

11- **الحد الأدنى لسعر الفائدة.** ستكون هناك حاجة إلى حد أدنى لسعر الفائدة لقروض الشركاء الميسرة المقومة بعملات يكون السعر الخاص بها الذي يعادل 1 في المائة من حقوق السحب الخاصة (الحد الأقصى لسعر الفائدة على قروض الشركاء الميسرة) سعرا سالبا. وفي هذه الحالة، ستقدم الدول الأعضاء قرضا بنسبة 0 في المائة بإحدى عملات قروض الشركاء الميسرة (يمكن أيضا تحقيق سعر الفائدة البالغ 0 في المائة من خلال مزيج من قرض بسعر فائدة أعلى ومنحة تكميلية). والحد الأدنى البالغ 0 في المائة يعني أن سعر الفائدة على القرض سيكون أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة البالغ 1 في المائة. وسيجري ضمان المعاملة العادلة عبر الدول الأعضاء باستخدام سعر فائدة بنسبة 0 في المائة من قروض الشركاء الميسرة وسداد المنحة الإضافية عند حساب إجمالي عنصر المنحة للقرض، من أجل تحديد حقوق التصويت والامتثال للحد الأدنى من مساهمة المنحة.

12- **مدفوعات المنح الإضافية.** في حالة الحاجة إلى دفع منحة إضافية (إما لتلبية متطلبات الحد الأدنى لسعر الفائدة أو إذا كانت الدولة العضو ترغب في سعر فائدة أعلى من الحد الأقصى لسعر الفائدة)، سيجري حساب المبلغ بناء على القيمة الحالية للفرق في التدفقات النقدية المستقبلية المحسوبة بسعر الفائدة النهائي والحد الأقصى لسعر الفائدة. وسيجري استخدام نفس سعر الخصم على النحو الوارد في الجدول 2 لحساب القيمة الحالية. ويجوز للدولة العضو دفع المنحة الإضافية على عدة أقساط فقط إذا كانت لقروض الشركاء الميسرة نفس جدول الصرف وإذا جرى الحفاظ على القيمة الحالية لمدفوعات المنحة الإضافية.

مذكرة تقنية بشأن التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية لتجديد الموارد

1- استُحدثت آلية التحصيل المبكر للمساهمات الأساسية في تجديد الموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وجرى الإبقاء عليها خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

2- وعقب تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق في فبراير/شباط 2021، أصبح الخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات مؤهلا لاستحقاق أصوات المساهمة.[45]

3- وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، ستبقى الآلية من دون تغيير، على النحو الوارد في هذا الملحق.

4- وبوجه عام، تسدد الدول الأعضاء في الصندوق المبلغ الاسمي الكامل لمساهماتها الأساسية في تجديد الموارد، على النحو المنصوص عليه في تعهدها أو في وثيقة مساهَمة، في غضون ثلاث سنوات. وينص الجدول الزمني عادة على تقسيط المبلغ على النحو التالي: السنة الأولى: 30 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثانية: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ السنة الثالثة: 35 في المائة من المبلغ الاسمي الكامل؛ أو على ثلاثة أقساط متساوية.

5- وابتداء من خط الأساس للجدول الزمني المعياري للتحصيل في الصندوق، وتماشيا مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، سيكون للدول الأعضاء خيار سداد تعهدها استنادا إلى جدول زمني معجَّل للتحصيل.

6- ويساوي المبلغ المخصوم صافي القيمة الحالية في هذا الجدول الزمني المعجَّل محتسبا وفقا لمعدل خصم محدد لدورة تجديد الموارد.

7- ومع مراعاة طبيعة المساهمات الأساسية (أي حقوق المساهمين)، ونظرا إلى أن إيرادات التحصيل المبكر ستُستثمر في حافظة السيولة، سيُربط معدل الخصم المرجعي بالعائد التقديري للاستثمار في حافظة السيولة لعدم تعريض استدامة الصندوق المالية للخطر. وفي حال كان عائد الاستثمار سالبا، سيُفترض لغرض هذه العملية أنه صفر ولن ينتج أي خصم جراء التحصيل المبكر للمساهمات.

8- ويُحدَّد معدل الخصم عن التحصيل المبكر للمساهمات في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بـ 3.2 في المائة في السنة، مما يمثّل العائد الاستثماري التقديري السنوي لحافظة السيولة في الصندوق.[46]

9- ويقدّم الشكل 1 مثالا على تحصيل مبكر حيث تسدد الدولة العضو مبلغ 96.8 مليون دولار أمريكي، وهو صافي القيمة الحالية للمبلغ الاسمي الكامل للتعهد وقدره 100 مليون دولار أمريكي. ويحتسب المبلغ الاسمي الكامل للمساهمة الأساسية من أصل المستوى المستهدف لتجديد الموارد، وتُسند حقوق تصويت فيما يتعلق بالمبلغ الاسمي الكامل (التعهد أو وثيقة المساهمة) المستخدم في احتساب الخصم.

10- وفي حال سددت الدولة العضو مبلغا أكبر من صافي القيمة الحالية في الجدول الزمني المعياري للتحصيل، فسيستحق لها ائتمان بقيمة الفارق (أي بقيمة الزيادة على صافي القيمة الحالية). وسيُخصَّص الائتمان أولا لسداد متأخرات المساهمات المستحقة على الدولة العضو من تجديدات الموارد السابقة، إن وجدت. وإذا لم تكن هناك متأخرات في مساهمات الدولة العضو، سيُخصَّص هذا المبلغ كمساهمة أساسية إضافية في المستوى المستهدف لتجديد الموارد الحالي، وستُسنَد حقوق تصويت فيما يتعلق بذلك الائتمان.

[45] تحديدا، ينص البند 3(ب) من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق، كما جرى تعديلها، على ما يلي: "يعتبر عنصر المنحة من قرض الشركاء الميسر والخصم أو الائتمان الناتج عن التحصيل المبكر للمساهمات على أنه "المساهمات المدفوعة" وتوزع أصوات المساهمات وفقا لذلك".

[46] استنادا إلى العائد المطلق المبلغ عنه لحافظة الاستثمارات لعام 2022.

الشكل 1

الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استنادا إلى نموذج تعهد أساسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر لصافي القيمة الحالية وقدره 96.8 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى

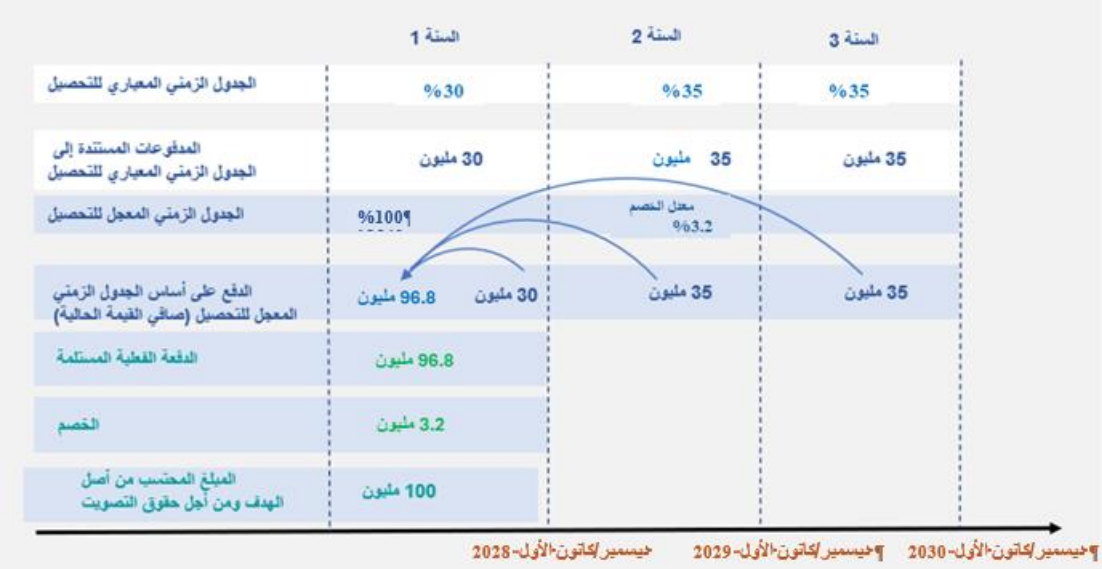

11- ويقدّم الشكل 2 مثالا عن تحصيل مبكر وائتمان. وكان يُفترَض أن يبلغ صافي القيمة الحالية 96.8 مليون دولار أمريكي، ولكن الدولة العضو دفعت 100 مليون دولار أمريكي. وينتج عن ذلك ائتمان بقيمة 3.2 مليون دولار أمريكي.

الشكل 2

الآلية والجدول الزمني للتحصيل المبكر استنادا إلى نموذج تعهد أساسي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي وتحصيل مبكر قدره 100 مليون دولار أمريكي في مبلغ مقطوع واحد في السنة الأولى

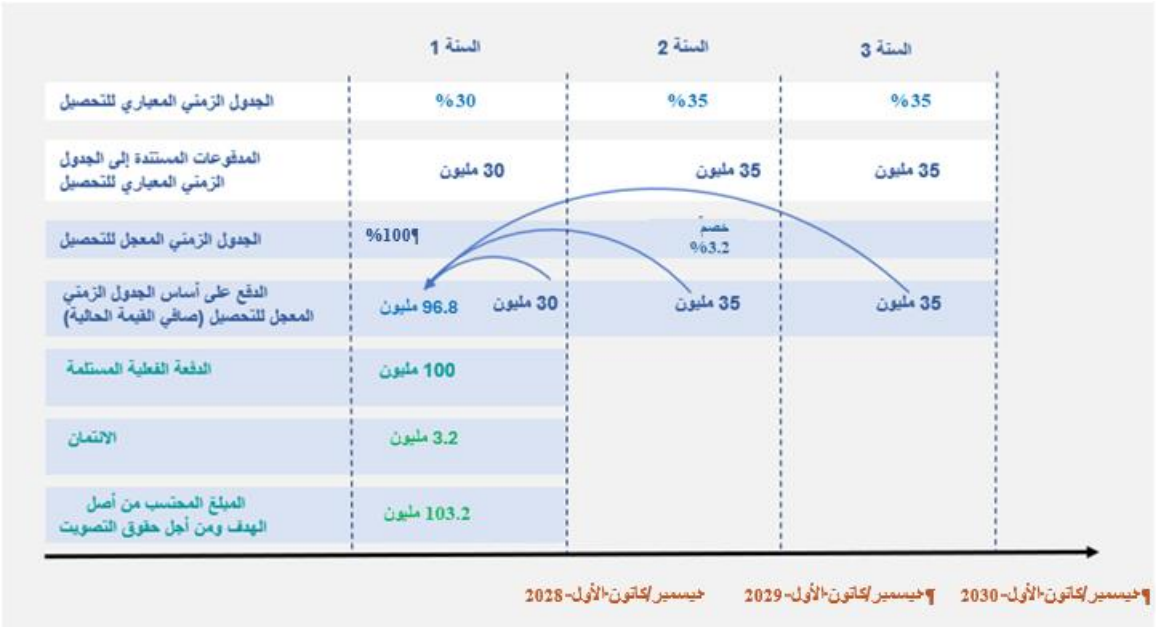

12- سيطبق معدل الخصم المرجعي على جميع المساهمات الأساسية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق التي تعادل أو تتجاوز الحد الأدنى المحدد بمبلغ 10 ملايين دولار أمريكي والتي يتم تحصيلها وفقا لمتطلبات هذه المذكرة التقنية. وقد أُدخل هذا الحد الأدنى نظرا للخصم المنخفض جدا الذي سينتج عن مبالغ المساهمة الأقل، وتكاليف المعاملات المرتفعة على كل من الصندوق والدول الأعضاء بصرف النظر عن مبلغ المساهمة.

13- ويترتب على الجدول الزمني لتحصيل المساهمات تبعات بالنسبة إلى سيولة الصندوق وقاعدة موارده. ولذلك يجب على الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من خيار التحصيل المبكر أن تبلغ عن الجدول الزمني المعجَّل الدقيق عند التعهد أو، على أبعد تقدير، عند إيداع وثيقة المساهمة. ولن يؤدي إيداع السندات الإذنية أو خطابات الائتمان إلى خصم.

مذكرة تقنية بشأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية

1- أُنشئت المساهمات المناخية الإضافية الأساسية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وفي التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، يُقترح أن تبقى الآلية دون تغيير، على النحو الوارد في هذا الملحق.

2- **الغرض.** تُقترح المساهمات المناخية الإضافية الأساسية للاحتفاظ بها كعنصر إضافي في التمويل الأساسي للصندوق لزيادة تعبئة التمويل المناخي وإدارته بفعالية بهدف تحفيز تحسين الأثر على تكيف أصحاب الحيازات الصغيرة مع المناخ وتخفيف آثاره عليهم. وهي تستخدم كخيار إضافي للمساهمة الأساسية في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من شأنها: (1) أن تزيد إدماج الأنشطة المتعلقة بالمناخ في تصميم وتنفيذ مشروعات الصندوق العادية منذ البداية، وهو ما يحقق أقصى قدر من الكفاءة والأثر، مع تقليل تكاليف المعاملات إلى أدنى حد بالنسبة للمتلقين والمساهمين والصندوق؛ (2) أن تزيد فوائد الهيكلية المالية الفريدة للصندوق إلى أقصى حد، وهو ما يعزز كلا من برنامج القروض والمنح والمبلغ الإجمالي للتمويل المناخي الذي يحفزه الصندوق بتأثيره المضاعف؛ (3) أن تمنح الدول الأعضاء خيار المساهمة بمساهمات أساسية مخصصة للمناخ كمساهمات في تجديد الموارد، يجري تلقيها وبرمجتها بكفاءة مقدما.

3- **الأثر على الموارد المتاحة لوضع البرامج.** لا تؤدي المساهمات المناخية الإضافية الأساسية إلى إنشاء أي صندوق جديد أو برنامج خاص. وستعزز المساهمات المناخية الإضافية الموارد الأساسية وحقوق المساهمين في الصندوق، وبالتالي ستزيد الموارد المتاحة لجميع البلدان المتلقية التي يمكن الوصول إليها من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة وفقا لمعايير الأهلية الحالية. والبلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية المؤهلة[47]) ستستفيد من "التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ" والموزع وفقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بمبلغ يعادل المبلغ الإجمالي للمساهمات المناخية الإضافية الأساسية المتلقاة. كما ستستفيد البلدان التي تقترض من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، لأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية تشكل جزءا من حقوق المساهمين في الصندوق التي يمكن الاستفادة منها، وفقا لسياسة كفاية رأس المال في الصندوق، لزيادة الموارد المقترضة المتاحة من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة.

4- **نهج التخصيص في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** يجري تخصيص التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ للبلدان المؤهلة قبل تنفيذ دورة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بما يتماشى مع توقيت ونهج مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويقتصر استخدامه على الأنشطة المؤهلة لتلقي التمويل المناخي في المشروعات العادية للصندوق. وتُقدم المخصصات إلى المجلس التنفيذي للعلم، على غرار مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وإذا لم يستفد أي بلد من مخصصاته استفادة كاملة، يعاد تخصيصها للبلدان المؤهلة الأخرى دون التأثير على مخصصاتها العادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وبالتالي إدخال عنصر مدفوع بالطلب في هذا الجزء من الموارد المناخية الأساسية في الصندوق. وبالمثل، فإن البلدان التي تحصل على التمويل من آلية الحصول على الموارد المقترضة بدلا من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ستستفيد من زيادة التمويل بسبب زيادة قدرة الصندوق على الاقتراض التي أنشأتها المساهمات المناخية الإضافية الأساسية. وبالمثل، تخضع الزيادة ذات الصلة في موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة لشروط وأحكام تمويل آلية الحصول على الموارد المقترضة العادية في البلد، من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة الحالية التي تعمل على أساس الطلب، مع مراعاة معايير إدارة المخاطر المالية الحالية في الصندوق.

[47] وفقا لسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره الحالية، وُضِعت أحكام خاصة للدول الصغيرة والبلدان ذات الأوضاع الهشة تمكّنها من الحصول على موارد الصندوق التيسيرية.

5- **شروط وأحكام التمويل.** يجري توفير جميع التمويل المناخي المرتبط بالمساهمات المناخية الإضافية الأساسية (المبالغ التكميلية المناخية للبلدان المؤهلة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وزيادة موارد آلية الحصول على الموارد المقترضة) لكل بلد وفقا لنفس شروط الإقراض وشروط التمويل المعتادة لها، بما في ذلك للبلدان المؤهلة للحصول على تمويل المنح بموجب إطار القدرة على تحمل الديون. والبلدان التي تحصل على التمويل من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة تحصل عليه بموجب الآلية نفسها، بينما تتلقى البلدان التي تحصل على التمويل من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الموارد من خلال ذلك النظام. ويعاني العديد من البلدان الأكثر ضعفا في وجه الظواهر المناخية أيضا من المديونية الحرجة، وبالتالي تحصل على تمويل منح بنسبة 100 في المائة.[48] ويجري التعامل مع أية تدفقات عائدة كجزء من الموارد الأساسية العادية للصندوق.

6- **الأنشطة المقرر تمويلها.** يُدمَج التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ مسبقا في تصميم المشروعات العادية للصندوق لمواصلة دعم الأنشطة التي تساهم بشكل مباشر في التكيف مع المناخ، و/أو التخفيف من آثاره، وتحقق فوائد مشتركة من حيث استعادة التنوع البيولوجي وتعزيزه؛ والأنشطة المؤهلة للإبلاغ عنها كتمويل مناخي بنسبة 100 في المائة وفقا لمنهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويعكس نطاق الأنشطة المؤهلة تلك الأنشطة الممولة من المساهمات العادية الأساسية من خلال برنامج القروض والمنح في الصندوق والتي تحتسب كتمويل مناخي. وبما يتماشى مع أولويات الدول الأعضاء، يدعم التمويل بشكل أساسي الأنشطة المتعلقة بالتكيف. وسيعتمد عمل الصندوق بشأن المناخ، والبيئة، والتنوع البيولوجي خلال فترة التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق على **استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي للفترة 2025-2031**.[49]

7- **زيادة كفاءة التصميم والإشراف والتنفيذ.** يشكل التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ جزءا من الموارد المتاحة لأي بلد، إلى جانب مخصصاته العادية بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، لاستخدامهما معا لتطوير عمليات جديدة أو تمويل إضافي خلال التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. وعلى هذا النحو، يستخدم التمويل التكميلي للمناخ دائما بالاقتران مع التمويل الآخر في الصندوق لتعزيز تركيز الاستثمارات الأكبر على المناخ ولا يستخدم لتمويل مشروعات مستقلة منفصلة. ولذلك، يدمج التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ بالكامل في العملية الشاملة لتصميم المشروع والاستعراض، بما يكفل تضمين الأنشطة المناخية بالكامل في منطق المشروع في البداية، وبالتالي تمكين تحسين التصميم وتحقيق أثر أكبر. كما أن ذلك يقلل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات التي قد يجري تكبدها عند تعبئة أموال مناخية تكميلية من مصادر غير تابعة للصندوق، أو إضافتها في المراحل اللاحقة إلى المشروعات الجارية. وتستفيد العمليات التي تشمل التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ من الإشراف العادي ودعم التنفيذ اللذين يضطلع بهما الصندوق.

8- **الإبلاغ.** بما أن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية جزء من الموارد الأساسية للصندوق، يجري الإبلاغ عن النتائج وفقا لإطار إدارة نتائج تجديد الموارد، وتضمينها في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وتقرير فعالية التعميم في الصندوق. كما أن تقرير العمل المناخي في الصندوق يشمل الإبلاغ بشأن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية كونه يغطي جميع أنشطة الصندوق المتعلقة بالمناخ. ويتّبع تتبُّع التمويل المناخي منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

9- **الآثار على حصة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح.** تمول المساهمات المناخية الإضافية الأساسية الأنشطة المصنفة على أنها تمويل مناخي بنسبة 100 في المائة. وكما كان الحال في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق،

[48] من بين البلدان العشرين الأكثر ضعفا في وجه الظواهر المناخية (وفقا للمبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام [ND-GAIN]) التي حصلت على مخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، حصلت 10 منها على تمويل منح بنسبة 100 في المائة، وحصلت 5 بلدان على مخصصات بشروط فائقة التيسيرية، و3 بلدان بشروط تيسيرية للغاية وبلدان اثنان بشروط مختلطة. ولم يكن لجنوب السودان درجة وفق مؤشر المبادرة ولكنها حصلت أيضا على تمويل منح بنسبة 100 في المائة. وهذا المؤشر المستخدم على نطاق واسع يقيس تعرض البلد وحساسيته وقدرته على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد طورت المؤشر المبادرة العالمية للتكيف التابعة لجامعة نوتردام.

[49] الوثيقة EB 2025/145/R.14.

ينطبق مستوى التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بغض النظر عن مستوى المساهمات المناخية الإضافية الأساسية المعبأة.

10- **الإبلاغ عن التمويل المناخي.** يبلغ الصندوق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن التزامات التمويل المناخي الخاصة به باستخدام منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد أكدت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية يمكن الإبلاغ عنها كتمويل مناخي بنسبة 100 في المائة، وأشادت بالصندوق على هذا الابتكار. ويقر الصندوق بأن بعض الدول الأعضاء تفضل استخدام منهجية مؤشرات ريو لإعداد تقارير التمويل المناخي الخاصة بها. ولذلك يوفر الصندوق تقارير إضافية باستخدام منهجية مؤشرات ريو.

11- **جوانب الحوكمة:**

(1) **حقوق التصويت.** المساهمات المناخية الإضافية الأساسية مؤهلة لحقوق التصويت لأنها: (1) تشكل فئة فرعية جديدة من المساهمات الإضافية في الصندوق؛ (2) تُوفَّر وفقا لشروط الإقراض المعيارية التي تكون البلدان المتلقية مؤهلة بموجبها؛ (3) تولّد التدفقات العائدة التي تصبح جزءا من الموارد الأساسية للصندوق. وتتضمن الأشكال الأخرى للمساهمات الإضافية للصندوق المساهمات الأساسية، وعنصر المنح في قروض الشركاء الميسرة، والخصم أو الائتمان نتيجة التحصيل المبكر.

ولضمان أولوية المساهمات الأساسية ومن أجل إدارة مخاطر الاستبدال، تولّد المساهمات المناخية الإضافية الأساسية حقوق تصويت **بنصف** معدل المساهمات الأساسية العادية (50 صوتا لكل 158 مليون دولار أمريكي من المساهمات). وفي جميع الجوانب الأخرى، تحدَّد حقوق التصويت وفقا للصيغة المعيارية المنصوص عليها في المادة 6-3 (أ) (2) من اتفاقية إنشاء الصندوق. ولا يحصل المساهمون إلا على 57 في المائة من الأصوات التي أُنشئت نتيجة لمساهماتهم. وبموجب قواعد الصندوق، يُوزع الرصيد البالغ 43 في المائة من الأصوات الناشئة عن المساهمات المناخية الإضافية الأساسية بالتساوي بين جميع الدول الأعضاء كأصوات عضوية (بما في ذلك الدول الأعضاء التي لم تقدم مساهمات مناخية إضافية). وعلاوة على ذلك، لا يمكن للعدد الإجمالي لحقوق التصويت التي تولدها المساهمات المناخية الإضافية الأساسية خلال دورة تجديد موارد أن يكون أكبر من 50 في المائة من إجمالي عدد الأصوات الناشئة نتيجة لمساهمات إضافية أخرى. وبالتالي، لن تؤثر المساهمات المناخية الإضافية الأساسية تأثيرا جوهريا على التوازن بين الدول الأعضاء أو القوائم، مما يضمن بقاء القوة التصويتية للصندوق موزعة على نطاق واسع بين الدول الأعضاء.

وتُخصص حقوق التصويت إلى الدولة العضو المساهِمة وفقا للصيغة المتفق عليها عند دفع مساهماتها المناخية الإضافية الأساسية.

(2) **مخاطر الاستبدال.** للتخفيف من مخاطر الاستبدال بين المساهمات المناخية الإضافية الأساسية والمساهمات الأساسية للدول الأعضاء لتجديد الموارد، يتوقع من الدول الأعضاء تقديم تعهد أساسي للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من أحدث مساهماتها الأساسية بالقيمة الاسمية، بالعملة التي قُدمت بها المساهمة من أجل الاستفادة من حقوق التصويت لمساهماتها المناخية الإضافية الأساسية. ويضمن هذا الترتيب تجنب مخاطر الاستبدال على مستوى فرادى الدول الأعضاء. والدول الأعضاء غير القادرة على تقديم تعهد بمساهمات أساسية للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق بمبلغ يعادل 100 في المائة على الأقل من مساهمتها في التجديد السابق للموارد يمكن أن تقدم مساهمات مناخية إضافية أساسية ولكن لن تولد هذه المساهمات حقوق تصويت.

(3) **الصلة بالمستوى المستهدف لتجديد الموارد.** تُدرج المساهمات المناخية الإضافية الأساسية في المستوى المستهدف العام لتجديد الموارد. ومع ذلك، تُحدد مستويات مستهدفة منفصلة واضحة في الإطار المالي

للمساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية الإضافية الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة نظرا إلى أن لكل منها دورا مميزا في التمويل العام لبرنامج القروض والمنح في الصندوق.

(4) **الموافقة على التمويل.** تكون حوكمة المساهمات المناخية الإضافية الأساسية والموافقة على القروض أو المنح الممولة من التمويل التكميلي المخصص لتغير المناخ مماثلة لنظيرتها في العمليات الأخرى التي يمولها الصندوق، وتقع ضمن مسؤولية المجلس التنفيذي.

(5) **مساهمات الشركاء من غير الدول الأعضاء.** يمكن للشركاء من غير الدول الأعضاء أو الشركاء الآخرين تقديم مساهمة خاصة لاستخدامها وفقا لآلية المساهمات المناخية الإضافية الأساسية، بما يتماشى مع الممارسة السابقة والإطار القانوني المطبق للمساهمات الخاصة. ولا يحصل هؤلاء الشركاء على حقوق تصويت، ولا يكونون جزءا من المستوى المستهدف لتجديد الموارد، ولا يتسنى لهم تطبيق أي شروط على استخدام الأموال، ولا يكون لهم دور في حوكمة الأموال.